

جامعة اليرموك  
كلية الآداب/قسم اللغة العربية

ابن طاهر الأندلسي وآراؤه في  
النحو واللغة

إعداد  
حنان سعيد داود

إشراف  
الدكتور رسلان بني ياسين

سنة ٢٠٠٤م

ابن طاهر الأندلسي المشهور بـ "الخدب" وآراؤه في النحو واللغة

إعداد

حنان سعيد داود

١٩٩٧

بكالوريوس في اللغة العربية - جامعة اليرموك ، ١٩٩٧م

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير  
من جامعة اليرموك تخصص لغة عربية

لجنة المناقشة :

الدكتور رسلان بني ياسين

الأستاذ الدكتور حنا حداد

الدكتور فارس بطاينة

الدكتور أحمد محمود فليح

.....(مشرفاً)

.....(عضواً)

.....(عضواً)

.....(عضواً)

٢٠٠٤م

## المحتويات

|                                             |    |
|---------------------------------------------|----|
| المقدمة                                     | ١  |
| الباب الأول                                 | ٧  |
| ابن طاهر النحوي المشهور بـ "الخدب"          | ٧  |
| اسمه                                        | ٧  |
| كنيته ولقبه:                                | ٧  |
| مولده ووفاته:                               | ٧  |
| صفاته وأخلاقه:                              | ٨  |
| شيوخه وتلاميذه:                             | ١٠ |
| شيوخه:                                      | ١٠ |
| أبو الحسن بن الأخضر ٥١٤هـ:                  | ١١ |
| أبو الحسن بن مسلم ٥١٤هـ:                    | ١١ |
| ابن الرماك ٥٤١هـ:                           | ١١ |
| تلاميذه:                                    | ١٢ |
| ١) ابن هشام اللخمي، (ت ٥٥٧هـ):              | ١٢ |
| ٢) يحيى ابن أبي الحجاج اللبلي (ت ٥٩٠هـ):    | ١٢ |
| ٣) علي الفاسي (٥٩٣هـ):                      | ١٢ |
| ٤) أبو القاسم بن الملجوم، (٦٠٣هـ):          | ١٣ |
| ٥) أبو حفص بن عمر (٦٠٣هـ):                  | ١٣ |
| ٦) مصعب الخشني، (٦٠٤هـ):                    | ١٣ |
| ٧) ابن خروف، (٦١٠هـ):                       | ١٤ |
| ومن تلاميذه ممن لم تذكر سنة وفاتهم:         | ١٤ |
| عبد الحق السكوني:                           | ١٤ |
| قاسم بن محمد القضاعي:                       | ١٤ |
| مصادر ترجمته والتعريف به:                   | ١٥ |
| الباب الثاني                                | ١٨ |
| الفصل الأول                                 | ١٨ |
| آراؤه النحوية:                              | ١٨ |
| مسألة: النون في المثنى وجمع المذكر السالم:  | ١٨ |
| مسألة: التسمية فيما يتضمن تركيباً من حرفين: | ١٩ |

- مسألة: الجملة بعد "هلاً" و "إن لا": ..... ٢٠
- مسألة: التعليق عن العمل في باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر: ..... ٢١
- مسألة: عامل النصب في الظرف الواقع خبراً: ..... ٢٣
- مسألة: إذا اجتمع في باب كان معرفتان: ..... ٢٥
- مسألة: البناء للمفعول من كان: ..... ٢٧
- مسألة: إعمال (إن) العاملة عمل ما: ..... ٢٨
- مسألة: فتح همزة إن وكسرها: ..... ٢٩
- مسألة: تكرار اسم لا النافية للجنس ووصفه: ..... ٣٠
- مسألة: حذف مفاعيل (ظن) لغير دليل: ..... ٣١
- مسألة: لا يجوز حذف مفعولات "أعلم" اقتصاراً: ..... ٣٢
- مسألة: الاشتغال: ..... ٣٤
- مسألة: التنازع في السببي المرفوع: ..... ٣٥
- مسألة: هل ينصب الفعل غير مصدر وإن اختلفت أنواعها؟ ..... ٣٧
- مسألة: إعراب "كاد" الناصبة "كيداً": ..... ٣٨
- مسألة: نصب المفعول له: ..... ٤٠
- مسألة: هل تجوز الحال من المنادى؟ ..... ٤١
- مسألة: عامل الحال فيما يدخله الألف واللام نحو (الجماء): ..... ٤٢
- مسألة: عامل الحال إذا كان ظرفاً: ..... ٤٤
- مسألة: همزة أيمن المستعمل في القسم: ..... ٤٥
- مسألة: تعلق رب: ..... ٤٧
- مسألة: مفاد "رب": ..... ٤٨
- مسألة: وصف مجرور "رب": ..... ٤٨
- مسألة: "على" واسميتهما: ..... ٥٠
- مسألة: الباء الزائدة المفردة: ..... ٥١
- مسألة: مرتبة المعرفة بالإضافة: ..... ٥٢
- مسألة: نون الوقاية: ..... ٥٣
- مسألة: إعمال اسم الفاعل: ..... ٥٧
- مسألة: إعمال صيغة المبالغة المجردة من "ال" في الماضي: ..... ٥٩
- مسألة: زمن الصفة المشبهة: ..... ٦٠
- مسألة: حذف المؤكد: ..... ٦١

|     |                                                                        |
|-----|------------------------------------------------------------------------|
| ٦٢  | مسألة: "كلا وكلتا" هل هما مثنيان لفظاً ومعنى أو معنى فقط؟              |
| ٦٤  | مسألة: "أم" الزائدة:                                                   |
| ٦٦  | مسألة: "إلا" العاطفة:                                                  |
| ٦٨  | مسألة: ما يجب فيه العطف ولا يجوز النصب:                                |
| ٦٩  | مسألة: التحذير / نصب المحذر منه بفعل مضمر:                             |
| ٧٠  | مسألة: العلل المانعة من الصرف عشر.                                     |
| ٧٣  | مسألة: متصرف لا ينصرف كغداة وبكرة:                                     |
| ٧٤  | مسألة: أن المفتوحة الهمزة الساكنة:                                     |
| ٧٦  | مسألة: زمان المضارع:                                                   |
| ٧٧  | مسألة: الفصل بين (إن) ومعمولها.                                        |
| ٧٨  | مسألة: "إن" أعمالها في الفعل المضارع المعرب:                           |
| ٧٩  | مسألة: إذا الفجائية:                                                   |
| ٨١  | مسألة: الجملة الاسمية بعد لو.                                          |
| ٨٤  | مسألة: استعمال اسم الفاعل مع المركب من العدد:                          |
| ٨٦  | الفصل الثاني:                                                          |
| ٨٦  | آراؤه اللغوية.                                                         |
| ٨٦  | مسألة: تفسير "شر" في قوله تعالى: " أن شرّ الدواب عند الله الصم البكم": |
| ٨٧  | مسألة: "كذا" لمطلق العدد.                                              |
| ٨٨  | مسألة: (من) إذا اتصلت مع ما فهي مرادفة ربما:                           |
| ٨٩  | مسألة: بين دلالة كم الاستفهامية وكم الخبرية.                           |
| ٩١  | الفصل الثالث:                                                          |
| ٩١  | آراؤه الصرفية.                                                         |
| ٩١  | مسألة: إبدال الواو المشددة همزة.                                       |
| ٩١  | مسألة: أصل صيغة فعال وفعلاء.                                           |
| ٩٣  | الخاتمة                                                                |
| ٩٥  | المصادر والمراجع                                                       |
| ١٠٦ | فهرس الآيات القرآنية.                                                  |
| ١١٠ | فهرس الأبيات الشعرية.                                                  |
| ١١٢ | ABSTRACT                                                               |

## المقدمة

من نعم الله على الأمة أن قيض للغة علماء غير، يهتمون بها ويدرسونها ويحافظون عليها خشية تسرب جرثومة اللحن إليها حتى تظل بناءً راسخاً يمثل ماضي هذه الأمة وحاضرها ومستقبلها ويواكب تطورها على مختلف الصعد.

ظهر المهتمون بهذه اللغة ذات القيم البيانية والدلالية الجميلة العالية في بلاد المشرق بعامة وفي بلاد العراق بخاصة. فظهر الخليل بن أحمد الفراهيدي ت (١٧٠ هـ) وسيبويه (١٨٠ هـ) والفراء ت (٢٠٧ هـ) والأخفش ت (٢١٥ هـ) والمبرد

ت (٢٨٥ هـ) وثعلب ت (٢٩١ هـ) والسيرافي ت (٣١٨ هـ) وغيرهم يجمعون ويقعدون ويشرحون غيرة واهتماماً باللغة العربية.

لم يكن الاهتمام بهذه اللغة قصراً على أهل المشرق. بل انتشر تعلم العربية والغيرة عليها في كل بقاع الأرض. فكثيراً رحل أهل الغرب إلى الشرق يشربون من منابع العلم الصافية. وانطلق أهل المشرق إلى المغرب ينشرون هذا الكنز الثمين ويضعونه أمام عيون المغاربة يعلمون ويتعلمون.

وكان لبلاد الأندلس الحظ الوافر من وصول العربية إليها وتألقها فيها. إذ أنجبت هذه البلاد جهابذة علماء اللغة الذين حرصوا على إيجاد مكتبة خاصة بهم، لها طابعها وخصائصها وتميزها وانفراد فكرها.

وأبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر الأندلسي المشهور بـ "الخدب" واحد من أعلام اللغة في الأندلس الذين أسهموا في حفظ اللغة وخدمتها وأثروا المكتبة العربية بالعديد من المصنفات التي كانت مرجعاً هاماً للدراسات اللغوية في زمانه ومحط اهتمام أعلام اللغة والدارسين لقواعدها وأصولها.

وتفيد مصادر ترجمته والتعريف به أنه خلف تراثاً فكرياً جيداً ومؤلفات نحوية كانت قبلة أنظار الدارسين وطلاب العلم في زمانه. مثل تعليقه على كتاب سيبويه الذي وسمه بـ "الطرر"، وتعليقه على (الإيضاح) لأبي علي الفارسي وكذا تعليقه على (معاني القرآن) للفراء.

غير أن عوادي الزمن أتت على هذه المؤلفات فلم يصل إلينا منها شيء، والذي وصل إلينا إن هو إلا مجموعة متناثرة من آرائه النحوية واللغوية والصرفية حفظها طلابه ومريدوه وتناقلتها المظان من بعده فكانت شاهداً على علو قدره في علمه وبلوغه شأواً من العلم عزّ نظيره.

ولمّا لم استطع الوقوف على أي أثر مخطوط من نتاجه العلمي؛ فقد سعيت وراء آرائه المنسوبة إليه في المظان المختلفة أجمعها وأرتبها لأصنع منها عملاً يقرّب صاحبه من الدارسين ويعرفهم به إنساناً وعالمًا، فكنت كمن يجمع قطعاً من تمثال تهشم مع الأيام، أجمعها إلى بعضها كي أشكل منها أولية لهذا التمثال يقربه من الأذهان ويعطي الصورة شبه المتكاملة عنه فكان أن لاحقت آراءه وما نسبته المظان إليه في مختلف أنواع الكتب المؤلفة والمطبوعة منها والمخطوطة مما وصلت إليه يدي.

فكان من مصادر هذه الدراسة بل هذه الآراء الكتب النحوية المطبوعة، ومعاجم اللغة وقواميسها وكتب اللغة على اختلاف أنواعها وتعدد مشارب أصحابها حتى تجمع لدي هذا القدر من آرائه التي وزعتها على ثلاثة أقسام:

الأول منها لآرائه في النحو: نحو: رأيه في زمان المضارع.

والجملة الاسمية بعد "لو" وحذف مفاعيل

"ظنّ" وغيرها.

والثاني لآرائه في الصرف: نحو: إبدال الواو المشددة همزة

وأصل صيغة فعال وفعلاء.

والثالث لآرائه في اللغة: نحو: يبين دلالة "كم" الاستفهامية و"كم" الخبرية، و"من" إذا اتصلت مع "ما" فهي مرادفة "ربما".

ولست أدعي أنني وقفت على ما حفظته المظان من آراء الرجل في هذه الفنون جميعها ولكنني أحسب أنني بذلت ما وسعني الجهد.

وإنني أقدم للمكتبة العربية هذه المحصلة من آراء الرجل، هي الأولى من نوعها عسى أن يكمل غيري المسيرة في ظل ما تكشف عنه المصنفات المحققة من تراث أهل الأندلس الذي ما زال كثير منه مخطوطاً بعيداً عن أيدي الدارسين وعشاق التراث. عسى أن يكمل غيري المسيرة ويواصل الجهد فنعطي الرجل حقه من الاهتمام ونقدمه للدارسين على الصورة التي تقربه مما كان عليه في حياته لأنه جدير بالاهتمام حري به.

واتخذت لنفسني سمة ورسمت لها منهجاً احتذيت في الأعم الأغلب في دراسة آراء ابن طاهر النحوية والصرفية واللغوية. يقوم على صياغة كل رأي على شكل مسألة قائمة بذاتها وعنوانها برأي ابن طاهر ميسراً على القارئ المعرفة والبحث.

ثم صغت المسألة كما وردت في كتب النحو ودونت رأي صاحب الكتاب وحجته بعد كل مسألة لما وجدته في ترجمة الرجل من شدة الاهتمام بالكتاب.

ثم عرضت رأي ابن طاهر وحجته إن وجدت. وكيفما وجدت في كتب النحو وعمدت في نهاية كل مسألة أن أبين قيمة هذا الرأي إن قوة وإن ضعفاً والإدلاء برأيي في تلك المسألة إما ترجيحاً أو اختياراً أو اقتراحاً أو تعليقاً مركزة على السماع.

ثم رتبت هذه المسائل حسب ترتيب موضوعات ألفية ابن مالك، وأي ترتيب أحق من ترتيب هذا الإمام.

ومما أجهدني عدم وضوح رأي ابن طاهر صياغةً في كتب النحو إذ كان رأيه يذكر ضمن آراءٍ أخرى دون وجود جملةٍ تحمل رأيه مصوغةً صياغةً يسهل نقلها.

وكنت قد افتتحت دراستي هذه بالتعريف بحياة الرجل فتناولت اسمه وكنيته ثم مولده ووفاته ثم صفته وأخلاقه ثم آثاره وشيوخه الذين تتلمذ عليهم ونهل من علمهم وتلاميذه الذين تلمذوا له، متبعةً في ذلك ترتيباً زمنياً معتمدةً على سنة الوفاة.

وذيلت البحث بفهارس فنية تعين القارئ على معرفة الآيات الكريمة والأشعار والمصادر والمراجع التي استفدت منها، مما يساعد المطلع، ويقلل الجهد ويوفر العناء والوقت . ورتبت ذلك على حروف الهجاء عدا الآيات البيّنات فرتبتها حسب ترتيب السور الكريمة في القرآن الكريم.

وفي الخاتمة لخصت فيها أهم نتائج البحث. ومن أهمها تفرد ابن طاهر ببعض الآراء وابتكاره لفكرة جديدة، وسلسلة فكره وبعده عن التعقيد. فهو يختار لنفسه ما يرتضيه وتميل إليه نفسه وعقله. مما أتحف المكتبة العربية وزاد قيمتها وسعة أفقها.

وإنني إذ أتقدم بالشكر لأستاذي المشرف الدكتور رسلان بني ياسين أذكر للأستاذ الدكتور حنا حداد الوفاء والعرفان بالجميل للجهد الذي بذله في توجيه البحث وخطته والصبر على متابعة العمل فيه والتوجيه للصواب والإرشاد إلى مواطن الخلل لتداركها.

كما أشكر الدكتور عادل بقاعين على ما بذله من جهد لإعانتني. و أشكر اللجنة المناقشة أ.د. حنا حداد ، ود.فارس بطاينة و د. أحمد فليح على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة و تقويم ما يمكن أن يكون قد اعوج منها. أمله أن أفيد من آرائهم السديدة وتوجيهاتهم.

• وأرجو أن أكون قد وفقت في دراستي هذه، فقد حاولت ما استطعت ذلك بقدر  
ما أتيح لي من توفيق.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

## الباب الأول

حياته وأخباره

اسمه وكنيته

مولده ووفاته

صفته وأخلاقه

آثاره

شيوخه وتلاميذه

مصادر ترجمته والتعريف به

## الباب الأول

### ابن طاهر النحوي المشهور بـ "الخدب"

٥١٢ - ٥٨٠ هـ

اسمه<sup>(١)</sup>

هو محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الإشبيلي الأندلسي النحوي المشهور بـ "الخدب" بخاء معجمة مكسورة ودالٍ مهملة والباء الموحدة المشددة.

كنيته ولقبه:

يكنى ابن طاهر بأبي عبد الله كما يكنى بأبي الحسن وبأبي بكر<sup>(٢)</sup>، وتعدد الكنى عند علماء العربية ورجالها أمر معروف في التاريخ العربي.

ويلقب ابن طاهر الأندلسي بـ "الخدب" وهو لقب عرف به في كل مكان حلّ به وارتحل إليه والخدب لغةً هو الرجل الطويل<sup>(٣)</sup>.

مولده ووفاته:

تجمع مصادر ترجمته أنه وُلد في إشبيلية في الأندلس سنة اثنتي عشرة وخمسمئة. وقرأ النحو في بلاده على مشايخ الأندلس، وساد أهل زمانه في العربية وترأس النحويين بالمغرب في زمانه حيث كان أفهمهم لأغراض سيبويه. وأحسنهم قياماً على كتابه، وأنبأهم إشارة إلى ما تضمنه من الفوائد. إلى أن توفاه الله في بجاية<sup>(٤)</sup> سنة ثمانين وخمسمئة (٥٨٠ هـ) فما وجدت واحداً ممن ترجم للرجل أو

<sup>(١)</sup> إنباه الرواد ١٩٤/٤. الذيل والتكملة ٥ ٦٤٨/١-٦٥٠ وتاريخ الإسلام ٥٧١-٥٨٠/٣١٣-٣١٤، الرازي بالوفيات

١١٣-١١٤، المفتى الكبير ١٨٢/٥، لسان الميزان ٧٥/٥، بغية الرعاة ٢٨/١، كشف الظنون ٢١٣/١، مدية المارفين ١٠/٦.

<sup>(٢)</sup> المفتى الكبير ١٨٢/٥.

<sup>(٣)</sup> انظر ضبطها في لسان العرب ١ (أ-ب) ٣٤٦. محيط الغيظ ٢١٨، الرازي بالوفيات ٤٤٥/٢، المفتى الكبير ١٨٢/٥-١٨٣، بغية

الرعاة ٢٨/١.

<sup>(٤)</sup> مدينة على ساحل البحر، قريبة من المغرب، وقاعدة المغرب الأوسط. انظر تقويم البلدان ١٣٦ وإشارة التبيين ٢٩٥.

عرّف به يقول غير هذا، إلا من حدّد ذلك فهو عند القفطي في حدود سنة سبعين وخمسمئة وعند السيوطي في عشر الثمانين وخمسمئة<sup>(١)</sup>.

### صفاته وأخلاقه:

كان ابن طاهر شرس الخلق عسر اللقاء فيه كبر وشمم. مشتطاً على طلبة العلم فيما يشترطه عليهم، ولعل هذا هو السبب في نبوغ من روى عنه وتتلذذ عليه. كما واشتغل بالتجارة والخيطة، ورحل ابن طاهر إلى المشرق حاجاً. دخل مصر سنة اثنتين وسبعين، فمدح السلطان صلاح الدين يوسف بن أيوب في قصيدة طويلة حفظت لنا مضان ترجمته بعض الأبيات، منها: {الطويل}<sup>(٢)</sup>:

مغاني سلمى بالشريف ألا اسلمي      سقتك الغوادي كل أوطف أسحم  
فكم وقفة لي في جنابك أعربت      عن الشوق حتى قيل عليّ المتيم  
وصهباء شملال كأن مسيرها      إلى الريح ينمي للجديد وشدقم

كان ابن طاهر حافظاً بارعاً. اعتمد عليه تلاميذه جلّ الاعتماد في شروحه، لما عرف عنه أنه صاحب اختيارات وآراء<sup>(٣)</sup>. فهو من حذاق النحويين وأئمة المتأخرين.

وقد أطنب في الثناء عليه من أخذ عنه. حيث وصفت تعليقاته على كتاب سيبويه بـ (الطرر التي لم يسبق لمثلها).

أقرأ في حلب والبصرة كما في مصر وفاس التي عاش في خاناتها طويلاً، ولما ورد مصر -وبها المجد الخنثى<sup>(٤)</sup>- اجتمع بكبير النحاة فيها عبد الله بن بري<sup>(٥)</sup>، وهمّ إلى مناظرته لولا أبو بكر عتيق الفصيح<sup>(٦)</sup> الذي خشي تعصب

<sup>(١)</sup> انظر إنباء الرواد ١٩٤/٤ وبغية الوعاة ٢٨/١.

<sup>(٢)</sup> تاريخ الإسلام (٥٧١-٥٨٠) ٣١٤، المفدى الكبير ١٨٢/٥-١٨٣.

<sup>(٣)</sup> بغية الوعاة ٢٨/١.

<sup>(٤)</sup> مدرّس الحنفية بالقاهرة المعزية، انظر إنباء الرواد ١٩٤/٤.

<sup>(٥)</sup> عبد الله بن بري بن عبد الجبار بن بري المقدسي الشافعي، المصري، نحوي لغوي ت ٥٨٢، انظر إنباء الرواة ١١٠/٢-١١١.

سير أعلام النبلاء ٣١/١٣، بغية الوعاة ٣٤/٢.

المغاربة له والمصرية لكبير نخاتهم وتفشي الفتنة. وجرى له مثل ذلك مع الأستاذ أبي عبد الله بن أحمد بن هشام<sup>(٢)</sup> الإشبيلي مستوطن سبتة. كما ناظر كبير النحاة في دمشق أبا اليمن زيد الكندي<sup>(٣)</sup>. وحكم الحاضرون بأن أبا بكر أعرف منه بالكتاب وأبا اليمن أنبه نفساً.

أعانه الله على تحقيق قسّمه في أن يُقرئ الكتاب في البلد الذي أُلّف فيه -البصرة- وفي الجامع نفسه<sup>(٤)</sup>.

ومن أخباره أنه كان يربط شعره بالحائط حتى لا ينام عن الاشتغال، حيث سكن في فندق أربع عشرة سنة إيثاراً لطلب العلم.

وأجمعت كتب التراجم على ذهاب عقله<sup>(٥)</sup> واختلف السبب فهو عند القفطي<sup>(٦)</sup> للسرقة التي حصلت في المركب في النيل، حيث سرقت جارية له. فتولى معافاته المجد الخنثى واستعاد له المال المسروق، وذكر المقرئ في المقفى الكبير والعسقلاني في لسان الميزان أن أخاه هو الفاعل. وعندما تاب عقله تكلم في مسائل عويصة في النحو مشكلة يوضحها أجسن إيضاح. استقر في بجاية، ومات فيها سنة ثمانين وخمسمئة وقيل إنه لم يتأهل قط.

## آثاره:

<sup>(١)</sup> هو عتيق بن علي بن حسن الصنهاجي، قاضي أصله من مكتاسة الزيتون نشأ بفاس. ت ٥٩٥ هـ ناظر الأعلام ٢٠١/٤.

<sup>(٢)</sup> هو محمد بن أحمد بن هشام اللخمي الإشبيلي، أصله من إشبيلية ومات فيها وهو أحد دعائم الدراسات اللغوية خلال القرن السادس انظر حدود الاقتباس ١٠٣/٢.

<sup>(٣)</sup> هو زيد بن الحسن بن سعيد الحميري ولد ونشأ ببغداد، أديب من الكتاب والشعراء والعلماء ت ٦١٣ هـ ناظر الأعلام ٥٧/٣.

<sup>(٤)</sup> الذيل والتكملة ٥ ق ٦٥٠/٢، تاريخ الإسلام (٥٨٠-٥٧١) ٣١٣/٣.

<sup>(٥)</sup> إنباء الرواة ١٩٤/٥، الذيل والتكملة ٥ ق ٦٥٠/٢، تاريخ الإسلام (٥٨٠-٥٧١) ٣١٣/٣، الروايات ١١٤/٢، لسان الميزان ٧/٢٧١، معجم المؤلفين ٢٧١/٧.

<sup>(٦)</sup> إنباء الرواة ١٩٤/٤، المقفى الكبير ١٨٢/٥-١٨٣، لسان الميزان ٧٥/٥.

اشتدت اهتمامات الخدب على كتاب سيبويه، وأجمعت كتب التراجم أن للخدب حواشي مبنية وتعليقات نبيلة على الكتاب سماها الطرر، وله تعليق على "الإيضاح" سماها "طرز الإيضاح" للفرسي<sup>(١)</sup>، وله تعليق نبيلة على "معاني القرآن" للإمام أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء وعلى هذه الكتب الثلاثة وأصول أبي بكر ابن السراج كان معوله واعتناؤه<sup>(٢)</sup>، ويرى أن "ما عداهما في الطريقة مطروح لا ينبغي التعرّيج عليه"<sup>(٣)</sup>.

ونقلًا عن ابن الزبير قال السيوطي: وقفت على حواشيه على الكتاب بمكة المكرمة<sup>(٤)</sup>. ولم يصل إلينا منها شيء.

### شيوخه وتلاميذه:

#### شيوخه:

أخذ الخدب النحو على طائفة من أبرز شيوخ عصره، فقد تعلمه في بلاده واعتمد على مصنفات محددة أخذ عنها، وكتب فيها. ومن شيوخه: ابن الرماك الذي أخذ عنه الكتاب ولم يأخذه عن أحد سواه، وكان قد قرأ قبل بعض الكتب -كتب النحو الصغار- على أبي الحسن بن مسلم<sup>(٥)</sup> وأيضاً على أبي الحسن بن الأخضر<sup>(٦)</sup>.

(١) كشف الظنون ٢١٣/١، والاشباه والنظائر ٢٥٥/٧.

(٢) المقفى الكبير ١٨٢/٥.

(٣) الذيل والتكملة ٦٤٩/٢.

(٤) الذيل والتكملة ٦٤٨/٢، بغية الرعاة ج ٢٨/١.

(٥) الذيل والتكملة ٦٤٨/٢.

(٦) الذيل والتكملة ٦٤٨/٢، بغية الرعاة ٢٨/١.

وفيما يلي توثيق بشيوخه وحديث عنهم:

#### أبو الحسن بن الأخضر ٥١٤هـ:

هو علي عبد الرحمن بن مهدي بن عمران أبو الحسن ابن الأخضر الإشبيلي، كان عالماً في العربية واللغة، ديناً، ذكياً، ثقةً، ثبتاً، أخذ عن أبي الحجاج الأعم<sup>(١)</sup> وكان أكثر أخذة عنه وأخذ عنه الناس قديماً وحديثاً.

سُمت منهُ الآداب وضبطت عليه<sup>(٢)</sup>، من تأليفه: شرح الحماسة، وشرح شعر حبيب توفي بإشبيلية. وعلى ذلك فقد تتلمذ الخدب عليه هناك.

#### أبو الحسن بن مسلم ٥١٤هـ:

هو علي بن أحمد بن مسلم مولى محمد بن عباد اللخمي الإشبيلي، كان نحويّاً ماهراً لغويّاً حافظاً ديناً فاضلاً، أمّ طويلاً بمسجد زرجون في إشبيلية<sup>(٣)</sup> روى عن أبي عبد الله ابن أبي العافية وروى عنه الخدب إلى جانب أبي بكر بن صاف.

اختلفت تسمية هذا الشيخ في كتب التراجم فبعضهم من ذكره باسم أبي الحسن ابن<sup>(٤)</sup> مسلم ومنهم بالحسن بن مسلم<sup>(٥)</sup>، قد يكون السبب عدم وجود مصنف واحد بين أيدينا كتب عليه هو اسمه أو حقق له.

#### ابن الرّمّاك ٥٤١هـ:

هو عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن بن عيسى أبو القاسم الإشبيلي إمام النحو المعروف بابن الرّمّاك، أقرأ الكتاب، وتخرّج به أئمة كان أستاذاً في صناعة العربية محققاً مدققاً متصدراً للإقراء بها، قلّ مشهور من فضلاء عصره إلّا وأخذ عنه<sup>(٦)</sup>.

(١) إنباه الرواة ٤٦٩/٢.

(٢) بغية الوعاة ١٧٤/٢.

(٣) الذيل والتكملة ٥: ١٨٠/١.

(٤) الذيل والتكملة ٥ق ٦٤٨/٢، تاريخ الإسلام (٥٧١-٥٨٠) ٣١٣/، لسان الميزان ٥٧/٥.

(٥) الذيل والتكملة ٥ق ١٨٠/١، بغية الوعاة ٨٧/٢، لسان الميزان ٥٧/٥.

(٦) سير أعلام النبلاء ١٧٥/٢٠، الوافي بالوفيات ٢٣٤/١٨.

### تلاميذه:

أفادت مصادر ترجمة الرجل أنه أقام في المشرق مدةً طويلةً يدرس النحو ويؤلف المصنفات. وأن خلقاً كثيراً قد لزمه، وأفاد منه وروى عنه. وفيما يلي ترجمةً لتلاميذه وحديثٌ عنهم:

(١) ابن هشام اللخمي<sup>(١)</sup>، (ت ٥٥٧هـ):

هو محمد بن أحمد بن هشام اللخمي الإشبيلي السبتي أصله من إشبيلية وأقام بسبته درس بها، وأخذ عنه العديد من طلاب العلم، ونظراً لإقامته الطويلة بها فقد نسبته البعض إليها.

كان لغويا تاريخياً ذاكراً أخبار الناس، وله تأليف مفيدة استعملها الناس منها "كتاب الفصول" و"المجمل في شرح أبيات الجمل" و"نكت على شرح أبيات سيبويه"<sup>(٢)</sup> و"لحن العامة" و"شرح الفصيح" و"شرح مقصورة ابن دريد". قيل: كان حياً سنة ٥٥٧هـ.

(٢) يحيى ابن أبي الحجاج اللبلي<sup>(٣)</sup> (ت ٥٩٠ هـ):

هو يحيى بن أبي الحجاج اللبلي أبو زكريا، انتقل إلى مراكش صغيراً ونشأ بها. وأخذ العربية في مدينة فاس عن أبي بكر بن طاهر وغيره، كان متقدماً في علم العربية وأصول الفقه مع دقة نظر ونفوذ فهم وغموض استنباط وقوة إدراك.

(٣) علي الفاسي<sup>(٤)</sup> (٥٩٣ هـ):

هو علي بن حسن الصديني الفاسي من أهل مدينة فاس. حيث أخذ عن ابن طاهر النحوي وغيره. وولي القضاء في غرناطة وكان من أهل المعرفة بالفقه والنحو، روى عنه أبو القاسم الملاحي بالإجازة، ومحمد ابن عتيق وقد أخذ عنه بإفريقية.

(١) سبته ودورها في إثراء الفكر الإسلامي ص ١٠٣.

(٢) كشف الظنون ٥٧٠/٢.

(٣) جذوة الاقتباس ٢: ٥٣٧.

(٤) جذوة الاقتباس ٢: ٤٧٠.

٤) أبو القاسم بن الملجوم<sup>(١)</sup>، (٦٠٣ هـ):

هو عبد الرحيم عيسى بن يوسف بن عيسى بن علي بن يوسف بن عيسى بن قبتروس بن مصعب الأزدي يكنى أبو القاسم ويعرف بابن الملجوم. سمع ببلده فاس. ناظر على أبي بكر بن طاهر في نحو الثلث من كتاب سيبويه، وكان كثير العناية بالرواية ولقاء الشيوخ بصيراً بالحديث. استجازته الناس من أقاصي البلاد وكان أهلاً لذلك.

٥) أبو حفص بن عمر<sup>(٢)</sup>، (٦٠٣ هـ):

هو عمر بن عبد الله بن محمد بن عمر السلمي، أصله من جزيرة شعر، سكن مدينة فاس وكان من أهل الفتيا فيها كان أديباً كاتباً شاعراً، مجيداً غلب عليه الأدب، ولي قضاء مدينة تلمسان ثم نقل إلى قضاء مدينة فاس توفي بإشبيلية فجأة وهو قاضٍ فيها.

٦) مصعب الخشني<sup>(٣)</sup>، (٦٠٤ هـ):

هو مصعب بن محمد بن مسعود بن عبد الله الجباني المالكي المعروف بالخشني، أديب نحوي لغوي شاعر مؤرخ فقيه، أقرأ العربية دهرًا. كان وقوراً، له مصنف في شرح غريب السيرة مطبوع ومشهور. ومصنف كبير في شرح الكتاب وكتاب "شرح الإيضاح"، و"شرح الجمل" وله نظم جيد. وهو المعروف بابن أبي الرُّكْب<sup>(٤)</sup>. والخشني نسبة إلى خشين قرية بالأندلس وقبيلة من قضاة.

(١) جذوة الإقتباس ٤١٥/٢-٦١٤.

(٢) فتح الطب ٢٠٩/٣، جذوة الإقتباس ٤٩٦/٢.

(٣) تاريخ الإسلام (٦٠١-٦١٠هـ)، سير أعلام النبلاء ٤٧٧/٢١٠، الوالي بالوفيات ١٧٥/٢٤، الأعلام ٢٤٩/٧، معجم المؤلفين ١١

-٢٤٩/١٢.

(٤) جمع ركة.

(٧) ابن خروف<sup>(١)</sup>، (٦١٠ هـ):

هو علي بن محمد بن علي بن محمد أبو الحسن الإشبيلي. كان إماماً في العربية، مدققاً محققاً ماهراً مشاركاً في علم الكلام والأصول. من كبار النحاة بالأندلس، أقرأ العربية بعدة بلاد، فقد كانت العربية بضاعته وصنعتة، له كتب منها "شرح كتاب سيبويه" سماه "تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب"، وله ردود معاصرة علي بعض معاصريه، "وشرح الجمل للزجاجي"، وهو تلميذ ابن طاهر وأكثرهم أخذاً منه.

ومن تلاميذه ممن لم تذكر سنة وفاتهم:

عبد الحق السكوني<sup>(٢)</sup>.

هو عبد الحق بن خليل بن إسماعيل بن عبد الملك بن خلف بن محمد بن عبد الله السكوني. لبلي، أبو محمد، روى عن أبيه وعمه وجده.

رحل إلى مدينة فاس فأخذ النحو بها عن أبي بكر الخديب، كان متمكناً من النحو، عاد إلى الأندلس ولقي مشيختها فأدركه أجله بها، أجاد الكلام نظماً ونثراً. روى عنه الصيرفي ولم تذكر سنة وفاته.

قاسم بن محمد القضاعي<sup>(٣)</sup>:

هو قاسم بن محمد بن عبد الله القضاعي الشهير بابن الطويل، خطيب جامع القرويين، يكنى أبا محمد، روى عن محمد بن أحمد الغافقي من أهل الجزيرة الخضراء، وهو من الفقهاء. كان شيخه الغافقي حياً بعد السبعين وخمسمئة.

(١) إنباء الرواة ١٨٦/٤، وفيات الأعيان ٣٣٥/٣، تاريخ الإسلام (٦٠١-٦١٠) م ٣٣٩-٣٤٠، سير أعلام النبلاء ٢٦/٢٢، لسان

الميزان ٢٩٧/٤، بغية الرعاة ١٨٦/١، الأعلام ٣٣٠/٤، معجم المؤلفين (٧-٨) ٢٢١.

(٢) جذوة الاقتباس ٣٨٨/٢-٣٨٩.

(٣) جذوة الاقتباس ٥١٢/٢.

## مصادر ترجمته والتعريف به:

يرى الباحث أحياناً، أن كثيراً من الأخبار المتعلقة بالشخص المراد التعريف به ليس لها أهمية غيرها من الأخبار فيختزلها أو يهملها لأنه غير مطالب بإيراد كل ما يقف عليه ورصد كل ما يتعلق بالشخص موضع التعريف.

وقد يكون الباحث مهتماً في هذا على الرغم مما ينطوي عليه هذا المنهج من مظاهر القسر والإجبار. فما يراه إنسان معين شيئاً ذا قيمة فيلهث وراءه ويجهد نفسه من أجله، قد لا يكون كذلك في نظر إنسان آخر، فاهتمامات الناس متباينة، ونظراتهم إلى الأمور متفاوتة. ولهذا فإننا نضع بين يدي القارئ ثبناً بأهم المصادر والمراجع التي ترجمت لابن طاهر أو عرفت به أو سردت طرفاً من أخباره وما يتعلق به فقد يكون فيما أهملنا ذكره والحديث عنه شيء هام في نظر غيرنا، وأمر يستحق الالتفات إليه في تقدير سوانا. وفيما يلي جريدة بأسماء هذه المصادر والمراجع، مرتبة بحسب تاريخ وفيات أصحابها:

١. إنباه الرواة للقفطي ت (٦٢٤ هـ).
٢. وفيات الأعيان لابن خلكان ت (٦٨١ هـ).
٣. الذيل والتكملة للمراكشي ت (٧٢٧ هـ).
٤. تاريخ الإسلام للذهبي ت (٧٤٨ هـ).
٥. سير أعلام النبلاء للذهبي ت (٧٤٨ هـ).
٦. الوافي بالوفيات للصفدي ت (٧٦٤ هـ).
٧. مرآة الجنان لليافعي ت (٧٦٨ هـ).
٨. البداية والنهاية للدمشقي ت (٧٧٤ هـ).
٩. البلغة في تاريخ أئمة اللغة للفيروز آبادي ت (٨١٧ هـ).
١٠. النجوم الزاهرة لابن تغري بردى ت (٨٧٤ هـ).
١١. المقفى الكبير للمقريزي ت (٨٤٥ هـ).
١٢. لسان الميزان لابن حجر العسقلاني ت (٨٥٢ هـ).
١٣. بغية الوعاة للسيوطي ت (٩١١ هـ).

١٤. طبقات المفسرين للسيوطي ت (٩١١ هـ).
١٥. نفع الطيب للمقري التلمساني ت (١٠٤١ هـ).
١٦. كشف الظنون لحاجي خليفة ت (١٠٦٧ هـ).
١٧. شذرات الذهب لابن العماد ت (١٠٨٩ هـ).
١٨. هدية العارفين للبغدادي ت (١٣٣٨ هـ).

كما يمكن للقارئ متابعة ترجمة ابن طاهر في الكتب التالية:

١. الأعلام للزركلي
٢. معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة.

## الباب الثاني

الفصل الاول

آراءه النحوية

© Arabic Digital Library Yarmouk University

## الباب الثاني

### الفصل الأول

### آراؤه النحوية

مسألة: النون في المثنى وجمع المذكر السالم:

زيد بعد الألف والياء في المثنى وبعد الواو والياء في الجمع نون. واختلف في زيادتها على مذاهب<sup>(١)</sup>:

الأول: أنها لرفع توهم الإضافة في نحو: رأيت بنين كرماء وناصرين باغين، ولرفع توهم الإفراد في الإشارة والمقصور والمنقوص. نحو: هذان الجوزلان ومررت بالمهتدين. فلو لا النون لالتبس حال الإضافة بعدمها، والمفرد بالمثنى.

الثاني: أنها عوضٌ من حركة المفرد وأرى أن الحروف إعراب ولا حاجة للتعويض عن حركة المفرد بالنون.

الثالث: أنها عوضٌ عن تنوين المفرد، ووجهه بأن الحركة عوضٌ منها الحرف. ولم يعوّض من التنوين شيءٌ فإذا بالنون عوض عنه. لذا حذفت بالإضافة كما يحذف التنوين. وردت بثبوتها مع الألف واللام وفيما لا تنوين فيه، نحو: يا زيدان. ولا رجلين فيها. وغير المنصرف إذا ثني. وبأن التنوين إنما دخل ليفرق بين الاسم الباقي على أصلته وبين المشابه للفعل، ولا حاجة إليه هنا. لأن التثنية والجمع إيعاذٌ عن الفعل فلم تحتج إلى فارق. وإنما حذفت في الإضافة، لأنها زيادة والمضاف إليه زيادة في المضاف. فكرهوا زيادتين في آخر الاسم<sup>(٢)</sup>.

الرابع: أنها عوضٌ من الحركة والتنوين معاً، فيما وجدا في مفرده. ومن الحركة فقط فيما لا تنوين في مفرده كمثنى ما لا ينصرف. ومن التنوين فقط

<sup>(١)</sup> مع المواضع ١٦٤/١، ارتشاف الضرب ٢٦٥/١.

<sup>(٢)</sup> مع المواضع ١٦٤/١.

فيما لا حركة في مفرده. كعصاً. وقاضٍ. وغير عوض فيما خلا  
عنهما كمثى حُبلى، هذا والذي.

الخامس: أنها فارقة بين رفع المثنى ونصب المفرد لأنك إذا قلت: زيداً. يلتبس  
بالمفرد المنصوب حال الوقف. ثم حُمِل سائر التثنية والجمع على ذلك.

السادس: أنها التثنية نفسه: لأن الأصل بعد تحقق العلامة للتثنية والجمع أن تنتقل  
إليه الحركة والتثوين. فامتنت الحركة للإعلال ولم يمتنع التثوين.  
ولكنه لزم تحريكه لأصل الساكنين فثبت نوناً.

ولم يصرح سيبويه<sup>(١)</sup> بسبب زيادتها واكتفى بالقول إنها زائدة حيث  
جعلها في: (باب علم عشرة حروف الزوائد التي تزداد في تثنية الأسماء  
وجمعها).

السابع: وعليه ابن طاهر، فقد ذهب إلى أنها عوضٌ من الحركة والتثوين معاً، وردَ  
بما سبق في المذاهب قبله وبثبوتها في الوقف. والحركة والتثوين لا  
يثبتان في الوقف<sup>(٢)</sup>.

#### مسألة: التسمية فيما يتضمن تركيباً من حرفين:

إذا سميت فيما يتضمن تركيباً من حرفين كالتسمية بـ "إنما" و"كأنما" و"إن ما"،  
و"إن لا" في الجزاء، و"لعل" لأن اللام عند العرب زائدة. و"كان" فهذا كله يحكى  
فتقول: قام إنما ورأيت إنما، مررت بإنما وكذا باقيها.

بخلاف أمّا في قولك: أمّا والله وأمّا في قولك: أمّا بعد، وإلا في الاستثناء  
فإن هذه بسائط وظاهر قول سيبويه<sup>(٣)</sup>: أنه يشترط في هذا الزائد أن يكون لمعنى  
يفيد مع الأول معنى لم يكن له فإن كان زائداً نحو: "ما" في قول الشاعر<sup>(٤)</sup>:

<sup>(١)</sup> الكتاب ٢٠٧/٤.

<sup>(٢)</sup> مع الخواص ١٦٤/١.

<sup>(٣)</sup> الكتاب ٣٣/٣.

<sup>(٤)</sup> للناطقة وقد ورد في سيبويه ١٣٧/٢، والديوان ٢٤ والخزانة ٦٧/٤ وابن عميش ٥٤/٨، ٥٨، والجمع ٦٥/١ والخصائص ٤٦/٢.

قالت ألا ليتم هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد

وفي قوله تعالى: "قبما نقضهم ميثاقهم" <sup>(١)</sup> و"عما قليل" <sup>(٢)</sup> ونحوه. وسمى بشيء منها فقل: لا يحكى بل يعرب. ويقدر تقدير اسمين فيتم منهما ما يحتاج إلى التمام فنقول: في (عن ما) عن ماء، وفي (بما) بي ماء وقيل يحكى، وإن كان لمحض الزيادة وهو مفهوم ابن طاهر <sup>(٣)</sup> من كلام سيبويه <sup>(٤)</sup>.

مسألة: الجملة بعد "هلاً" و"إن لا":

قال ابن طاهر <sup>(٥)</sup> في قول الشاعر <sup>(٦)</sup>:

فإن لا مال أعطيه فإني صديقٌ من غدوٍّ أو رواح

وقول آخرين في قول الشاعر <sup>(٧)</sup>:

ونبتتُ ليلى أرسلت بشفاعة إليّ، فهلاً نفسُ ليلى شفيعتها

أن ما بعد "إن لا" و"هلاً" جملة اسمية نابت عن الجملة الفعلية.

وقال سيبويه في (باب الحروف التي لا يليها إلا الفعل) <sup>(٨)</sup>: "ومثل ذلك: هلاً ولولا وألاً ألزموهن لا وجعلوا كل واحدة مع لا بمنزلة حرف واحد وأخلصوهن للفعل حيث دخل فيهن معنى التحضيض، وقد يجوز في الشعر تقديم الاسم.

وقال أيضاً: ومما ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره قولك: هلاً خيراً من ذلك. "وألاً خيراً من ذلك". أو غير ذلك. كأنك قلت، ألا تفعل خيراً من

<sup>(١)</sup> سورة المائدة ١٣.

<sup>(٢)</sup> المؤمنون ٤٠.

<sup>(٣)</sup> ارتشاف الضرب ٤٤٩/١.

<sup>(٤)</sup> الكتاب ٣٣٢/٣.

<sup>(٥)</sup> معني النيب ٢٤٥/٢ - ٢٤٦.

<sup>(٦)</sup> م ينسب إلى قائل معين، انظر معني النيب ٢٤٥/٢.

<sup>(٧)</sup> هذا البيت من قطعة مسنونة إلى قبس من الملوّح ديوانه (١٩٥) والصمة القشيري وإلى ابن الدمينه الديوان (٢٠٦) وهو في الخزانة

٤٦٣/١ انظر معني النيب ص ١٠٣.

<sup>(٨)</sup> الكتاب ١١٥/٣.

- ذلك. أو "ألاً تفعل غير ذلك". و"هلاً تأتي خيراً من ذلك". وربما عرضت هذا على نفسك فكنت فيه كالمخاطب، كقولك: "هلاً أفعُلْ وألاً أفعُلْ"، وإن شئت رفعته، فقد سمعنا رفع بعضه من العرب وممن سمعه من العرب على إضمار ما يرفع كما جاز إضمار ما ينصب<sup>(١)</sup>. ووقوع لا بعد أن لا يغيّر عملها وقد يجيز الرفع عندها<sup>(٢)</sup>.

وأرى أن أفعلاً أضمّرت قبل الأسماء بعد "هلاً" و"أن لا" في الأبيات التي استشهد بها ابن طاهر فالتقدير في الأولى: فإن أكُ وفي الثانية فهلاً كان، أي الأمر والشأن والجملة الاسمية منهما خبر.

#### مسألة: التعليق عن العمل في باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر:

اختلف في أصل التعليق عن العمل على مذاهب:

- الأول: أن يكون في الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر التي يصح فيها أن تلغى.  
والثاني: الفعل إن كان مما يتعدى بحرف الجر ك: تفكر في قول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

وخرق إذا ما أبدو فكاهاة تفكر إياه يعنون أم قرءاً

فالجملة في موضع نصب على تقدير إسقاط حرف الجر. وإن كان يتعدى إلى واحد ففي موضع مفعوله نحو: عرفت أيهم زيد.

الثالث: يجوز في أفعال القلوب مطلقاً سواء كان مما يلغى ومما لا يلغى.

الرابع: لا يكون التعليق إلا فيما جاز إلغاؤه وما عداه فبالحمل عليه.

(١) الكتاب ١/٢٦٨.

(٢) الكتاب ٢/٣٧٨.

(٣) الشاهد لجامع بن عمرو بن مرخية الكلابي في شرح الشافية ٣٤٩ وهو بلا نسبة في الفصل ص ١٩٥ وشرح الفصل ٩/١١٨ والدرر ١/١٣٧ والجمع ١/١٥٥. انظر: معجم شواهد النحو الشعرية الشاهد ٦٦٣ ص ٣٤٦.

ذكر سيبويه<sup>(١)</sup> التعليق في باب من أبواب إنَّ إذ قال: "تقول أشهد إنَّه لمنطلق. فأشهد بمنزلة قوله والله إنَّه لذهابٌ وإنَّ غير عاملة فيها أشهد. لأنَّ هذه اللام لا تلتحق أبداً في الابتداء..."

وقال الخليل<sup>(٢)</sup>: أشهدُ بأنَّك لذهابٌ غير جائز، من قبل أنَّ حروف الجر لا تعلق، وأقول: أشهد أنه لذهابٌ وإنَّه لمنطلق، أتبع آخره أوله، وإن قلت: (أشهد أنه ذاهبٌ) وإنَّه لمنطلقٌ لم يجز إلا الكسر في الثاني، لأنَّ اللام لا تدخل أبداً على أنَّ، وأنَّ محمولةٌ على ما قبلها، ولا تكون إلا مبتدأة باللام.

وزعم الخليل ويونس<sup>(٣)</sup> أنه لا تلتحق هذه اللام مع كل فعل، ألا ترى أنَّك لا تقول: (وعدتُك إنَّك بالخارج)، وإنَّما يجوز هذا في العلم والظن ونحوه.

كما يبتدأ بعدهنَّ أيُّهم، فإنَّ لم تذكر اللام قلت: (قد علمتُ أنه منطلقٌ) لا تبتدئه وتحمله على الفعل لأنه لم يجيء ما يضطرك إلى الابتداء. وإنَّما ابتدأت إنَّ حين كان غير جائز أن تحمله على الفعل، فإذا حسن أن تحمله على الفعل لم تخطُ الفعل إلى غيره؟

ويرى ابن طاهر<sup>(٤)</sup> صحة ما ورد في المذهب الرابع: أي: لا يكون التعليق إلا فيما جاز إلغاؤه وما عداه فبالحمل عليه.

وأرى في هذا الموضع، ضرورة التفريق بين مصطلح التعليق ومصطلح الإلغاء.

فالتعليق هو ترك الأعمال لفظاً لا معنى لمانع نحو: ظننتُ لزيدَ قائمٌ والإلغاء هو ترك العمل لفظاً ومعنى لغير سبب مثل: زيدٌ ظننتُ قائمٌ.

(١) الكتاب ١٤٧/٣-١٥١.

(٢) الكتاب ١٤٧/٣-١٥١.

(٣) الكتاب ١٥١/٣.

(٤) ارتشاف الضرب ٧٤/٣.

وعليه أرى عدم وضوح رأي ابن طاهر في المسألة. لخلوه من الأمثلة الدالة عليه والمبرهنة لقوله. في حين كان رأي سيبويه أكثر وضوحاً إذ مثلَ للتعليق باللام وكذا التعليق بنية اللام.

#### مسألة: عامل النصب في الظرف الواقع خبراً:

ذهب الكوفيون<sup>(١)</sup> إلى أن الظرف ينتصب على الخلاف إذا وقع خبراً للمبتدأ نحو "زيد أمامك". "عمرو وراءك". وذهب ثعلب<sup>(٢)</sup> (٢٩١ هـ) وهو من الكوفيين إلى أن العامل هو فعل محذوف تقديره "حل"، فحذف الفعل وبقي الظرف منصوباً على ما كان عليه قبل الحذف. إلا أن البصريين<sup>(٣)</sup> ذهبوا إلى أنه ينتصب بفعل مقدر. والتقدير فيه: "زيد استقر أمامك": و"عمرو استقر وراءك"، وذهب بعض النحويين إلى تقدير اسم فاعل هو عامل النصب في الظرف الواقع خبراً نحو: زيد مستقر أمامك وعمرو مستقر وراءك.

احتج الكوفيون على ذلك بأن خبر المبتدأ في المعنى هو المبتدأ، ولا يحتاج عندهم إلى شيء يتعلق الخبرية، نحو "زيد قائم" ولا وراءك في المعنى هو عمرو، فلما خالفة في المعنى نصب على الخلاف. بذلك يكون العامل معنوياً، وهذا فاسدٌ من أوجه وذلك لأنه لو كان الموجب النصب الظرف كونه مخالفاً للمبتدأ لوجب نصب المبتدأ، فعليه أيضاً يقع حكم المخالفة، لأن الخلاف لا يكون من واحد، وإنما من عدة أطراف.

والوجه الآخر: أن من مذهبهم أن المبتدأ مرتفع بعائد يعود إليه من الظرف إذا قلت: زيد عندك. وذلك العائد مرفوع إذا كان مرفوعاً، فلا بد له من رافع. وإذا كان له رافع في الظرف، كان ذلك الرافع هو الناصب<sup>(٤)</sup>.

(١) مغني اللبيب ٧٥/٢.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف م ٢٩.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف م ٢٩.

(٤) شرح المفصل ٩١/١-٩٢.

ونردّ ما ذهب إليه ثعلب على تقدير فعل محذوف، وهو "حلّ" كناصب للظرف، لأنه يؤدي إلى أن يكون منصوباً بفعل معدوم من كل وجه لفظاً وتقديراً. والفعل لا يخلو إما أن يكون مظهراً موجوداً أو مقدراً في حكم الموجود. وإلا فهو معدوم. والمعدوم لا يكون عاملاً أبداً مما حال دون النصب لأن العامل معدوم ولا شاهد لهذا في النحو وعلمه<sup>(١)</sup>.

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه ينتصب بعامل مقدّر وذلك لأن الأصل في قولك "زيد أمامك" و"عمرو وراءك": في أمامك وفي وراءك، لأن الظرف كل اسم من أسماء الأمكنة أو الأزمنة. يراد فيه معنى "في" وفي حرف جر، وحروف الجر دخلت رابطة تربط الأسماء بالأفعال، كقولك "عجبت من زيد ونظرت إلى عمرو" ولو قلت "من زيد" أو "إلى عمرو" لم يجر حتى تقدير لحرف الجر شيئاً يتعلق به. فدلّ على أن التقدير في قولك "زيد أمامك" و"عمرو وراءك" وزيد استقر في أمامك وعمرو استقر وراءك ثم حذف الحرف فاتصل الفعل بالظرف فنصبه، فالفعل الذي استقر مقدّر مع الظرف، كما هو مقدّر مع الحرف<sup>(٢)</sup>.

وهذا أولى من تقدير اسم الفاعل -مُسْتَقَر- لأن اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل وتقدير الأصل في العمل أولى من تقدير الفرع في العمل، ومن وجه آخر أن الظرف يكون صلة للاسم الموصول؛ نحو: "رأيت الذي أمامك" والذي وراءك وغيرها؛ والصلة لا تكون إلا جملة واسم الفاعل مع الضمير لا يكون جملة ولا يكون مفرداً، والمفرد لا يكون صلة البتة.

ويرى ابن طاهر<sup>(٣)</sup> أنه لا تقدير في نحو: "زيد عندك"، و"عمرو في الدار" وإنما الناصب هو المبتدأ. وزعم أنه يرفع الخبر، وإذا كان عينه نحو: "زيد أخوك" وينصبه إذا كان غيره نحو: "زيد وراءك".

(١) الإنصاف م ٢٩.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف م ٢٩.

(٣) معنى اللبيب ٧٥/٢.

ووافقه على ذلك تلميذه ابن خروف، مخالفين بذلك للكوفيين والبصريين ومن قدر عاملاً محذوفاً أو عاملاً لفظياً أو حتى معنوياً. وهذا مذهب سيبويه<sup>(١)</sup>.

وأرى أن مذهبيهما يوفر عناء التقدير والحذف والتأويل ويبسط المسألة من حيث كون الخبر مفرداً أو جملة للاختلاف في تقدير المحذوف.

#### مسألة: إذا اجتمع في باب كان معرفتان:

إذا اجتمع في باب كان معرفتان فقد تعين عدة أقوال منها: أن تنتظر إلى المخاطب: فإذا كان يعرف أحد المعرفتين، ويجهل الآخر جعل المعلوم الاسم والمجهول الخبر، نحو (كان أخو بكر عمراً)، فإذا قدرت أن المخاطب يعلم أن لبكر أخاً، ويجهل كونه عمراً. وكان عمرو أخا بكر، إذا كان يعلم عمراً ويجهل كونه أخا بكر.

وقيل: "والخبر غير الأعراف إلا إذا اجتمع اسم الإشارة مع غير ضمير، فإنه يجعل الإشارة الاسم، وإن كان مع أعرف منه كالعلم والمضاف إلى الضمير نحو: كان هذا أخاك؛ لأن العرب اعتنت بتقديم الإشارة لمكان التنبيه الذي فيه، أما مع المضمّر فلا. ولهذا كان ها أنا ذا أفصح من ها ذا أنا"<sup>(٢)</sup>.

وجعل الاختيار في حالة أن وأن المفتوحتين الاسم والآخر الخبر، حيث قرأ أغلب القراء: "فما كان جواب قومه إلا أن قالوا"<sup>(٣)</sup>، حيث نصب "جواب" لشبهها بالمضمّر. وهما لا يوصفان، فعوملا معاملة. إذ اجتمع مع معرفة غيره، ولكون المصدر المؤول أعرف من غيره فهو بذلك مبتدأ.

(١) مغني اللبيب ٧٥/٢.

(٢) مع المراجع ٩٤/٢.

(٣) النمل ٥٦.

وقيل: الخبر ما يراد إثباته مطلقاً أو ما يراد إثباته بشرط أن يكون أحدهما قائماً مقام الآخر، أو مشبهاً به، وهو أيضاً ما صحّ منهما جواباً<sup>(١)</sup>.

ويرى ابن طاهر<sup>(٢)</sup> الأصل ما قيل في المبتدأ والخبر، وما زيد على ذلك أن تتخير فأيهما شئت جعلته الاسم، والآخر الخبر.

وظاهر كلام سيبويه أنك بالخيار حيث قال: "وإذا كانا معرفة فأنت بالخيار: أيهما جعلته فاعلاً ونصبت الآخر".<sup>(٣)</sup>

وعلى ذلك تساوى ابن طاهر وسيبويه في جعل أيهما مبتدأ ورفع الآخر خبراً ونصبه.

والذي أراه أن المبتدأ مسندٌ إليه والخبر مسند وظاهر الكلام ما أسند إليه الشيء وما استند على شيء فبذلك يتقدم المسند إليه على المسند إذا عرف المتكلم وأدرك المخاطب أحدهما دون الآخر وهو بذلك حجةٌ لجعله يتقدم.

والأكثر تعريفاً يتقدم على ما كان أقل منه معرفة، حيث ذهب سيبويه إلى أن أعرف المعارف الاسم المضمّر، لأنه لا يضمّر إلّا وقد عرّف، ثم الاسم العلم، ثم الاسم المبهّم لأنه يعرف بالعين والقلب. ثم ما عرّف بالألف واللام؛ لأنه يعرف بالقلب فقط ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف، لأن تعريفه من غيره. وتعريفه على قدر ما يضاف إليه<sup>(٤)</sup>.

<sup>(١)</sup> مع الموامع ٩٥/٢.

<sup>(٢)</sup> مع الموامع ٩٣/٢ وارتشاف الضرب ٨٩/٢.

<sup>(٣)</sup> سيبويه ٤٩/١ - ٥٠.

<sup>(٤)</sup> الإنصاف في مسائل الخلاف م ١٠١.

### مسألة: البناء للمفعول من كان:

"المفعول الذي لم يسم فاعله رسمه كرسم الفاعل ألا أنه يبدل به عنه. واصطلح ابن مالك على أن سمي هذا الباب باب النائب من الفاعل"<sup>(١)</sup>.

والذي يقوم مقام الفاعل أشياء متفق عليها ومختلف فيها. من المتفق عليها المفعول به نحو: ضرب زيد ثم الفعل إما أن يكون تاماً أو ناقصاً.

إن كان ناقصاً من باب أفعال المقاربة. ولا نعلم من أجاز بناءً للمفعول إلا الكسائي والفراء<sup>(٢)</sup> والخلاف فيه كالخلاف الآتي في كين يقام. وإن كان من غيره جامداً فكذلك أو متصرفاً نحو: كان.

أما سيبويه فقد قال في كتابه: "هو كائن ومكُون، كما تقول ضارب ومضروب"<sup>(٣)</sup> وهو لم يبين ما الذي قام مقام المحذوف وتأوله النحويون إنه من كان التامة.

وافق ابن طاهر<sup>(٤)</sup> سيبويه في هذا حيث قال: "مكُون من كان الناقصة لا يتكلم به".

وأحسب أن قصد سيبويه أنها فعل متصرف ويستعمل منه ما لا يستعمل من الأفعال إلا إن منع مانع، وهو رأي أبي حيان الأندلسي<sup>(٥)</sup> ت (٧٤٥ هـ) وقد نصّ الصيمري على أن مذهب البصريين المنع من بناء كان الناقصة للمفعول وإجازة ذلك تنسب للكوفيين<sup>(٦)</sup>.

<sup>(١)</sup> ارتشاف الضرب ١٨٤/٢.

<sup>(٢)</sup> ارتشاف الضرب ١٨٤/٢.

<sup>(٣)</sup> الكتاب ٤٦/١.

<sup>(٤)</sup> ارتشاف الضرب ١٨٤/٢.

<sup>(٥)</sup> ارتشاف الضرب ١٨٤/٢.

<sup>(٦)</sup> التبصرة والتذكرة، ج ١ ص ١٢٤.

## مسألة: إعمال (إن) العاملة عمل ما:

إنّ المكسورة الخفيفة النافية تدخل على الجملة الاسمية نحو: "إن الكافرون إلا في غرور"<sup>(١)</sup>، و"إن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به قبل موته"<sup>(٢)</sup>. وتكون هنا نافية أي ما الكافرون إلا في غرور. وما أهل الكتاب ليؤمنن به قبل موته.

وتدخل على الجملة الفعلية نحو "إن أردنا إلا الحسنى"<sup>(٣)</sup> بمعنى ما أردنا إلا الحسنى ونحو: "إن يقولون إلا كذبا"<sup>(٤)</sup>.

اختلفت آراء النحاة في إعمالها النفي<sup>(٥)</sup>، قال بعضهم: لا تأتي إن النافية إلا وبعدها "إلا" أو "لما" المشددة؛ مثال ذلك: "إن كل نفس لما عليها حافظ"<sup>(٦)</sup>. وهذا مردود بقوله تعالى: "إن عندكم من سلطان بهذا"<sup>(٧)</sup>.

وخرج جماعة على إن النافية قوله تعالى: "إن كنا فاعلين"<sup>(٨)</sup> و"قل إن كان للرحمن ولد"<sup>(٩)</sup> وعلى هذا فالوقف هنا. وقوله تعالى: "ولقد مكناهم فيما إن مكناكم فيه"<sup>(١٠)</sup>. أي في الذي ما مكناكم فيه وقيل زائدة.

ويؤيد كونها نافية: "مكناهم في الأرض ما لم نمكن لكم"<sup>(١١)</sup> وقيل بمعنى قد، دليل ذلك "فذكر إن نفعت الذكرى"<sup>(١٢)</sup> وقيل في هذه الآية: أن التقدير: وإن لم تنفع. وقيل إنما قيل ذلك بعد أن عمهم بالتذكير ولزمتهم الحجة.

(١) الملك ٢٠.

(٢) النساء ١٥٨.

(٣) التوبة ١٠٨.

(٤) الكهف ٥.

(٥) معنى اللبيب ٣٤/١.

(٦) الطارق ٤.

(٧) يونس ٦٨.

(٨) الأنبياء ١٧.

(٩) الزحرف ٨١.

(١٠) الأحقاف ٢٦.

(١١) الأعمام ٦.

وقيل ظاهرة الشرط ومعناه ذمهم واستبعاداً لنفع التذكير فيهم. كقولك: عظ الظالمين إن سمعوا منك، تريد بذلك الاستبعاد لها الشرط<sup>(٢)</sup>.

وجاء عن سيبويه<sup>(٣)</sup>: وتكون في معنى ما، قال الله عز وجل: "إن الكافرون إلا في غرور"<sup>(٤)</sup>.

وقال ابن طاهر<sup>(٥)</sup>: "نص سيبويه على إعمالها إعمال (ليس) وأكثر أصحابنا يذهب إلى أنها لا تعمل. وأن قوله: "إن هو مستولياً على أحد ... إلا على أضعف المجانين ضرورة".

وأرى أن الصحيح هو جواز إعمالها إذ قد ثبت ذلك لغة لأهل العالية نثراً ونظماً. ومن النثر (إن ذلك نافعك ولا ضارك). وإن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية.

#### مسألة: فتح همزة إن وكسرها:

تأتي إن على وجهين<sup>(٦)</sup>:

أولاً: حرف جواب بمعنى "نعم".

ثانياً: أن تكون حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر. وقيل قد تنصبهما في لغة-. وأن فرغ عن إن المكسورة.

يجوز فتح همزة إن وكسرها إذا وقعت "أن" بعد مبتدأ هو في المعنى قول، وخبر "إن" قول، والقائل واحد، نحو: "خير القول أنني أحمد الله" فمن فتح جعل "أن" وصلتها مصدراً خيراً عن "خير". والتقدير: "خير القول حمد الله" فـ"خير" مبتدأ

(١) الأعلى ٩.

(٢) مغني اللبيب ٣٥٣.

(٣) الكتاب ١٥٢/٣.

(٤) الملك ٢٠.

(٥) ارتشاف الضرب ١٠٩/٢.

(٦) مغني اللبيب ٣٥٣.

و(حمدُ الله) خبره. ومن كسرهما جعلها جملة خبراً عن "خير" كما تقول: أول قراءتي "سبح اسم ربك الأعلى".

فأول: مبتدأ و(سبح اسم ربك الأعلى) جملة خبر عن (أول)، وكذلك (خير القول) مبتدأ، و"إني أحمدُ الله" خبره، ولا تحتاج هذه الجملة إلى رابط لأنها المبتدأ نفسه في المعنى، فهي مثل: (نطقي الله حسبي).

وسيبيويه يكسر همزة (إنّ) في الابتداء وبعد القول وبعد كل ما يفيد الحكاية وبعد حتى الابتدائية والفعل المعلق باللام وفي صدر الجملة الحالية وفي صدر الصلة وبعد اليمين وشبهه وفي جواب أما.

ويفتح همزتها بعد القول بمعنى الظن وبعد "لو" و"لولا" و "حتى" الجارة و"شد ما" و"عزماً" و"لا جرم" وبتقدير لام التحليل قبلها، والباء ومن وفي جواب أما قليلاً، وإذا كانت مبنية على ما قبلها في نحو أحقاً أنك ذاهب<sup>(١)</sup>.

ويجيز الفتح أو الكسر بعد أي وأما وإذا الفجائية والعطف بالواو أو ثم وبعد لبيك وذلك المثلوه بواو العطف.

ومثل سيبويه المسألة السابقة بقوله "أول ما أقولُ أني أحمدُ الله" وخرج الكسر على الوجه الذي تقدّم ذكره. وهو أنه من باب الإخبار بالجملة.

وعليه جرى ابن طاهر<sup>(٢)</sup> حيث خرج "خيرُ القولِ أني أحمدُ الله" كما ذكرنا. بذلك اتفق سيبويه وابن طاهر في باب الإخبار بالجملة وتخريج هذه المسألة.

#### مسألة: تكرار اسم لا النافية للجنس ووصفه:

إذا وصفت اسم لا النافية للجنس، فإن شئت نونت صفة المنفي وهو الأكثر في الكلام. وإن شئت لم تتون. نحو: لا غلامَ ظريفاً لك. ولا غلامَ ظريفاً لك.

(١) الكتاب ١٣٥/٣.

(٢) شرح ابن عقيل ١٨٦/١.

فأما الذين نونوا فإنهم جعلوا الاسم ولا بمنزلة اسم واحد. وجعلوا صفة المنصوب في هذا الموضع بمنزلة في غير النفي.

وأما الذين قالوا: لا غلامَ ظريفَ لك. فإنهم جعلوا الموصوف والوصف بمنزلة اسم واحد فإذا قلت: لا غلامَ ظريفاً عاقلاً لك. فأنت في الوصف الأول بالخيار ولا يكون الثاني إلا منوناً، من قبل أنه لا تكون ثلاثة أشياء منفصلة بمنزلة اسم واحد.

وقد اتفق ابن طاهر مع سيبويه<sup>(١)</sup> على أن الاسم إذا كرر صار وصفاً. وعندها أنت بالخيار إن شئت نونت وإن شئت لم تتون. وذلك قولك: لا ماء ماءً بارداً ولا ماء ماءً بارداً. ولا يكون بارداً إلا منوناً، لأنه وصف ثان.

فقد قال ابن طاهر في موضع تكرار اسم لا النكرة: "الصحيح أنه يوصف بالاسم إذا وصف نحو: مررت برجل رجل عاقل. فلو جعلت (ماء) بدلاً من النكرة قبله بطل التركيب والبناء"<sup>(٢)</sup>.

فهو بذلك يقر أنها صفة لا بدلاً ولا توكيداً. وهذا ما أرتضيه في هذه المسألة.

#### مسألة: حذف مفاعيل (ظنّ) لغير دليل.

الحذف لدليل يسمى: اختصاراً. ولغير دليل يسمى: اقتصاراً فحذف مفعولي ظنّ وأخواتها لدليل جوّزه النحاة وفقاً كقوله:

بأي كتاب أم بأية سنة ترى حبهم عاراً عليّ وتحسب<sup>(٣)</sup>

أي وتحسب حبهم عاراً عليّ. فالدليل واضح من السياق. مذكور.

(١) الكتاب ٢٨٨/٢ - ٢٨٩.

(٢) ارتشاف الضرب ١٧٥/٢.

(٣) للكعب من شواهد: أوضح المسالك رقم ١٩١. وابن عقيل ١٥٤/١ والاشموني ٣٥/٢ ومع الموامع ٢٢٥/٢ وابن عقيل ١/ ٣٥٧ انظر معجم شواهد النحو الشعرية الشاهد ٦٧ ص ٢٦٦.

وأما حذفهما لغير دليل كإقتصارك على أظن، أو أعلم من نحو: أظن أو أعلم زيدا منطلقاً دون قرينة ففيه مذاهب. أحدها: المنع مطلقاً بنسبه ابن مالك لسيبويه ولا بن طاهر<sup>(١)</sup>، والسبب: عدم الفائدة. إذ لا يخلو الإنسان من ظن ما ولا علم ما فأشبهه قولك: "النار حارة"<sup>(٢)</sup>. كما ذهب سيبويه إلى أنه لا يجوز حذف الأول ولا الإقتصار عليه في حال تعدد المفاعيل. الثاني: الجواز مطلقاً. نحو قوله تعالى: "أعنده علم الغيب فهو يرى"<sup>(٣)</sup> أي يعلم. وقال: "ظننت ظناً سوءاً"<sup>(٤)</sup>. وأرى أن الجواز مطلقاً لا يكون إلا في القرآن الكريم فالفائدة غير معدومة فيه. ولحصول الفائدة بالإسناد إلى الفاعل. الثالث: الجواز في ظن وما في معناها، دون علم إذ له أشياء يعلمها ضرورة كعلمه أن الاثنين أكثر من واحد. فلم يفد قوله: "علمت شيئاً". الرابع: المنع قياساً: والجواز في بعضها سماعاً. فلا يتعدى الحذف في: ظننت وخلت وحسبت لوروده فيها.

وحذف أحد المفعولين إقتصاراً فلا يجوز بلا خلاف. لأن أصلهما مبتدأ وخبر.

#### مسألة: لا يجوز حذف مفعولات "أعلم" إقتصاراً:

اختلف النحويون في حذف مفعولات "أعلم" الفعل المتعدي إلى ثلاثة على أربعة مذاهب<sup>(٥)</sup>:

أحدها: يجوز حذف الأول بشرط ذكر الآخرين، أو الآخرين بشرط ذكر الأول كقولك: أعلمت كبشك سمينا؟ بحذف أعلم، أو أعلمت

(١) مع المراجع ٢٢٥/١، ارتشاف الضرب ٨٥/٣.

(٢) مع المراجع ٢٥٠/١.

(٣) النجم ٣٥.

(٤) الفتح ١٢.

(٥) مع المراجع ٢٥٠/٢.

زيداً. بحذف الثاني والثالث وعليه أكثر النحاة ومنهم ابن كيسان وابن مالك<sup>(١)</sup>.

**الثاني:** يجوز حذف الأول فقط مع ذكر الآخرين نحو: أعلمت كبشك سميئاً، ولا يجوز حذف الآخرين دون الأول، ولا حذف الثلاثة، ولا حذف الأول وأحد الآخرين، ولا حذف أحد الآخرين فقط. ويعد هذا من قبيل الحذف اختصاراً، لأن ذكر الآخرين يدل على حذف الأول. وعليه الشلوبين (٦٤٥هـ).

**الثالث:** يجوز حذف الآخرين فقط، لأنهما في حكم مفعولي ظنّ. دون الأول، لأنه في حكم الفاعل، ويمكن عد هذا النوع أيضاً من قبيل الحذف اختصاراً، لأن ذكر الأول يدل على الآخرين المحذوفين.

**الرابع:** لا يجوز حذف الأول، ولا الاقتصار عليه، وحذف الآخرين. بل لا بدّ من الثلاثة، لأن الأول كالفاعل، فلا يحذف، والآخران كـ (هما) في باب ظنّ<sup>(٢)</sup>.

وقد قال سيبويه: "ولا يجوز أن تقتصر على مفعول منهم واحد دون الثلاثة لأنّ المفعول ههنا كالفاعل في الباب الأول الذي قبله في المعنى"<sup>(٣)</sup>.

ورأى ابن طاهر<sup>(٤)</sup> موافقة سيبويه في عدم جواز حذف الأول ولا الاقتصار عليه.

وأرى أنه الأرجح لعدم جواز حذف أحد المفعولات الثلاثة أو كلها من غير دليل وإلا كان الحذف اختصاراً لدلالة بعضها على بعض.

<sup>(١)</sup> مع المواضع ٢/٢٥٠.

<sup>(٢)</sup> شرح التصريح ١/٢٦٥، مع المواضع ٢/٢٥٠.

<sup>(٣)</sup> الكتاب ١/٤١.

<sup>(٤)</sup> شرح التصريح ١/٦٥، مع المواضع ٢/٢٥٠.

## مسألة: الاشتغال:

في باب الاشتغال يجب نصب الاسم السابق (إن تلا ما يختص بالفعل) كظرف الزمان المستقبل وأدوات الشرط الجازمة والتخصيص ولو الشرطية لوجوب إضمار الفعل بعدها نحو: "إذا زيدا تلقاه فأكرمه". و"إن زيدا رأيتَه فأكرمه"، و"هلاً زيدا ضربته"، و"لو زيدا رأيتَه".

وأن تلا استفهاماً لغير الهمزة. كـ "هل مرادك نلتَه؟" و"متى أمة الله تمضي بها؟" لوجوب إيلائها الفعل إذا وقع في حيزها. قال سيبويه<sup>(١)</sup> "إذا اجتمع بعد الاستفهام الاسم والفعل قُدِّم الفعل فإن قلت: أيهم زيد ضربت؟ قبيح".

ويُختار نصب الاسم السابق أي يرجِّح على رفعه بالابتداء الجائز (إن وليه فعل طلب). وهو الأمر والنهي والدعاء نحو: زيدا اضربه، وزيدا ليضربه عمرو، وزيدا لا تضربه وسواء في ذلك المراد بما قبله والعموم أو الخصوص. وفيه خلاف.

حيث ذهب بعض النحويين<sup>(٢)</sup> إلى أن الأمر المراد بما قبله العموم حيث قالوا: يختار فيه الرفع لشبهه بالشرط لما دخله من العموم والإبهام نحو قوله تعالى: "واللذان يأتيانها منكم فآذوهما"<sup>(٣)</sup> و"السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما"<sup>(٤)</sup>.

وقد تأول الجمهور الآيتين على الإضمار، وأن الكلام في ذلك جملتان، والتقدير وفيما فرض عليكم حكم ، السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما.

وأوجب بعضهم<sup>(٥)</sup> الرفع في باب ظنّ واستدل على ذلك أن عادة العرب إلغاؤها إذا لم يكن فيها الهاء.

<sup>(١)</sup> مع المراجع ١٥٥/٥

<sup>(٢)</sup> ومنهم ابن بابشاذ المص ١٥٤/٥.

<sup>(٣)</sup> سورة النساء ١٦.

<sup>(٤)</sup> المائدة ٣٨.

<sup>(٥)</sup> ومنهم الفراء، انظر المص ١٥٤/٥.

وبعضهم<sup>(١)</sup> أوجب الرفع في الاستفهام الواقع على الاسم بخلاف الاستفهام الواقع على الفعل. وخالفهم الأخفش في إلحاق سائر الأدوات بالهمزة في تجويز الرفع أيضاً<sup>(٢)</sup>، إذ أنها عند الجمهور الأصل، ولها مزية على سائر أدواته فإن تأخر الهمز عن الاسم نحو: زيداً ضربته؟"، لم يجز النصب لما تقدّم.

وختلف النحويون<sup>(٣)</sup> في المفعول من همز الاستفهام بغير ظرف حيث جوّز بعضهم نصبه نحو: أأنت زيداً تضربه؟.

ومنع سيبويه<sup>(٤)</sup> حكم النصب ذلك لبعده عن الفعل وإن كان ذلك منع الاستفهام- فإن كان الفصل بظرف أو مجرور جاز مع اختياره اتفاقاً لاتساعهم فيها نحو: أكل يوم زيداً تضربه؟.

وكذا الفصل بالعاطف نحو: أزيداً ضربته؟. أو ولي حرف نفي لا يختصّ نحو: ما زيداً ضربته؟، ولا زيداً قتلته؟ قياساً على همزة الاستفهام.

ورجح ابن طاهر<sup>(٥)</sup> الرفع فهو على ذلك اتبع سيبويه أي منع النصب لبعده عن الفعل.

وأقول أنّ الرفع لا يكون إلا في حالة الاستفهام لبعده عن الفعل، أمّا بقية الحالات لا ننصب أو نرفع على الابتداء في باب ظنّ مثلاً. فإن المعنى لا يتغير ولكن جمالية التعبير تحقق غايتها.

### مسألة: التنازع في السببي المرفوع.

اختلف النحويون في إجازة التنازع في السببي المرفوع على مذاهب، فمنهم من أجاز ذلك ومنهم من منعه.

(١) ومنهم ابن طراوة انظر المجموع ١٥٤/٥.

(٢) مع المواضع ١٥٤/٥.

(٣) ارتشاف الضرب ١١٢/٣.

(٤) الكتاب ١٣٢/١.

(٥) المجموع ١٥٥/٥.

مثال ذلك التنازع بين "مطول" و "معنى" في قول الشاعر<sup>(١)</sup>:  
قضى كل ذي دينٍ فوفى غريمه وعزةٌ مطولٌ معنىٌ غريمها

لأنهما حينئذٍ خبران لعزة.

فإذا عمل أحدهما في "الغريم" أعطى الآخر ضميره كما هو في قاعدة التنازع ويلزم من ذلك عدم ارتباط أحد الخبرين بالمخبر عنه، حيث يؤول به التقدير على إعمال الأول إلى قولك: وعزة مطولٌ غريمٌ. وعلى الثاني إلى قولك: وعزة مطولٌ غريمها معنىٌ غريم. وهذا رأي من أجاز.

ومن لم يجز<sup>(٢)</sup> وجب أن يحمل ذلك على أن هذا السببي مبتدأ مؤخر. وما قبله خبران له يتحملان ضميره والجملة خبر الأول.  
وقد أكثر -من لم يجز هذا التنازع- أوجه الإعراب<sup>(٣)</sup> لهذا البيت تخلصاً من التنازع وكلها أفضل من القول بالتنازع به. (على حد تعبيرهم).

قال سيبويه: "فإن قلت: زيد مررتُ به فهو من النصب أبعد من ذلك. لأنّ المضمر قد خرج من الفعل وأضيف الفعل إليه بالباء. ولم يوصل إليه الفعل في اللفظ، فصار كقولك زيدٌ لقيتُ أخاه. وإن شئت قلت زيداً مررتُ به تريد أن تفسر به مضمراً، كأنك قلت إذا مثلت ذلك: جعلت زيدا على طريقي مررتُ به، ولكنك لا تظهر هذا الأول لما ذكرتُ لك. وإذا قلت: زيدٌ لقيتُ أخاه فهو كذلك، وإن شئت نصبت، لأنه إذا وقع على شيء من سببه فكأنه قد وقع به"<sup>(٤)</sup>.

(١) البيت لكثير وهو من شواهد ابن يعيش ٨/١ وشرح شذور الذهب ٣٧٠ والتصريح ٣١٨/١ والممع والدرز رقم ١٥٣٠ والأشياء ٢٥٥/٧.

(٢) ومنهم أبو عبد الله بن مالك. انظر الأشباه والنظائر ٢٥٥/٧، شرح التصريح ٣١٩/١.

(٣) ومنهم ابن مالك ت (٢٧٢) انظر الأشباه والنظائر ٢٥٥/٧ وحاشية محقق أوضح المسالك ٢/ ٢٦-٢٧.

(٤) الكتاب ٨٣/١.

على ذلك لم يجز سيبويه التنازع السببي ولم يلغِه بل برره وابتعد عنه. بينما أجاز ابن طاهر<sup>(١)</sup> ذلك في (طرز الإيضاح) وحلل ذلك كما ورد في بداية المسألة.

وأرى أن التنازع يضيفُ جمالاً على التعبير ولا أرى أن أبعاده عن النصوص ضرورة كما فعل النحويون حتى في أبوابه وأنماطه البسيطة. فليس في التنازع كثير تأويل، فهو يتفق مع أذواق الكوفيين ويسير وفق قواعدهم النحوية.

### مسألة: هل ينصب الفعل غير مصدر وإن اختلفت أنواعها؟

اختلف النحويون في عامل النصب في المصدر الواقع مفعولاً مطلقاً على أقوال: أحدها: الفعل الظاهر،

والثاني: فعل ذلك المصدر الجاري عليه مطلقاً والفعل الظاهر دليل عليه،

والثالث: إن كان معناه مغايراً لمعنى الفعل الظاهر فتنصبه بفعل مضمر

وإن كان غير مغاير فنصبه بالظاهر.

لكن هل الفعل الواحد ينصب غير مصدر إذ كان له مصدران مؤكد ومبين؟

ذهب بعض النحويين<sup>(٢)</sup> إلى أن الفعل لا ينصبهما معاً. علماً بأن المصدر المكرر لا يخلو أن يكون عين الأول أو لا. فإن كان عين الأول نصبهما الفعل. على أن يكون الثاني تأكيداً للأول وكذا الثالث نحو: ضربت ضرباً ضرباً وضربت ضرباً ضرباً ضرباً.

وان لم يكن عينه نحو ضربت زيدا ضرباً ضربتين. عندها لا ينصب الفعل

هذه المصادر بل يكون الثاني بدلاً من الأول. ولا يكونان مصدرين.

فأما قول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

ووطئتا وطاً على حنق      وطاءً المقيّد ثابت الهرم

<sup>(١)</sup> الأشباه والنظائر ٢٥٥/٧.

<sup>(٢)</sup> ومنهم المبرد والأخفش وابن السراج انظر ارتشاف الضرب ٢٠٥/٢.

<sup>(٣)</sup> للحارث بن ولة في المروزي ٢٠٦ والدرر ١٦١/١ وبلا نسبة في المص ١٨٨/١ انظر معجم شواهد النحو الشعرية الشاهد

٢٨١٤ ص ٦٤٨.

فلا يكون الثاني فيه بدلاً، لأنه غيره، ولكنه بمعنى مثل وطاء المقيد أو على إضمار فعل.

ذهب سيبويه إلى أن الفعل الذي عمل في المصدر "عمل في المرة منه والمرتين وما يكون ضرباً منه"<sup>(١)</sup> ولم يُشِرْ إلى مسألة تكرار المصدر وعمل الفعل في المكرر منه.

يرى ابن طاهر مخالفاً بقية النحاة- أن الفعل ينصب غير مصدر واحد وإن اختلفت أنواعها<sup>(٢)</sup>. ولا أرى ضرراً من نصب أكثر من مصدر وإن اختلف نوعها<sup>(٣)</sup>. فالفعل عاملٌ قويٌّ.

#### مسألة: إعراب "كاد" الناصبة "كيداً":

اختلف النحويون في إعراب "كاد" وتقديرها في قولهم: " لا أفعله، ولا كيداً وهماً، أي: لا أكاد كيداً، ولا أهمُ هماً.

على أقوال:

فقال بعضهم هي الناقصة<sup>(٤)</sup>

وبعضهم الآخر هي التامة، وآخرون يحتمل فيها الوجهان أي أن تكون ناقصة وتامة.

وهي عند سيبويه الناقصة حيث قال<sup>(٥)</sup>: "ومن ذلك أيضاً: كُذْتُ أَفْعَلُ ذَلِكَ وَكُذْتُ تَفَرَعُ. فَكُذْتُ فَعَلْتُ وَفَعَلْتُ لَا تَنْصَبُ الْأَفْعَالُ وَلَا يَجْزِمُهَا وَأَفْعَلُ ههنا بمنزلتها في كُنْتُ إِلَّا أَنْ الْأَسْمَاءُ لَا تَسْتَعْمَلُ فِي كُذْتُ وَمَا أَشْبَهَهَا".

<sup>(١)</sup> الكتاب ٣٤/١-٣٥.

<sup>(٢)</sup> ارتشاف الضرب ٢٠٦/٢ وشرح التصريح على التوضيح ٣٢٤.

<sup>(٣)</sup> والمقصود بالنوع المصدر المؤكد أو المبين أو الموضح للعدد.

<sup>(٤)</sup> منهم الأعلام ٤٧٦ ت انظر مع الفواعل ١٢٠/٣ والمساعد على تسهيل الفوائد ٤٧٢/١ شرح التصريح ٣٣٢/١.

<sup>(٥)</sup> الكتاب ١١/٣.

وذهب ابن طاهر<sup>(١)</sup> إلى أنها التامة، والمعنى، ولا مقاربة. بحذف عامل المصدر وجوباً لكون المصدر خبر غير إنشائي نحو أفعَل، وكرامةً ومسرةً ولا أفعَل ولا كيداً ولا همأً وأكاد كيداً.

وأرى أنها الناقصة. لأنها في المعنى لا تكون تامة. فمعنى التامة الحنث والمكر<sup>(٢)</sup> نحو قوله تعالى: (إنهم يكيدون كيداً، وأكد كيداً، فمهّل الكافرين أميلهم رويداً)<sup>(٣)</sup> أي يمكرون بالناس في دعوتهم إلى خلاف القرآن الكريم.

والقرينة اللفظية قبلها تشهد بذلك فالمعنى: لا أفعله الآن ولا أكاد، ولا أهم بفعله.

<sup>(١)</sup> مع اللوامع /، المساعد على تسهيل الفوائد ٤٧٢/١.

<sup>(٢)</sup> انظر مادة (كيد) لسان العرب ٣/٣٨٣.

<sup>(٣)</sup> سورة الطارق ١٥-١٧ وتفسير ابن كثير ٤/٤٩٥.

### مسألة: نصب المفعول له:

المفعول له مصدر منصوب سبباً لحدث أو مسبباً عنه<sup>(١)</sup> وهو من أفعال النفس الباطنة لا من أفعال الجوارح الظاهرة<sup>(٢)</sup> وفيه خلاف لسنا بصدد.

ويأتي مقارناً للفعل في الزمان فلا يجوز: أكرمتك أمس طمعاً غداً في معروفاً ولا بدّ من اتحاد فاعله وفاعل الفعل المعلن. وأجاز البعض نصبه مع تغاير الفاعل<sup>(٣)</sup>.

ولا ينفك من حسن (من) معه، وإن كان يقال: لأكفّن من حذر زيد ولأعطين من الخوف. فدخولها يوضح المقصود ويبين معنى النصب.

ينتصب المفعول له نصب نوع المصدر (أي لأنه موقوع له). أو بفعل من لفظه واجب الإضمار. وإذا فقدت المصدرية صريحاً أو تقديراً مع (أن) و (لن) لم يوصل إلا باللام أو بما في معناها من حرف السبب وذلك من الباء وكذا. مثال ذلك: "هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً"<sup>(٤)</sup>.

وقول الشاعر<sup>(٥)</sup>:

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال

فلو كان اسم إشارة أو ضميراً لم ينصب، بل لا بدّ من حرف السبب، ومن شرطه اتحاد الفاعل والزمان فإذا تغايرا لم ينتصب.

(١) سماء سيبويه في الكتاب " ما ينتصب من المصادر لأنه عُذرٌ لوقوع الأمر " أي سبب وقوعه، الكتاب ٣٦٧/١.

(٢) ارتشاف الضرب ٢٢١/٣.

(٣) ومنهم ابن خروف، انظر ارتشاف الضرب ٢٢١/٣.

(٤) البقرة ٢٩٩.

(٥) لا مريء القيس، الديوان ص ٣٩ و سيبويه ٧٩/١ والجمع ١١٠/٢ والمقتضب ٧٦/٤ وشرح شذور الذهب ٢٢٧، انظر معجم

شواهد النحو الشعرية ص ٥٧٧ الشاهد ٢٣٢٢.

وإذا نابت أن وأن عن المصدر، فلا يشترط اتحاد الزمان ولا اتحاد الفاعل والعاقل إذ ذاك الفعل، أو ما جرى مجراه أو معنى الفعل. وأما مع صريح المصدر فلا ينصبه معنى الفعل.

وهو ما ذهب إليه سيبويه حيث إن عامل النصب عنده: أنه موقع له ولأنه تفسير لما قبله وليس بصفة لما قبله ولا منه<sup>(١)</sup>. ولم يشترط سبباً لذلك.

وذهب ابن طاهر<sup>(٢)</sup> كذلك إلى أن صريح المصدر لا ينصبه معنى الفعل بل لا بد من حرف الجر الموضح السبب. كأنه قيل له: لم فعلت كذا وكذا؟ فقال: لكذا، لما طرح اللام عمل فيه ما قبله.

وأرى أن سيبويه عالج قضية نصب المفعول لأجله دون تفسير ملء للمصدر بنوعيه: مؤول وصريح وكذلك ابن طاهر.

مع أنني أوافقهما في نصبهما للمفعول لأجله لأنه موقع له ولأنه تفسير لما قبله لم كان؟ وليس بصفة لما قبله ولا منه.

#### مسألة: هل تجوز الحال من المنادى؟

لم يتفق النحويون على جواز الحال من المنادى<sup>(٣)</sup> على مذاهب: الأول: المنع مطلقاً. وذلك لتناقض معنى الكلام فيه. لأننا لو قلنا: "يا زيد ركباً" على معنى الحال لكان التقدير أن النداء في حال الركوب، وإن لم يكن ركباً فلا نداء. وهذا مستحيل، لأن النداء قد وقع بقوله: "يا زيد" فإن لم يكن ركباً لم يخرج ذلك عن أن يكون قد نادى زيدا بقوله "يا زيد"، وليس ذلك في سائر الكلام.

(١) الكتاب ٣٦٧/١.

(٢) ارتشاف الضرب ٢٣/٣.

(٣) انظر المسألة في الأنصاف / مسألة ٤٥.

**الثاني:** التفصيل بين أن تكون الحال مؤكدة أو مبينة<sup>(١)</sup>. فقد حكى أبو بكر بن السراج عن أبي العباس المبرّد أنه قال: قلت لأبي عثمان المازني: ما أنكرت من الحال للمدعو؟ قال: لم أنكر منه شيئاً إلا أن العرب لم تدع على شريطة: فإنهم لا يقولون "يا زيداً راكباً" أي: ندعوك في هذه الحالة ونمسك عن دعائك ماشياً؛ لأنه إذا قال "يا زيد" فقد وقع الدعاء على كل حال، قلت: فإن احتاج إليه راكباً ولم يحتج إليه في غير هذه الحالة، فقال: ألسنت تقول يا زيد دعاء حقاً؟ فقلت: بلى، فقال: علام تحمل المصدر؟ قلت: لأن قولي يا زيد كقولي أدعو زيداً؛ فكأنني قلت: أدعو دعاء حقاً، فقال: لا أرى بأساً بأن تقول على هذا: يا زيد راكباً، فالزم القياس.

**الثالث:** الجواز مطلقاً. وهو مذهب ابن طاهر<sup>(٢)</sup>: ولم يرد عن سيبويه نص في إجازة أو منع. والصحيح فيما أراه المنع مطلقاً لتناقض الكلام. ولاشترائط النداء بالحال في المعنى. وهذا قليل وشاذ الورود عن العرب.

**مسألة:** عامل الحال فيما بدخله الألف واللام نحو (الجماء)<sup>(٣)</sup>: قال صاحب الكتاب<sup>(٤)</sup>: تقول جاء زيد راكباً، ارتفع زيد لأنه فاعل وانتصب راكب لأنه مفعول فيه. تريد في حال ركوب، وأصله: جاء زيد الراكب. والراكب نعت لزيد فلما اختزلت منه الألف واللام. وصارت نكرة لم يجز أن ينعت به زيد وهو معرفة فانتصب على الحال.

"أصل الحال ما دلّ على انقلاب الشيء عما كان عليه في وقت فعل من الأفعال مما يصلح أن يكون صفة لنكرة. واشتقاقها من حال الشيء يحول إذا انقلبت

<sup>(١)</sup> ارتشاف الضرب ١٢٩/٣.

<sup>(٢)</sup> ارتشاف الضرب ١٢٩/٣.

<sup>(٣)</sup> هي البيضة التي تجمع الرأس وتضمه. ارتشاف الضرب ٣٣٨/٢.

<sup>(٤)</sup> الكتاب ٣٧٥/١.

عما كان عليه. وصفتها أن تكون نكرة بعد معرفة قد تمّ الكلام دونها، وهي جواب كيف وجاز أن تجعل مفعولاً فيه لشبيها بالظرفين من قبل اشتغالها على ذي الحال كاشتغال الظرفين على ما يقع فيهما من الحوادث<sup>(١)</sup>.

وتنقسم الحال باعتبار انتقال معناها ولزومه إلى منتقلة وملازمة وبحسب قصدها لذاتها وللتوطئة إلى مقصورة وموطئة وبحسب الزمان إلى: مقارنة ومقدرة ومحلية. وبحسب التبيين والتوكيد إلى مبينة ومؤكدة.

وجاء من الحال مقروناً بـ (أل) نحو: (مررت بهم الجماء الغفير). وليس من بناء جماء غير منونة وإنما هو فعال كالجبان والقذاف وهمزته مجهولة.

وقالوا: جاءوا جماءً غفيراً وجماً غفيراً والمعنى واحد. وهو عند سيبويه اسم موضوع موضع المصدر وجعله غير سيبويه مصدراً.

وذهب بعض النحاة<sup>(٢)</sup> إلى أن هذه الأسماء ليست بأحوال وإنما الأحوال هي العوامل الناصبة المضمرة. فبعضهم قدر تلك العوامل أفعالاً وبعضهم قدرها أسماء مشتقة من تلك الأفعال.

وذهب بعضهم<sup>(٣)</sup> إلى أنها منتصبة على المدح لا على الحال وأجازوا فيها الرفع نحو: (مررت بأخوتك الجماء الغفير) بالرفع على تقدير (هم) وقال الكسائي: العرب تنصب الجماء الغفير في التمام وترفعه في النقصان قال<sup>(٤)</sup>:

كلهم وطفلهم سواء هم الجماء في القوم الغفير

جعلها سيبويه في باب ما يجعل من الأسماء مصدراً كالمصدر الذي فيه الألف واللام نحو العراك<sup>(١)</sup>، فنصبه على الحال في قولك مررت بهم الجماء الغفير،

<sup>(١)</sup> شرح عيون الإعراب ١٥٣.

<sup>(٢)</sup> ومنهم الأحفش والمبرد، انظر ارتشاف الضرب ٣٣٨/٢.

<sup>(٣)</sup> ومنهم ثعلب انظر ارتشاف الضرب ٣٣٨/٢.

<sup>(٤)</sup> ارتشاف الضرب ٣٣٨/٢.

والحال إذا كان اسماً غير مصدر لم يكن بالالف واللام. لذا جعل الجماء الغفير موضع المصدر كأنك قلت: مررت بهم الجموم الغفير على معنى مررت بهم جامين غافرين.

ويرى ابن طاهر<sup>(٢)</sup> أنها ليست معمولة لعوامل مضمرة بل هي واقعة موقع أسماء فاعلين منتصبه على الحال بنفسها مشتقة من ألفاظها ومن معانيها.

وأرى أن عامل الحال لا يجوز أن يكون إلا فعلاً أو معنى الفعل. ذلك أن الحال ما دلّ على انقلاب الشيء عما كان عليه في وقت فعل من أفعاله فإن خرجت عن هذا بطل المعنى الذي يوجب الحال. وقد يمكن أن يخرج إلى معنى الخبر وإلى معنى المفعول به ولا يكون حالاً إذ من حقيقتها أن تتعقد في وقت كون المذكور عليها بفعل وهذا يقتضي أن يعمل فيها فعل فإن عدم، فمعنى فعل، ومعنى الفعل على ضربين: أولهما: ما تضمنه التنبيه والإشارة. والثاني: ما دلّ عليه الظرف من الاستقرار.

#### مسألة: عامل الحال إذا كان ظرفاً.

إذا كان عامل الحال ظرفاً أو مجروراً، ففي جواز تقديم الحال على الجملة التي فيها الظرف والمجرور أقوال<sup>(٣)</sup>:  
الأول: الجواز. وعليه الأخفش.

الستاني: التفصيل بين أن يكون الحال أيضاً ظرفاً أو حرف جر. فيجوز تقديمها نحو "هنالك الولاية لله الحق"<sup>(٤)</sup>، فهناك ظرف مكان، وهو حال من ضمير "لله" الذي هو خبر "الولاية" والمنع في غير ذلك. وفي توسطه بأن يقدم على العامل دون المبتدأ أقوال<sup>(٥)</sup>، أحدها:

(١) الكتاب ١/٣٧٥.

(٢) ارتشاف الضرب ٢/٣٣٨.

(٣) مع المراجع ٤/٣٣.

(٤) الكهف ٤٤.

(٥) مع المراجع ٤/٣٣.

الجواز مطلقاً، والثاني: المنع مطلقاً والثالث: الجواز إن كانت الحال أيضاً ظرفاً أو مجروراً. والمنع في غير ذلك، والرابع: الجواز. إذا كانت من مضمر مرفوع والمنع إذا كانت من ظاهر. الثالث: والمنع مطلقاً وهو رأي ابن طاهر <sup>(١)</sup> فلا يقال: قائماً في الدار زيداً.

وأرى أنه الأصح لضعف العامل فيه.

#### مسألة: همزة أيمن <sup>(٢)</sup> المستعمل في القسم:

قال النحويون في همزة "أيمن": هي مغيرة كـ "امريء" و"ابن" فلا يطالب بوزنه كما لا يطالب بوزن "امريء" إذ ليس في الكلام مثله <sup>(٣)</sup>.

وجاء عند سيبويه <sup>(٤)</sup> في باب ما يحمل بعضه في بعض وفيه معنى القسم: وذلك قولك: "لعمري الله لأفعلن"، وأيم الله لأفعلن وبعض العرب يقول: أيمن الكعبة لأفعلن. كأنه قال: لعمري الله المقسم به. وكذلك أيم الله وأيمن الله. إلا إذا أكثر في كلامهم. فحذفوه كما حذفوا غيره.

وزعم بعض النحويين <sup>(٥)</sup> أن ألف أيم موصولة، وكذلك تفعل بها العرب وفتحوا الألف كما فتحوا الألف التي في الرجل، وكذلك أيمن، قال الشاعر <sup>(٦)</sup>:  
فقال فريق القوم لما نشدتهم  
نعم وفريق ليمن الله ما ندري

<sup>(١)</sup> مع المراجع ٣٢/٤.

<sup>(٢)</sup> أيمن: اسم وضع للقسم، لسان العرب مادة يمن ٤٦٢/١٣.

<sup>(٣)</sup> الجني الداني ٥٤٠.

<sup>(٤)</sup> الكتاب ٥٠٣/٣ - ٥٠٤.

<sup>(٥)</sup> ومنهم السرياني انظر الكتاب ٥٠٣/٣.

<sup>(٦)</sup> هو لنصيب ٦٤٥ والسيوطي ١٠٤، والأزجبة ص ٣ والدرر ٤٤/٢ والشتري ١٤٧/٢ وهو بلا نسبة في سيبويه ١٤٧/٢

والنصف ٥٨/١ والإنصاف ٢٣٣ والمنتخب ٢٢٨/١ والمخصص ١١٥/١٣ والممع ٤٠/٢ انظر معجم شواهد النحو الشعرية

١٣٤٧ ص ٤٣٨.

فأَيْمَنَ إِذْنٌ عِنْدَ سَيَّبُوهِ هَمْزَةٌ وَصَلٌ. وَلَكِنْ غَيْرُهُ قَالَ أَنَّهَا مَغْيِرَةٌ مِنْ (فَعْلٌ) -  
اسْمٌ مُشْتَقٌّ مِنْ (الْيَمِينِ)<sup>(١)</sup>.

ووافق ابن طاهر<sup>(٢)</sup> سيبويه في هذا حيث عدّها مَغْيِرَةً مِنْ يَمِينٍ.

وأرى أَنَّ معنى أَيْمَنَ القسم وحتى يكون القسم أقوى وإذا اعتُبار للفت النظر،  
فلا بُدَّ مِنْ اسْتِعْمَالِ هَمْزَةِ الْقَطْعِ بَدَلَ الْوَصْلِ لِلتَّعْبِيرِ وَالِدَلَالَةِ.

وما حذفها إلّا ضرورة جاءت في الشعر أو النثر أو لكثرة استعمال. فبذلك  
تختلف هَمْزَةُ أَيْمَنَ عَنْ هَمْزَةِ أَمْرٍ وَهَمْزَةِ ابْنِ.

وقد ذهب الكوفيون<sup>(٣)</sup> إلى أَنَّ أَيْمَنُ جَمْعُ يَمِينٍ عَلَى وَزْنِ أَفْعُلٍ، وَهُوَ وَزْنٌ  
يَخْتَصُّ بِهِ الْجَمْعُ. وَلَا يَكُونُ فِي الْمَفْرَدِ، يَدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّ التَّقْدِيرَ فِي قَوْلِهِمْ "أَيْمَنَ اللَّهُ"  
أَيَّ إِيْمَانِ اللَّهِ عَلَى فِيمَا أَقْسَمَ بِهِ، وَهُمْ يَقُولُونَ فِي جَمْعِ يَمِينٍ "أَيْمَنَ".

قال زهير<sup>(٤)</sup>:

فَتَجْمَعُ أَيْمَنٌ مِنَّا وَمِنْكُمْ      بِقَسْمَةٍ تَمُورُ بِهَا الدِّمَاءُ

وقال الأزرق العنبري<sup>(٥)</sup>:

طَرَنَ انْقِطَاعُهُ أَوْتَارَ مُحْظَرَةٍ      فِي أَقْوَسٍ نَازَعَتْهَا أَيْمَنٌ شَمَلًا

لكن كثرة الاستعمال جعلت هَمْزَةَ الْقَطْعِ وَصَلَ فِي هَذَا الْجَمْعِ فَتَحْتَهَا عَلَى مَا  
كَانَتْ عَلَيْهِ فِي الْأَصْلِ.

<sup>(١)</sup> الجني الداني ٥٠٤، ارتشاف الضرب ٤٨٢/٢.

<sup>(٢)</sup> الجني الداني ٥٠٤، ارتشاف الضرب ٤٠٨/٢.

<sup>(٣)</sup> الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٠٧/١ مسألة ٥٩.

<sup>(٤)</sup> ديوان زهير بن أبي سلمى ٧٨.

<sup>(٥)</sup> من شواهد سيبويه ١٩٤/٢.

## مسألة: تعلق ربّ:

ذهب النحويون إلى أنّ (ربّ) تتعلّق كسائر حروف الجر. وقال السيوطي<sup>(١)</sup>: إنّ التعلّق بالعمل الذي يكون خبراً لمجرورها أو عاملاً في موضعه أو مفسراً له. وقال ابن هشام<sup>(٢)</sup>: إنها معدّية للعامل. إن أرادوا المذكور فخطأ. لأنه يتعدى بنفسه أو محذوفاً تقديره: حصل أو نحوه، ففيه تقدير ما معنى الكلام مستغن عنه، ولم يلفظ به في وقت.

وقال بعضهم<sup>(٣)</sup> حذفه لحن ممنوع وما ورد من ذلك مصنوع. وقال البعض الآخر هي واجبة التعلّق لأنه معلوم كما حذف من "بسم الله" وتالله لأفعلن.

وقال ابن أبي الربيع<sup>(٤)</sup>: يجب حذفه (إن قامت الصفة مقامه نحو: ربّ رجل يفهم هذه المسألة: أي وجّدته، فإن لم تقم مقامه جاز الحذف وعدمه. سواء كان هناك دليل أم لا، كأن تسمع إنساناً يقول: ما رأيت رجلاً عاملاً، فنقول: ربّ رجل عاملٍ رأيت، ولك حذف رأيت وكأن يقول ذلك ابتداءً غير جواب).

وقال سيبويه والخليل: "نادراً ما تتعلّق" كقول الشماخ<sup>(٥)</sup>:

ودوية قفّر تمشّى نعاجهما      كمشي النصارى في خفاف الأرنج  
أي قطعها.

ورأى ابن طاهر<sup>(٦)</sup>: أنها لا تتعلّق بشيء كالحروف الزوائد. وتزاد "ما" بعدها عاملة في النكرة لا الضمير.

(١) الجمع ١٨٢/٤.

(٢) الجمع ١٨٢/٤.

(٣) ومنهم لكذبة الأصهباني، الجمع ١٨٢/٤.

(٤) الجمع ١٨٢/٤.

(٥) للشماخ ديوانه ٨٣، سيبويه ٤٤٥/١، الأرنج: مكان، خزنة الأدب ٥٦٦/٩، الجني الداني ٤٥٣ تذكرة النحاة ص ٧ والدرر ٣/

٢١ والمعانى الكبير ٣٤٦/١ انظر معجم الشواهد النحوية د. حنا حداد الشاهد ٤٥٠ ص ٣١٧.

(٦) الجمع ١٨٢/٤.

### مسألة: مفاد "ربّ":

في مفاد "ربّ" أقوال:

أحدها: أنها للتقليل دائماً وعليه أكثر النحاة<sup>(١)</sup> منهم عيسى بن عمر ويونس والفرّاء وابن السراج... وغيرهم.

ثانيها: أنها للتكثير دائماً، وعليه صاحب "العين" وابن درستويه.

ثالثها: أنها للتقليل غالباً. والتكثير نادراً اختاره السيوطي.

رابعها: أنها للتقليل نادراً، والتكثير غالباً اختاره ابن هشام في المغني.

خامسها: موضوعة لهما من غير غلبة في أحدهما. نقله أبو حيان عن بعض المتأخرين<sup>(٢)</sup>.

سادسها: لم توضع لواحدٍ منهما، بل هي حرف إثبات لا يدل على تكثير ولا تقليل وإنما يفهم ذلك من الخارج، واختاره أبو حيان.

سابعها: أنها للتكثير في موضع المباهاة والافتخار، وللتقليل فيما عدا ذلك وهو قول<sup>(٣)</sup> الأعلام وابن السيد.

ثامنها: وهو رأي ابن طاهر<sup>(٤)</sup>: هي لمبهم العدد، تكون تقليلاً وتكثيراً لا لتعدية عامل.

وأرى أن ما جاء عن ابن طاهر فيه صحة لأن "ربّ" قد تكون للتكثير أو التقليل حسب الاستعمال في الجملة ما دام السماع أوردتها بكل المعاني التي ذكرها النحاة.

### مسألة: وصف مجرور "ربّ":

ذهب المبرد وابن السراج والفراسي وغيرهم من النحاة إلى وجوب وصف مجرور ربّ بصفة من صفات النكرة<sup>(١)</sup>، إمّا اسم، وإمّا فعل، وإمّا ظرف، وإمّا

<sup>(١)</sup> مع الخوامع ١٧٤/٤.

<sup>(٢)</sup> مع الخوامع ١٧٤/٤.

<sup>(٣)</sup> مع الخوامع ١٧٤/٤.

<sup>(٤)</sup> مع الخوامع ١٧٥/٤، معني اللبيب ٨٤، شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٤٣٩/٢.

جملة، فلا يجوز أن تقول: "رُبَّ رجلٍ"، وتسكت حتى تقول: "رَبَّ رجلٍ صالحٍ" أو "رَبَّ رجلٍ يقولُ ذاك"، أو "رَبَّ رجلٍ عندك" أو "رَبَّ رجلٍ أبوه عالمٌ"<sup>(٢)</sup>.

وإنما وجب وصف مجرورها، لأنها لتقليل نوع من جنس، فوجب تخصيص الجنس بالصفة، ليصير المذكور بها نوعاً، ألا ترى أنك إذا قلت: رَبَّ رجلٍ لقيته لا يفيد حتى تصفه بالكرم أو العلم، وغير ذلك<sup>(٣)</sup>.

لم يذكر سيبويه شيئاً واضحاً عن وصف مجرور "رَبَّ". إلا أنه ذكر ضرورة أن يكون نكرة سارداً الأمثلة والشواهد على ذلك<sup>(٤)</sup> دون أن يكون هذا المجرور موصوفاً.

ولم يوجب ابن طاهر وصف مجرور رَبَّ معتلاً لذلك بأنّ التقليل والتكثير اللذين دخلاهما ينوبان مناب الصفة<sup>(٥)</sup>.

وأرى أنّ الأقيس في مجرورها أن يوصف<sup>(٦)</sup> لأنه لما كثر حذف عاملها الزموها الصفة<sup>(٧)</sup> لتكون الصفة كالعوض من حذف العامل.

أما في البيت التالي فقد عدّ الموصوف محذوفاً إذ قال الشاعر<sup>(٨)</sup>:

يا رَبَّ قاتلة، غداً      يا لهف أمّ معاوية

والتقدير: يا رَبَّ امرأة قاتلة.

وينبغي التنبيه على أنه لا يمنع من حذف الصفة، إذ قام دليل عليها، نحو قول امرئ القيس<sup>(٩)</sup>:

(١) مع الموامع ١٧٨/٤ وانظر رأي المبرد في المقنضب ١٣٩/٤ وأصول النحو ٤١٨/١.

(٢) الأزهية في علم الحروف ٢٦٠.

(٣) أسرار النحو ٢٧٨.

(٤) انظر الكتاب ٤٢٧/١، ٥٤/٢، ٥٦-٥٤، ٢٧٤، ٢٨١.

(٥) الجني الداني ٤٥٠، مع الموامع ١٧٨/٤.

(٦) مع الموامع ١٧٨/٤.

(٧) الجني الداني ٤٥٠.

(٨) شواهد التوضيح ١٠٦ ونسب في الدرر ٢٢/٢ لهند بنت معاوية.

فيا رب يومٍ قد لهوتُ وليلةٍ  
بأنسة كأنها خطٌ تمثال

مسألة: "على" واسميتها:

تأتي (على) على ثلاثة أوجه:

الأول: أن تكون حرفاً دائماً ومن معانيه: الاستعلاء أو المجاوزة أو المصاحبة أو التعليل أو الظرفية أو موافقة من أو موافقة الباء أو أن تكون للاستدراك والإضراب أو زائدة للتبعية.

الثاني: أن تكون اسماً، بشرط أولاً: دخول من عليها نحو قول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

غدت من عليه بعدما تمّ ظمؤها  
تصل، وعن قيض بزياء مجهل

فهي هنا اسم بتأويل فوق، بمعنى غدت من عنده لأنها بعد خروج الفرخ من البيضة انتقلت الفوقية إلى العندية فصارت عنده لا عليه.

وصريح كلام سيبويه أن اسميتها إذا دخلت عليها من غير مختص بالضرورة. حيث قال: "أما الحروف التي تكون ظرفاً فنحو وأمام وقدام ووراء وفوق وتحت وعند وقبل ومع وعلى لأنك تقول: من عليك كما تقول من فوقك وذهب من معه. وهذه الظروف أسماء ولكنها صارت مواضع للأشياء"<sup>(٣)</sup>.

وثانياً: إذا كان مجرورها وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد ومنه قوله تعالى: "أمسك عليك زوجك"<sup>(٤)</sup> وقد اختلف النحويون في هذا<sup>(١)</sup>.

(١) الديوان ٢٩.

(٢) لمزاحم بن الحارث، ابن عقيل ٣٤٣/١، الخزائن ١٦٢/١٠ وبلا نسبة في الكتاب ٢٣١/٤ والمفتضب ٥٣/٣ والكمال ٧٢/٢،

معجم شواهد النحو الشعرية ص ٥٧٩ الشاهد ٢٣٣١.

(٣) الكتاب ٤٢٠/١.

(٤) الأحزاب (٣٧).

الثالث: هي اسم دائماً ولا تكون حرفاً وعليه ابن طاهر<sup>(٢)</sup>.

ولا أرى أنها اسم دائماً لأنها لم تفد معنى وحدها وإنما احتاجت إلى اسم بعدها لإفادتها المعنى المطلوب. ولا أرى ضيراً في رأي سيبويه في كونها اسماً إذا دخلت من عليها لأن المعنى احتاجها اسماً بمعنى فوق.

#### مسألة: الباء الزائدة المفردة:

تأتي الباء الزائدة للتوكيد في ستة مواضع:

أحدها: زائدة مع الفاعل. وزيادتها فيه: واجبة، وغالبة، وضرورة في نحو "كفى بالله شهيداً"<sup>(٣)</sup>.

والثاني: زائدة مع المفعول نحو: "ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة"<sup>(٤)</sup>.

والثالث: زائدة مع المبتدأ، نحو قولهم: "بحسبك درهم" وزيدت فيما أصله مبتدأ وهو اسم ليس.

والرابع: زائدة مع الحال المنفي عاملها كقوله<sup>(٥)</sup>:

فما رجعت بخائبة ركاباً حكيماً بن المسيب منتهاها

الخامس: التوكيد بالنفس والعين نحو قوله تعالى: "يتربصن بأنفسهن"<sup>(٦)</sup>

وفيه خلاف لسنا بصدد.

والسادس: الخبر وهو ضربان موجب فيتوقف على السماع ومنه قوله

تعالى: "جزاء سيئة بمثلها"<sup>(٧)</sup>.

<sup>(١)</sup> ابن هشام والأخفش والبغدادى وغيرهم شجعوا هذا الموضع لإسميتها وبرروها وخالفهم في ذلك أبو حيان، انظر ارتشاف الضرب ٢/ ٤٥١.

<sup>(٢)</sup> الجني الداني ٤٧٣ - ٤٧٤، خزنة الأدب ١٠/ ١٦٢، ارتشاف الضرب ٢/ ٤٥١.

<sup>(٣)</sup> الرعد ١٣. والزيادة في الفاعل هنا غالبة.

<sup>(٤)</sup> البقرة: ١٩٥.

<sup>(٥)</sup> للتحيف العقيلي في الخزنة ٢٤٩/٤ وبلا نسبة في الدرر ١٠١/١ والجمع ١٢٧/١ ومعاني القرآن ٥٧/٣ انظر: معجم شواهد النحو الشعرية الشاهد ٩١١٧ ص ٦٨٧.

<sup>(٦)</sup> البقرة: ٢٢٨.

<sup>(٧)</sup> يونس: ٢٧.

وغير موجب فينقاسُ نحو: "ليس زيدٌ بقائم" وفيه خلاف. حيث قال الفارسي لا تكون الباء هنا زائدة في نحو قولهم (لا خير بخيرٍ بعده النار) لأنها لا تزداد في المرفوعات ولعدم ورود سماعٍ صحيح فيه وإذا كانت الباء ظرفية فالتقدير لا خير في خيرٍ بعده النار والظرف بعده في موضع الصفة.

وقد جعلها سيبويه غير زائدة أيضاً وجعل الجر هو الوجه فيها حيث قال: "وذلك قولك: ليس زيدٌ بجبان ولا بخيلاً، وما زيد بأخيك ولا صاحبك، والوجه فيه الجر لأنك تريد أن تشرك بين الخبرين، وليس ينقض اجراؤه عليك المعنى..."<sup>(١)</sup>.

اتفق ابن طاهر وسيبويه هنا حيث جعل ابن طاهر<sup>(٢)</sup> الباء زائدة - إذا لم تحمل على الظرفية - موافقاً الفارسي أيضاً ولنفس السبب.

وأرى أن عدم ورود السماع فيها جعلها غير زائدة.

### مسألة: مرتبة المعرف بالإضافة:

اختلف النحاة في مرتبة المعرف بالإضافة على مذاهب: أحدهما: قول ابن طاهر أنه في مرتبة ما أضيف إليه مطلقاً حتى المضمّر. لأنه اكتسب التعريف منه فصار مثله، وجزم به في (التسهيل)<sup>(٣)</sup>.

الثاني: المعرف بالإضافة في مرتبته إلا المضاف إلى المضمّر، فإنه دونه في رتبة العلم، لئلا ينقض القول بأن المضمّر أعرف المعارف، ويكون أعرفها شيئين المضمّر والمضاف إليه، وهذا مذهب سيبويه<sup>(٤)</sup>.

الثالث: أنه دونه مطلقاً حتى المضاف لذي (أل)، كما أن المضاف إلى المضمّر دونه.

(١) الكتاب ٦٦/١.

(٢) ارتشاف الضرب ١١٠/٢.

(٣) مع الخواص ١٩٣/١.

(٤) الكتاب ٧-٥/٢.

- الرابع: أنه دونه إلا المضاف لذي (أل)، وقال الجمهور بالضمير العائد إلى نكرة معرفة كسائر الضمائر. وذهب بعضهم إلى أنه نكرة لأنه لا يخص من عاد إليه من دون أخواته. لذا دخلت عليه (رُبّ) في نحو: رَبُّه رجلاً، فهو يخصصه من حيث هو مذكور، وذهب آخرون إلى أن العائد على واجب التكرير نكرة كالحال والتمييز بخلاف غيره كالفاعل والمفعول<sup>(١)</sup>.

الخامس: لا واسطة بين النكرة والمعرفة. وقال بها بعضهم في الخالي من التنوين واللام: نحو ما، ومن، وأين، ومتى، وكيف.

وأرى أن المعرف بالإضافة في مرتبة المضاف من التعريف وإن كان ضميراً أو معرفاً بأل فجميعها معارف. وإن تفاوتت مراتبها، لأننا في صدد بحث المعرف بالإضافة وليس في مرتبة المعارف.

#### مسألة: نون الوقاية:

تلتحق نون الوقاية الفعل المتعدي، لأن هذه النون تصون الفعل من محذورات: أحدها: التباسه بالاسم المضاف لياء المتكلم، فلو قيل في ضربني (ضَرَبَني)، لالتبس بالضَّرَب. وهو العسل الأبيض الغليظ<sup>(٢)</sup>. فنفت نون الوقاية هذا المحذور.

الثاني: أمر مؤنثه بأمر مذكّره. فلو قلت (أكرمي) بدل (أكرمني) قاصداً مذكراً لم يفهم المراد. فنفت النون ذلك.

الثالث: ذهاب الوهم إلى أن المضارع صار مبنياً وذلك لو أوقعته على ياء المتكلم غير مقرونة بالنون لخفي إعرابه. وظن به البناء على مراجعة الأصل. فإن إعرابه على خلاف الأصل، وأصله البناء.

<sup>(١)</sup> مع المراجع ١/١٩٣.

<sup>(٢)</sup> انظر لسان العرب، مادة ضرب ١/٥٤٦.

ولو قلت بدل (يكرمني) يُكْرِمِي لَظَنَ: عودة إلى الأصل، فزيادة النون تمكن من ظهور إعرابه.

والاسم مستغن عن النون في الوجهين الأولين، وأما الثالث فالإسم فيه نصيب لكن أصالته في الإعراب أغنته وصانته من ذهاب الوهم إلى بنائه. لكنه وإن أمن ظن بنائه فلم يؤمن التباس بعض وجوه إعرابه ببعض، فكان له في الأصل نصيب من إلحاق النون.

وينزل إخلاؤه منها منزلة أصل متروك ينبئه عليه في بعض المواضع—كما نبه بالقود واستحوذ على أصل قاد واستحاذ. وكان أولى ما ينبئه به على ذلك أسماء الفاعلين.

قال سيبويه<sup>(١)</sup>—في باب علامة إضمار المنصوب المتكلم والمجرور المتكلم:— "اعلم أن علامة إضمار المنصوب المتكلم "تي" وعلامة إضمار المجرور المتكلم الياء".

ألا ترى أنك تقول إذا أضمرت نفسك وأنت منصوبٌ ضربي وقتلني وإني ولعلني. وتقول إذا أضمرت نفسك مجروراً: غلامي وعندي ومعني.

فإن قلت: ما بال العرب قد قالت: إني وكأني ولعلني ولكنني؟ فإنه زعم أن هذه الحروف اجتمع فيها أنها كثيرة في كلامهم، وأنهم يستثقلون في كلامهم التضعيف، فلما كثر استعمالهم إياها مع التضعيف الحروف حذفوا التي تلي الياء.

وقال سيبويه<sup>(٢)</sup> في الاسم الضاربي: "هذا اسم، ويدخله الجر، وإنما قالوا في الفعل: ضربي ويضربي كراهية أن يدخلوا الكسرة في هذه الياء كما تدخل الأسماء، فمنعوا هذا أن يدخله كما منع الجر. فإن قلت: قد تقول اضرب الرجل فتكسر، فإنك لم تكسرها كسراً يكون للأسماء وإنما يكون هذا لالتقاء الساكنين".

<sup>(١)</sup> الكتاب ٣٦٩/٢ - ٣٧١.

<sup>(٢)</sup> الكتاب ٣٦٩/٢.

وقال السيرافي<sup>(١)</sup>: "ذكر الكوفيون في التعجب إسقاط النون نحو ما أقربي منك وما أحسنني وما أجملني. وهم يعنون: ما أحسنني وما أجملني. ولم يذكر البصريون من هذا شيئاً، ولست أدري: أعن العرب حكوا هذا، أو قاسوه على مذهبهم في ما أفعل زيداً؟، لأنه اسم عندهم في الأصل".

وقد مثل ابن طاهر<sup>(٢)</sup> على نون الوقاية في بيت شعري أنشده في تعليقه على كتاب سيبويه، قال:

وليس بمعيني وفي الناس ممتع      صديق إذا أعيأ عليّ صديقُ  
فهو بذلك لا يجيز استغناء الاسم عن النون، وأظنه أنزلها منزلة أصل متروك. وبهذا خالف ابن طاهر سيبويه في اقتران الاسم بنون الوقاية، ولا أرى ضيقاً من اقترانها لأنها وردت على السنة الشعراء. مثل قول الشاعر<sup>(٣)</sup>:  
فما أدري وكلُّ الظن ظني      أمسلمني إلى قومي شراحي

#### مسألة: المصادر المحذوف عاملها إذا أفردت وأضيفت:

يجوز حذف عامل المصدر لقرينة لفظية نحو: حثيثاً لمن قال: أي سير سرت؟ أو لقرينة معنوية نحو: تأهباً ميموناً لمن رأيتُهُ يتأهب لسفر. لكن الحذف واجب في مواضع، منها حيث كان المصدر بدلاً من اللفظ بالفعل سواء كان فعلة مستعملاً كسقياً ورعيّاً، أو مهملاً، ونعني غير موجود في معجم لسان العرب كدفعراً وغيره فيتعذر فعل من معناها.

وهذه المصادر لا تستعمل مضافة إلا في قبائح الكلام. وإذا أُضيفت فواجب نصبها ومنها ما استعمل مفرداً ومضافاً مثال ذلك قولهم للمصاب المرحوم: ويحُ

(١) انظر: حاشية الكتاب ٣٦٩/٢ تحقيق د. عبد السلام حارون.

(٢) انظر: تذكرة النحاة ١٥/٧، ولم أجد فيما بحث من المراجع ومصادر على صحة نسبة القول لابن الطاهر.

(٣) الشاهد ليزيد بن محمد (مخزم) الحارثي في الدرر ٤٣/١ والعين ٣٨٥/١ والسيوطي ٢٦١، وهو بلا نسبة في الجمع ٦٥/١ والبحر المحيط ٣٦١/٧ والمختضب ٢٢٠/٢ ومعاني القرآن ٣٨٦/٢ والمقرب ١٢٥/١ واللسان (شرح) ٣٧٥/١٣، انظر معجم شواهد النحر الشعرية د. حنا حداد الشاهد ٥٣٥ ص ٣٢٩.

فلان. وويحهُ، وويحْ له، وللمتعجب منه، وبيأ له، وويبك، وويب غيرك، وويسك وويسهُ وهو استصغاراً واستحقاراً.

وجاء عن ابن طاهر<sup>(١)</sup>: "ويح" كلمة تقال رحمة، وويس كلمة تقال في معنى رافة وهي مضافة إلى المفعول، ومتى أضفتها لزمّت النصب، ولا يجوز منها الرفع لأنه مبتدأ لا خبر له. فإذا أفردت جاز الرفع والنصب، تقول: ويحْ له، وويحاً له، وويلْ له، وويلاً له. ولا يقوى في النصب في هذا قوته في غيره. لأن هذا مصدر لا فعل له، وإنما يقوى النصب في المصدر الذي له فعل نحو: حمداً وشكراً. فالرفع في نحو "ويح" وويلْ قويّ.

والغالب على "ويح" الرفع وعلى "تبّ" النصب إذا أفرد نحو: تباً له، ويجوز تبّ له، وفي ويل لك وجهان لو قسنا لساوينا، ولكن لا نتعدى السماع، فإن عطف "ويح" على "تبّ"، بمعنى خسران له فكيف يتصور أن يدعو له وعليه في حين واحد.

ولم يصرح سيبويه<sup>(٢)</sup> عن رأيه في هذه المسألة وإنما اكتفى بذكر هذه المصادر.

وأرى ابن طاهر محقاً في المساواة بين النصب والرفع إذا غابت الإضافة لأن النصب يقوى في المصدر الذي له فعل، فالمفعول المطلق مصدر يؤكد فعله. كما أصاب ابن طاهر عندما جعل السماع مقياساً تغليب الرفع أو النصب أو المساواة بينهما.

وأرى منع عطف ويحْ على "تبّ" لأن ويحاً حينئذٍ أخرج مخرج الدعاء وليس معناه الدعاء.

(١) مع المراجع ١٠٧/٣.

(٢) مع المراجع ١٠٨/٣.

### مسألة: إعمال اسم الفاعل:

يعمل اسم الفاعل عمل فعله مفرداً أو مثني أو مجموعاً جمع تكسير أو جمع سلامة. وقيل: لا ينصب اسم الفاعل أصلاً بل (الناصب فعل مقدر منه)<sup>(١)</sup>. لأن الاسم لا يعمل في الاسم ويذهب النحويون إلى أن لإعماله شروط.

إن اشترط البصريون لإعماله اعتماده على أداة نفي صريح نحو: ما ضارب زيدٌ عمراً أو مؤول نحو: غير مُضَيِّع نفسه عاقل أو أداة استفهام. اسماً أو حرفاً ظاهراً أو مقدرأ نحو قول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

أنا ورجالك قستل امرئ من العزّ في حبك اعتاض ذلاً  
أو على موصوف نحو: مررت برجل ضارب عمراً، ولو تقديراً هو راجع للاستفهام. والموصوف معاً نحو قول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

ليت شعري مقيم العذر قومي أم هُسم في حبها عاذلونا

أو موصول وذلك إذا وقع صلة (أل) أو على ذي خبر: نحو هذا ضارب زيداً أو على ذي حال نحو: جاء زيدٌ راكباً فرسه أو على (إن) نحو: إن قائماً زيد. فقائماً اسم إن وزيد الخبر.

كما اشترطوا أن يكون مكبراً لا مصغراً فلا يجوز: هذا ضویربٌ زيداً لعدم وروده وأراه صحيحاً لأنه لم يسمع من العرب<sup>(٤)</sup>.

ولم يشترط الكوفيون لعمله شيئاً حتى لو كان مصغراً، فأعملوه مطلقاً. أمّا الماضي فالأصح يرفع فقط نحو<sup>(٥)</sup>: مررت برجل قائم أبوه. ولا ينصب، لأنه لا

(١) ارتشاف الضرب ١٩٤/٣.

(٢) قاله مجهول انظر شذور الذهب ٣٤٥ والممتع ٨٠/٥ والدرر ١٢٨/٢ انظر معجم شواهد النحو الشعرية الشاهد ٢١١١ ص ٥٤٩.

(٣) قاله مجهول انظر المجمع ٨٠/٥ والدرر ١٢٨/٣ وشرح شذور الذهب ٣٩٠، انظر معجم شواهد النحو الشعرية، الشاهد ٢٩٣٠ ص ٦٦٢.

(٤) مع الخواص ٨١/٥.

(٥) مع الخواص ٨١/٥.

يشبه المضارع إلا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال. وعند بعض النحاة<sup>(١)</sup> ينصب أيضاً اعتباراً بالشبه معنى. وإن زال الشبه لفظاً، واستدلوا بقوله تعالى: "وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد"<sup>(٢)</sup>، أجاز الكسائي<sup>(٣)</sup> إعماله ف"ذراعيه" منصوب بـ (باطس) وهو ماضٍ وخرجه غيره على أنه حكاية حال ماضية.

ويذهب ابن طاهر إلى عدم إعمال اسم الفاعل بالماضي<sup>(٤)</sup> واستدل عليه بالسماع والقياس حيث منع رفعة الظاهر ورفعة المضمر على الرغم من أن قوماً قالوا أنه يعمل النصب إن تعدى لاثنتين أو ثلاثة نحو هذا معط زيدا درهماً أمس.

وإن اتصل اسم الفاعل بـ (أل) فقال الجمهور بعمله مطلقاً ماضياً وحالاً ومستقبلاً لأن عمله حينئذ بالنيابة فنابت (أل) عن "الذي" وفروعه وناب اسم الفاعل عن الفعل الماضي فقام تأوله بالفعل مع تأول (أل) بـ "الذي" مقام ما فاتته من الشبه اللفظي كما قام لزوم التأنيث بالألف وعدم النظير في الجمع مقام السبب الثاني في منع الصرف.

كما يذهب ابن طاهر أيضاً إلى عدم إعماله في الماضي وإن وصلت بـ "أل"<sup>(٥)</sup>.

أما سيبويه فقد ذهب إلى أن اسم الفاعل لا يعمل النصب وهو بمعنى الماضي. قال: "وتقول: هذا ضاربٌ كما ترى فيجيء على معنى هذا يضرب، وهو يعمل في حال حديثك. وتقول: هذا ضاربٌ فيجيء على معنى هذا سيطرب. وإذا قلت هذا الضارب فإنما تعرفه على معنى الذي ضرب فلا يكون إلا رفعا"<sup>(٦)</sup>.

(١) ومنهم الكسائي انظر تذكرة النحاة ص ٢٦٥.

(٢) الكهف ١٨.

(٣) شرح ابن عقيل ١٠٦/٢-١٠٧.

(٤) شرح اللمعة البدرية ٦٩/٢، ارتشاف الضرب ١٩٤/٣. تذكرة النحاة ٢٦٥، مع الوامع ٨٢/٥.

(٥) ارتشاف الضرب ١٩٤/٣.

(٦) الكتاب ١٣٠/١.

وأما المحلى بأل عنده من المثنى والجمع فهو يعمل النصب عند ثبوت النون، والجر عند حذفها<sup>(١)</sup>.

### مسألة: إعمال صيغة المبالغة المجردة من "ال" في الماضي:

صيغ المبالغة حكمها حكم اسم الفاعل، وتعمل عمله بشروطه، ومعلوم أن اسم الفاعل -إن لم يكن مقترناً بال- لا يعمل إلا بشرطين:

أحدهما: كونه للحال أو الاستقبال،

والثاني: اعتماده على استفهام أو نفي، أو مخبر عنه أو موصوف<sup>(٢)</sup>.

أما إذا كان ماضياً فلا يعمل والدليل قوله تعالى: (وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد)<sup>(٣)</sup>.

سببويه لا يجيز إعمال اسم الفاعل النصب وهو بمعنى الماضي قال: "ومما لا يكون فيه إلا الرفع قوله: أعبد الله أنت الضاربة؟؛ لأنك إنما تريد معنى أنت الذي ضربه. وهذا لا يجري مجرى يفعل"<sup>(٤)</sup>. وعمل صيغة المبالغة عنده ذاته عمل اسم الفاعل<sup>(٥)</sup>.

على هذا فهو لا يجيز عمل صيغة المبالغة ماضية.

وقد رأى ابن طاهر<sup>(٦)</sup> وابن خروف خلاف ذلك حيث ذهبوا إلى جواز إعمالها ماضية وإن عريت من "ال" وإن لم يقلوا ذلك في اسم الفاعل. واستدلوا على صحة مذهبهما بالسماع والقياس.

أما السماع فقول الشاعر<sup>(٧)</sup>:

(١) الكتاب ١٨٢/١ - ١٨٣.

(٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢٤٨/٢.

(٣) سورة الكيف: ١٨.

(٤) الكتاب ١٣٠/١.

(٥) الكتاب ١١٠/١.

(٦) شرح جمل الزحاحي ٥٦٤/١، شرح اللوحة البدرية ٦٩/٢ شرح التصريح ٦٨/٢ ومع الموامع ٨٩/٥.

(٧) لأبي طالب في شرح المفصل ٧١/٦ وبلا نسبة في الكتاب والشتنمري ٥٧/١، انظر معجم شواهد النحو الشعرية ١١١٠ ص ٢٧٣.

بَكَيْتُ أَخَا اللَّأَوَاءِ يُحَمَّدُ يَوْمَهُ كَرِيمٍ رُؤُوسَ الدَّارَعِينَ ضَرْوَبُ

يندب ميتاً. فدل على أنه يريد بضروب معنى الماضي.

وأما القياس فإنه أقوى من اسم الفاعل، لما فيه من معنى المبالغة.

ورُدَّ البيت الذي استشهد فيه ابن طاهر سماعاً بأنه على حكاية الحال

والمقصود بحكاية الحال. حكاية المعاني الكائنة حينئذٍ لا الألفاظ، وذلك أن تقدر نفسك كأنك موجود في ذلك الزمان، أو تقدر ذلك الزمان كأنه موجود الآن<sup>(١)</sup>.

وأجيب عن القياس بأن نحو: قَتَلَ بالتضعيف لا تتفاوت بالعمل مع "قَتَلَ" بالتخفيف فكذلك ينبغي أن يكون "قَاتَلَ" و"قَتَلَ"<sup>(٢)</sup>.

وأرى عدم إجازة عمل صيغة المبالغة بمعنى الماضي. لأنها تابعة لعمل اسم الفاعل فهي فرعه فإذا كان الأصل لا يعمل في الماضي مقترناً بـ "ال" فالأصل ألا يعمل الفرع.

#### مسألة: زمن الصفة المشبهة.

هي المشبهة باسم الفاعل عملاً لكن تخالفه في أنها لا تعمل مضمرة ولا في أجنبي بل في سببي ولا في سابق عليها، بل في متأخر عنها ولا في مفصول بينها وبينه بل في متصل بها، وفيه خلاف.

والغالب عليها أن تكون بمعنى الحال وفيه خلاف: حيث ذهب بعض النحاة إلى أنها أبداً بمعنى الماضي واحتجوا على ذلك بأن الصفة لا يجوز تشبيهها إلا إذا ساغ أن يُبنى منها قد فعل.

(١) شرح كتاب الكافية ٢/٢٠١.

(٢) شرح اللوحة البدرية ٢/٦٩.

وخالفهم آخرون بأنها لا تكون بمعنى الماضي سواء رفعت أو نصبت لأنك إذا قلت: مررت برجل حسن الوجه، فحسن الوجه ثابت في الحال لا تريد مضيّاً ولا استقبالاً لأنها لما شبهت باسم الفاعل لم تقو قوته في عملها في الزمانيين. وذهب غيرهم إلى الجمع بين الرأيين حيث قالوا: لا يريد بالماضي أنّ الصفة انقطعت وإنما يريد أنها ثبتت قبل الإخبار عنها. ودامت إلى وقت الإخبار ولا المقصود أنها إنما وجدت وقت الإخبار. بهذا جمع القولين.

وظاهر كلام سيبويه أنها لا تكون في معنى الفعل المضارع فهي إذن بمعنى الماضي حيث قال: "ولم تقو أن تعمل عمل الفاعل لأنها ليست في معنى الفعل المضارع وإنما شبهت بالفاعل فيما عملت فيه"<sup>(١)</sup>.

وذهب ابن طاهر<sup>(٢)</sup>: "إلى أنها تكون للأزمنة الثلاثة". وأجاز أن تقول: مررت برجل حاضر الابن غداً، فيكون بمعنى المستقبل. فهو بذلك خالف النحويين وسيبويه.

وأرى أنّ وزن صيغة الصفة المشبهة لها ارتباط بالزمن الذي تكون عليه تلك الصيغة فإن كانت على وزن مرتبط باللون مثلاً نحو: فعلٌ فهي للأزمنة الثلاثة لأنّ اللون يصلح للماضي والحاضر والمستقبل، وإن كان على وزن فعلٍ نحو: هوج فيمكن دلالة على المضارع أو الماضي وهكذا.

#### مسألة: حذف المؤكّد:

التوكيد هو مصدر وكّد والتأكيد مصدر أكّد. لغتان، وهو تابع يقصد به كون المتبوع على ظاهره، وهو قسمان معنوي ولفظي. بالفاظ محصورة.

(١) الكتاب ١/١٩٤.

(٢) مع المراجع ٥/٩٣، ارتشاف الضرب ٣/٢٤٣.

وفي حذف المؤكّد وإقامة المؤكّد مقامه خلاف. فقد منعه بعضهم واستعانوا على ذلك بأنّ التوكيد بابه الإطناب. والحذف يكون للاختصار، فرد بعضهم الآخر ولأنه لا دليل على المحذوف<sup>(١)</sup>.

ذهب ابن طاهر<sup>(٢)</sup> إلى إجازة الحذف وهو مذهب سيبويه حيث جاء "سأل سيبويه الخليل عن نحو: "مررت بزيد وأتاني أخوه أنفسهما" كيف ينطق بالتوكيد؟ فأجابه بأنه يرفع بتقدير: هما صاحباي أنفسهما وينصب بتقدير: أعنيهما أنفسهما". ووافقهما على ذلك جماعة استدلوا بقول العرب:

إن محسلاً وإن مسرّحلاً وإن في السفر ما معنى مهلاً<sup>(٣)</sup>  
"وإن حالاً وإن ولداً" فحذفوا الخبر مع أنه مؤكّد بأنّ، وفيه نظر، فإن المؤكّد نسبة الخبر إلى الاسم؛ لا ننس الخبر<sup>(٤)</sup>.

وأرى المنع واجباً لأن تأكيد المتبوع جاء تابعاً للتوكيد فما الفائدة من حذف المؤكّد في التوكيد. فالغرض التقوية وهذا ينافي الحذف. مما يحتاج سماعاً من العرب للدلالة.

#### مسألة: "كلا وكلتا" هل هما مثنيتان لفظاً ومعنى أو معنى فقط<sup>(٥)</sup>؟

ذهب الكوفيون إلى أنّ "كلا، وكلتا" فيهما تنثية لفظية ومعنوية، وأصلهما "كلّ" فخففت اللام وزيدت الألف للتنثية والتاء للتأنيث، والألف منهما كالألف في "الزيدان والعمران" ولزم حذف النون ـ نون التنثية ـ منهما للزومها الإضافة.

<sup>(١)</sup> مع المواضع ٢٠٥/١، مغني اللبيب ٧٩٣.

<sup>(٢)</sup> مع المواضع ٢٠٥/٥.

<sup>(٣)</sup> الأعشى ديوانه ٢٨٣ وسيبويه، والشتنمري ٢٨٤/١ والمقتضب ١٢٠/٤ والخزانة ٣٨١/٤ والمغني ٣٤٩/١، وشرح المفصل ٨/

٨٤ انظر معجم شواهد النحو الشعرية ٢١٥٢ الشاهد ٥٥٤.

<sup>(٤)</sup> مغني اللبيب ٧٩٤.

<sup>(٥)</sup> انظر المسألة: المقتضب ٢٤١/٣ ومعاني القرآن ١٤٢/٢، والكواكب الدرية ٣٣/١ وحاشية الصبان ٧٧/١، والمقتصد ١٠٤/١،

وإنصاف مسألة ٦٢، وشرح ابن عقيل ٦١/٢ وابن يعيش ٥٤/١ واللسان مادة كلا ٢٢٩/١٥، والمجم ١٣٧/١، والخزانة ١/

١٣١، وشرح اللوحة البدوية ٢٧٦/١، وارتشاف الضرب ٢٥٧/١.

واستدلوا على أنهما مثنيان لفظاً ومعنى، وأن ألفهما للتثنية بإسماع والقياس  
أما السماع، فنحو قول الشاعر<sup>(١)</sup>:

فِي كِلْتَا رَجُلَيْهَا سُلَامَى زَائِدَةٌ      كِلْتَاهُمَا قَدْ قَرَنْتَ بَوَاحِدَةٍ

فأفرد قوله (كِتَا)، وهي بمعنى إحدى، فدل على أن "كلتا" تثنية.

وأما القياس، فقالوا: الدليل على أن ألفهما للتثنية أنها تتقلب إلى "ياء" في  
النصب والجر إذا أضيفتا إلى المضمرة. وذلك نحو قولك: "رأيت الرجلين كليهما،  
ومررت بالرجلين كليهما، ورأيت المرأتين كليهما، ومررت بالمرأتين كليهما"،  
ولو كانت الألف في آخرهما ألف قصر، كالألف في آخر "عصا ورحا" لم تتقلب،  
كما لم تتقلب ألفهما نحو: رأيت عصاهما ورحاهما ومررت بعصاهما ورحاهما،  
فهذا دل على أن تثنيتهما لفظية ومعنوية.

وذهب البصريون إلى أنهما ليستا بمأخوذتين من (كل) لأن "كلا" للإحاطة  
وهما لمعنى مخصوص. ليس أحد القبيلين مأخوذاً من الآخر، بل مادتهما الكاف  
واللام والواو، وهما مفردان لفظاً مثنيان معنى، والألف في "كلا" كألف عصا وفي  
"كلتا" للتأنيث، واستدلوا على ذلك بأن الضمير يعود إليهما تارة مفرداً حملاً على  
اللفظ، وتارة مثنى حملاً على المعنى. فأما رد الضمير مفرداً حملاً على اللفظ، فقد  
جاء ذلك كثيراً. قال تعالى: "كلتا الجنتين آتت أكلها"<sup>(٢)</sup>، فقال آتت بالأفراد حملاً  
على اللفظ، ولو كان مثنى لفظاً ومعنى لكان يقول (آتتا) كما تقول: الزيدان ذهبا  
والعمران ضرباً.

وأما رد الضمير مثنى حملاً على المعنى فعلى ما حكى عن بعض العرب أنه  
قال<sup>(٣)</sup>: "كلاهما قائمان، وكلتاها لقيتهما". وقال الفرزدق<sup>(٤)</sup>:

(١) القائل مجهول، انظر معجم شواهد النحو الشعرية ص ٧١٦ الشاهد رقم ٣٣٢٨.

(٢) الكهف ٣٣.

(٣) الإنصاف ٢، مسألة ٦٢.

(٤) ديوانه ٣٤/١، الخصائص ٣/٣١٤، والإنصاف مسألة ٦٢ والخزانة ١/٨٢٠، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية الشاهد ٣١٤ ص

كلاهما حين جدّ الجري بينهما قد أفلعا، وكلا أنفيهما رابي

فقال أفلعا حملاً على المعنى، وقال (رابي) حملاً على اللفظ.

وذهب سيبويه إلى أنّ فيهما إفراداً لفظياً دليل ذلك إضافتها إلى التثنية، إذ قال: "أما كلتا فيذلك على تحريك عينها قولهم: رأيت كلا أخويك. ف(كلا) ك(معاً) واحد الأمعاء ومن قال رأيت كلتا أختيك فإنه يجعل الألف ألف تأنيث"<sup>(١)</sup>.

وكذلك حكم إضافة كلتا إلى المظهر والمضمر، فلو كانت التثنية فيهما لفظية لما جاز إضافتها إلى التثنية لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه.

وذهب ابن طاهر<sup>(٢)</sup> إلى أن بعض العرب يجعلون "كلا" مثني ولا يقولون كلاهما قام، وهي لغة قوم، فهم بذلك جعلوهما مثنيين لفظاً ومعنى.

وأرى أنهما ليسا كذلك أي أنّ الألف فيهما ليست للتثنية لجواز إمالتها: نحو قول الله تعالى: (كلتا الجنّتين آتت أكّلهما)<sup>(٣)</sup> قرأهما حمزة والكسائي وخلف بإمالة الألف فيهما<sup>(٤)</sup> ولم تنقلب في حالة النصب والجر عند إضافتها إلى المظهر، لأن الأصل هو المظهر وإنما المضمر فرع، نحو قولنا: رأيت كلا الرجلين، ومررت بكلا الرجلين.

#### مسألة: "أم" الزائدة:

أم حرف عطف تأتي على أربعة أوجه:

أحدها: أن تكون متصلة وهي منحصرة في نوعين. إمّا أن تتقدم عليها همزة التسوية أو تتقدم عليها همزة يطلب بها وب"أم" التعيين، وسميت متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغني بأحدهما عن الآخر.

<sup>(١)</sup> الكتاب ٣/٣٦٤.

<sup>(٢)</sup> شرح اللوحة البدرية ١/٢٧٦.

<sup>(٣)</sup> الكهف ٣٣.

<sup>(٤)</sup> الإنصاف مسألة ٦٢.

وهي معادلة للهمزة في إفادة التسوية والاستفهام.

**الوجه الثاني:** أن تكون منقطعة وهي ثلاثة أنواع: مسبوقة بالخبر المحض، أو مسبوقة بهمزة لغير استفهام، أو مسبوقة باستفهام بغير الهمزة.

**الوجه الثالث:** أن تكون للتعريف، وهي لغة طي وعن حمير، وأنشدوا:  
ذاك خليلي وذو يواصلني يرمي ورائي بامسهم وامسكهم<sup>(١)</sup>

وفي الحديث "ليس من امبر أفسام في امسفر" كذا رواه النمر بن تولب<sup>(٢)</sup> رضي الله عنه. وهي لغة مختصة بالأسماء التي لا تدغم لام التعريف في أولها نحو غلام وكتاب بخلاف رجل وناس ولباس.

**الوجه الرابع:** أن تقع زائدة والزيادة ظاهرة في قول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

يا ليت شعري ولا منجي من الهرم أم هل على العيش بعد الشيب من ندم

فالتقدير ليت شعري هل على العيش من ندم.

ومثالها في قوله تعالى: " أفلا تبصرون ، أم أنا خير" من هذا الذي هو مهين<sup>(٤)</sup>.

فالتقدير: أفلا تبصرون أنا خير من هذا الذي هو مهين.

ويرى سيبويه<sup>(٥)</sup> أن أم في الآية السابقة منقطعة: قال: " كأن فرعون، قال: أفلا تبصرون أم أنتم بصراء، فقوله، أم أنا خير بمنزلة قوله: أم أنتم بصراء، لأنهم لو قالوا: أنت خير منه كان بمنزلة قولهم: نحن بصراء. فكذلك أم أنا خير بمنزلة قوله لو قال: أم أنتم بصراء."

<sup>(١)</sup> لبحير بن غنمة الطائي وهو جاهلي مقل.

<sup>(٢)</sup> شاعر مخضرم، عُمر طويلاً في الجاهلية ثم أسلم وكانت له صحبة ومات سنة ٥١٤هـ، والحديث في مسند أحمد باب الصوم في السفر من مسند كعب بن عاصم، انظر معني اللبيب ص ٣٨.

<sup>(٣)</sup> لمساعدة بن جوءة المذلي في: شرح أشعار المذليين ١١٢٢/٣ والدرر ١٨٠/٢ والجمع ١٣٤/٢ والخزانة ٤٥٣/٣، انظر معجم شواهد النحر الشعرية د. حنا حداد الشاهد (٢٨٠٧) ص ٦٤٧.

<sup>(٤)</sup> الزخرف ٥١-٥٢.

<sup>(٥)</sup> الكتاب ١٧٣/٣.

ويذهب أبو بكر بن طاهر<sup>(١)</sup> إلى جواز زيادة أم في قوله تعالى: " أفلا تبصرون أم أنا خير " . فهو بذلك وقف موقف الوسط بين كونها زائدة أو منقطعة عندما أجاز زيادتها في الآية الكريمة.

وأرى أن زيادتها لا تكون إلا في الشعر لأن زيادتها -كما يقول البغدادي- قليلة فيما سمع من شعر العرب<sup>(٢)</sup>، فلا ينبغي أن تُحمل الآية عليها. عندها لما لا تكون منقطعة على رأي سيبويه.

#### مسألة: "إلا" العاطفة:

ترد إلا على أربعة أوجه:

أحدها: أن تكون للاستثناء نحو: "فشربوا منه إلا قليلاً"<sup>(٣)</sup>،

والثاني: أن تكون صفة بمنزلة غير فيوصف بها وبتاليها جمع منكر وشبهه نحو: " لو كان فيهما آلهة إلا الله لَفَسَدَتَا"<sup>(٤)</sup>.

والثالث: أن تكون زائدة نحو قول الشاعر<sup>(٥)</sup>:

حراجيحُ ما تنفك إلا مناخةً على الخسف أو نرمي بها بلداً قفرا

والرابع: أن تكون عاطفة بمنزلة الواو في التشريك في اللفظ والمعنى وفيها مسائل:

أولها: لا يُفصل بين الموصوف وصفته بـ"إلا" فلا يقال

(جاءني رجل إلا راكب)، ولا بين الصلة أو

الموصول.

الثانية: الاستثناء في حكم جملة مستأنفة لأنك إذا قلت: جاء

القوم إلا زيدا فكانك قلت: جاء القوم وما منهم زيد.

فمقتضى هذا ألا يعمل ما بعد إلا فيما قبلها. ولا ما

(١) خزائن الأدب ٦٧/١١.

(٢) خزائن الأدب ٦٧/١١.

(٣) البقرة ٢٤٩.

(٤) الأنبياء ٢٢.

(٥) البيت الذي الرمة الديوان ١٧٣ في سيبويه ٤٢٨/١ وفي الخزائن ٤٩/٤ ومعاني القرآن ٢٨١/٣ وبلا نسبة في الإنصاف م ٩١، والأشعرى ٢٤٦/١، انظر معجم شواهد النحو الشعرية د. حنا حداد الشاهد ١١٧٠ ص ٤١٢.

قبلها فيما بعدها، فلا يقدم معمول تاليها عليها. فلا  
يقال: ما زيدٌ إلا أنا ضارب.

والثالثة: يلي إلا في النفي فعل مضارع مطلقاً: سواء تقدمها  
فعل أو اسم نحو: ما كان زيدٌ إلا يضربُ عمراً.

ويليها فعل ماضٍ بشرط أن يتقدمها فعل: نحو: "ما يأتيهم من رسول إلا  
كانوا به يستهزئون" (١). وذهب ابن مالك إلى الاستغناء عن تقديم فعل باقتران  
الماضي بقد: كقوله:

وما المجد إلا قد تبين أنه ببذلٍ وجلم لا يزال مؤثلاً (٢)

لأنه تقربة من الحال. فأشبه المضارع. والمضارع لا يشترط فيه ذلك  
لشبهه بالاسم. والاسم بإلا أولى، لأن المستثنى لا يكون إلا اسماً ومؤولاً به.  
وإنما ساغ وقوع الماضي بتقديم الفعل، لأنه مع النفي يجعل الكلام بمعنى  
كلما كان كذا كان كذا فكان فيه إعلان كما كان مع كلما.

ولما يكن لسيبويه رأي في هذا، ولم يلمح إلى ضرورة وقوع الماضي مع قد  
دون تقدم فعل.

وقال ابن طاهر (٣): "أجاز المبرد وقوع الماضي مع "قد" دون تقدم فعل، لكن  
أغلب النحاة لم يجيزوا ذلك إلا بدخول قد".

فهو بذلك لا يوافق المبرد ولا يخالفه في جواز وقوع الماضي مع قد دون  
تقدم فعل عند استعمال إلا حرف عطف.

(١) المحرر ١١٠.

(٢) الشاهد بلا نسبة في الدرر والمجمع ٢٣٠/١ انظر معجم شراهد النحو الشعرية الشاهد ٢١٥٥ ص ٥٥٥.

(٣) المجمع ٢٧٦/٣.

### مسألة: ما يجب فيه العطف ولا يجوز النصب:

هذه مسألة من باب المفعول معه. "وهو الاسم التالي واواً يجعله في المعنى وفي اللفظ. في المعنى كمجرور (مع) وفي اللفظ كمنصوب معدى بالهمزة"<sup>(١)</sup>.  
إذا تقدم الواو مفرد نحو: "كل رجل وضيعته" و"أنت ورأيك" ونحو قوله<sup>(٢)</sup>:  
فمن يك سائلاً عني فإني وجرؤة لا تروؤ ولا تُعارُ

فهذا الاسم يجب فيه العطف ولا يجوز النصب، وكل هذا مسموع من العرب<sup>(٣)</sup>. كذلك إذا تقدمها جملة غير متضمنة معنى فعل نحو: "أنت أعلم ومالك"<sup>(٤)</sup>. فلا خلاف في وجوب الرفع في أنت ورأيك وأنت أعلم ومالك. وأما الخلاف ففي: (أنت ورأيك) وجواز النصب نحو: إجازة النصب في كل رجل وصيعته. وحكى ابن مالك: أن بعضهم أجاز ذلك على تأويل أن ما قبل الواو جملة حذف ثاني جزئها والتقدير كل رجل كائن وضيعته فصار في المسألة ثلاثة مذاهب:

الأول: وجوب الرفع بلا تأويل وهو قول الجمهور. وأما أنت أعلم ومالك فقليل: و(مالك) معطوف على (أنت) ونسب العلم إلى المال على سبيل المجاز وإن كانا في الحقيقة لم يشتركا في العلم. وإنما المعنى أنت أعلم بمالك والواو للمصاحبة.

الثاني: ما قبل مالك مبتدأ مقدر والتقدير أنت أعلم وأنت ومالك. وتكون الواو سدت مسد الخبر وأما أنت أعلم وعبد الله فجوزوا أن يكون، وعبد الله معطوفاً على أنت وأعلم خبراً عنهما توسط بين المتعاطفين، وأن يكون مبتدأ محذوف الخبر جوازاً والتقدير (أنت أعلم بعبد الله وعبد

<sup>(١)</sup> ارتشاف الضرب ٢٨٥/٢.

<sup>(٢)</sup> لعترة بن شداد العبسي في ديوانه ص ٧٨ ولزيد الخيل في ملحق ديوانه ١-٧ وهو لشداد بن معاوية أبي عترة والشنتمري ١٥٢/١.

<sup>(٣)</sup> ارتشاف الضرب ٢٨٧/٢.

<sup>(٤)</sup> انظر تفصيل المسألة في الأشباه والنظائر ص ٦٩ - ٧٧ وارتشاف الضرب ٢٨٧/٢.

الله أعلم بك) أو محذوفاً وجوباً بمعنى مع، عطف في اللفظ لوقوعه موقع المجرور بـ مع.

**الثالث:** وهو رأي ابن طاهر<sup>(١)</sup> إذ قال: "هو معطوف على أعلم، والأصل بمالك فوضعت الواو موضع الباء فعطف على ما قبلها ورفعت ما بعدها في اللفظ وهو معنى الباء متعلقة بأعلم.

ولم يجز سيبويه<sup>(٢)</sup> النصب في قول العرب: أما أنت وشأنك. وكلُّ امرئٍ وضيعته، وأنت أعلم وربك وأشباه ذلك. إذ قال<sup>(٣)</sup>: "فكله رفع لا يكون فيه النصب، لأنك إنما تريد أن تخبر بالحال التي فيها المحدثُ عنه في حال حديثك، فقلت: أنت الآن كذلك. ولم ترد أن تجعل ذلك فيما مضى ولا فيما يستقبل، وليس موضعاً يستعمل فيه الفعل".

#### مسألة: التحذير / نصب المحذر منه بفعل مضمر:

"من المنصوب على المفعول به بإضمار فعل لا يظهر باب التحذير. وهو: إلزام المخاطب الاحتراز من مكروه بـ "إيا" أو ما جرى مجراه"<sup>(٤)</sup>.

وإنما يلزم إضماره مع "أيّا" مطلقاً نحو: "إياك والشر". فالنصب بـ "أيّا" فعل مضمر لا يجوز إظهاره. ومع المكرر نحو: الأسد الأسد، لأن أحد الاسمين قام مقام الفاعل ومع العاطف نحو: "ناقة الله وسقياها" استغناءً بذكر المحذر منه عن ذكر المحذر.

ويجوز إظهار الفعل فيما عدا هذه الصور الثلاث. غير أن بعض النحاة جَوّز إظهار العامل مع المكرر. وأرى أنّ جمالية التعبير تحتم عدم ذكر العامل والاختصار. ولا أرى حتى تكريره مستساغاً.

<sup>(١)</sup> ارتشاف الضرب ٢/٢٨٧.

<sup>(٢)</sup> الكتاب ١/٣٠٥.

<sup>(٣)</sup> الكتاب ١/٣٠٥.

<sup>(٤)</sup> مع الموامع ٣/٢٤.

ويحذر الشخص نفسه من المضاف إلى المخاطب معطوفاً عليه المحذور بإضمار ما ذكر نحو: رأسك والحائط. ورجلك والحجر. وفمك والحرام.

ولم يفصح سيبويه جهارةً بالعامل الناصب للثاني وإنما ذهب إلى إضمار الفعل المستعمل إظهاره وذلك في باب: ما جرى من الأمر والنهي وقصد الإغراء والتحذير<sup>(١)</sup>.

فكونه معطوفاً رأي لبعض النحاة. أمّا ابن طاهر<sup>(٢)</sup> فقد ذهب إلى أنّ الثاني منصوبٌ بفعل مضمر والتقدير، إياك باعد من الشر. واحذر الشر. وعليه يكون الكلام جملتين معطوفتين بعكس ما كان عليه في الرأي الأول فهو عندهم جملة واحدة.

وهذا ما أراه. فلا ضرورة لتقدير جملتين وتقدير فعل محذوف لأنّ المعنى فهم من الجملة الأولى، فما احتجنا إلى تقدير، وعدم التقدير أولى، ولابن مالك<sup>(٣)</sup> رأي بأن هذا من قبيل العطف المفرد على تقدير: أتق تلافى في نفسك والشر. فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه.

إلا أن العاطف لا يحذف بعد "إيّا" إلا والمحذور منصوب بناصر آخر مضمر، أو مجرور بـ "من" نحو: إياك الشر، فلا يجوز أن يكون الشر منصوباً بما انتصب به "إياك" بل بفعل آخر تقديره: دع الشر وإياك من الشر، ويجوز تقدير من مع أن تفعل لا طراد حذف الجر مع "أن" إذا أمن اللبس نحو: إياك أن تفعل. أي من أن تفعل<sup>(٤)</sup>.

#### مسألة: العطل المانعة من الصرف عشر.

(١) الكتاب ٢٥٣/١-٢٥٦.

(٢) مع المراجع ٢٥/٣، توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفقه ابن مالك ٦٦/٤، ارتشاف الضرب ٢٨١/٢ حاشية الصبان ١٩.

(٣) مع المراجع ٢٥/٣.

(٤) ارتشاف الضرب ٢٨١/٢.

أجمع النحويون على أنَّ العِللَ المانعة من الصرف تسع، يجمعها بيت ابن النحاس<sup>(١)</sup>:

أَجْمَعُ وَزْنَ عَادِلًا أَنْتَ بِمَعْرِفَةٍ رَكَّبُ وَزْدَ عَجْمَةً بِالْوَصْفِ قَدْ كَمَلَا

وقال الشيخ تاج الدين بن مكتوب في ذلك<sup>(٢)</sup>:

موانع الصرف وزنُ الفعل تتبَّعُهُ عَدْلٌ، ووصفٌ، وتأنِيثٌ، وتمنعه  
نونٌ ثَلَتْ ألفًا زِيدًا، ومَعْرِفَةٌ وعجْمَةٌ ثَمَّ تَرْكِيبٌ، وتجمعه

وغير هذه الأقوال كثير، إذ أسهب السيوطي في إيرادها<sup>(٣)</sup>.

أورد سيبويه الممنوع من الصرف في الكتاب وأسهب فيه حيث منع من الصرف العلم المؤنث ومصغره<sup>(٤)</sup> ومصغر العلم الأعجمي<sup>(٥)</sup> وما صغر فأضحى بوزن الفعل<sup>(٦)</sup> وما ختم بألف التأنيث المقصورة<sup>(٧)</sup> وما ختم بألف التأنيث الممدودة<sup>(٨)</sup> وكل ما كان على فعلاء<sup>(٩)</sup>، وما جاء على فعال<sup>(١٠)</sup> وبعض أسماء الأفعال نحو مناع ونزال<sup>(١١)</sup> وآخر (سحر) ظرفاً<sup>(١٢)</sup> وغيرها.

وأنشد ابن طاهر في العِللِ المانعة من الصرف:

موانع صرف الاسم عشر فهاكها ملخصة إن كنت في العلم تحرصُ  
فجمع، وتعريفٌ، وعدلٌ، وعجمةٌ ووصفٌ وتأنيثٌ ووزنٌ مخصصٌ

<sup>(١)</sup> شرح التصريح على التوضيح ٨٤/١، وانظر هذه العِللَ مفصلة في الأصول في النحو ٨٠/٢ - ٩٣.

<sup>(٢)</sup> الأشباه والنظائر ٤٠/٢.

<sup>(٣)</sup> الأشباه والنظائر ٤٠/٢.

<sup>(٤)</sup> الكتاب ٢٣٥/٣، ٤٢٠ - ٤٥٦.

<sup>(٥)</sup> الكتاب ٢٣٥/٣.

<sup>(٦)</sup> الكتاب ٢٠٠/٣.

<sup>(٧)</sup> الكتاب ٢٠٥/٣، ٢١٠، ٢١٣، ٢١٩.

<sup>(٨)</sup> الكتاب ٢١٢/٣ - ٢١٩.

<sup>(٩)</sup> الكتاب ٢٠٦/٣.

<sup>(١٠)</sup> الكتاب ٢٧٠/٣ - ٢٨٠.

<sup>(١١)</sup> الكتاب ٢٧٠/٣.

<sup>(١٢)</sup> الكتاب ٢٨٣/٣، ٢٩٤.

وما زيد في عدة، وعمران فانتبه وعاشرها التركيب هذا ملخص<sup>(١)</sup>

فهو بذلك أضاف علةَ عشرة هي ألف الإلحاق نحو: أرضى، وعلقى حال التسمية بها نحو: هذا علقى، فلا تتون لأنه غير منصرف فلو نكر انصرف، ولو سمي رجل بما فيه ألف الإلحاق الممدودة لانصرف لأنها لا تشبه ألف التانيث الممدودة<sup>(٢)</sup>.

هذه العلة وردت في قول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

فحط في علقى وفي مَكور بين توارى الشمس والنُورِ

هذه العلة جديدة، لم يفتن لها إلا ابن طاهر وابن خروف من بعده وأشار إليها ابن مالك من النحويين.

<sup>(١)</sup> الأشباه والنظائر ٤٠/٢.

<sup>(٢)</sup> شرح عمدة الحفاظ وعدة الالفاظ.

<sup>(٣)</sup> وهو المعاج، انظر ديوانه ٢٣٣.

### مسألة: متصرف لا ينصرف كغدوة وبكرة:

المفعول فيه ثلاثة: الزمان والمكان والحال. فجميع أسماء الزمان مثل: اليوم والليلة وما هو اسم لأخواتها مثل: الساعة والعشية والعتمة وغدوة وغداة وسحر وبكر وضحى وضحوه وضحاء: إذا فتح أوله مد. وظهر وعصر وصبح وظلام ومساء ووهن وموهن. وكذلك تضاعيف اليوم والليلة مثل جمعة وشهر وسنة وعام وحول ومدة وحقب وقرآن وبرهة وسائر أسماء الزمان.

جمع ذلك يكون ظروفًا لجميع الأفعال فتتصب لأنّه مفعول فيه كقولك: خرجت اليوم، وقمت الساعة. وأنا أجيء العشية. وفيه مسائل منها ما لا ينصرف وهو متصرف كغدوة وبكرة.

فالمشهور منع صرفها للعلمية الجنسية كأسامة فيستويان كونهما أريد بهما أنه من يوم معين أو لم يرد بهما التعيين فنقول: إذا قصدت التعميم غدوة وقت نشاط وإذا قصدت التعيين لأسيرن الليلة إلى غدوة (وبكرة في ذلك كغدوة). وإذا أردت بهما بكرة يومك غدوة يومك لم تصرفهما. وإذا كانا نكرتين صرفتهما.

وزعم بعض النحاة<sup>(١)</sup> أنه يجوز أن تقول آتيتك اليوم بكرة وغدوة تجعلهما كضحوة بذلك يكون حكم غدوة الامتناع من الصرف إذا أدتها من يوم بعينه لأنهما معرفتان مؤنثتان. والتعريف والتأنيث إذا اجتمعا منعا من الصرف. فإن نكرتهما ولم تردهما من يوم بعينه صرفتهما. تقول جئتكم يوم الجمعة غدوة ويوم الخميس بكرة. فهاتان معرفتان غير مصروفتين. تقول جئتكم غدوة من الغدوات وبكرة من البكر فتصرف لأنهما نكرتان.

وذهب سيبويه إلى أن " غدوة وبكرة جعلت كل واحدة منهما اسماً للحين، كما جعلوا أم حَبِين اسماً للدابة معرفة. وزعم يونس عن أبي عمرو. وهو قوله أيضاً

<sup>(١)</sup> ومنهم أبو الحسن انظر ارتشاف الضرب ٢/٢٢٧.

وهو القياس أنك إذا قلت: لقيتُه العام، أو يوماً من الأيام، ثم قلت غدوة أو بكرة وأنت تريد المعرفة لم تتوّن<sup>(١)</sup>.

سببويه بذلك يمنع هذه الظروف من الصرف على معرفتها.

ويرى ابن طاهر<sup>(٢)</sup>: "أنهما علمان من معيّن نكرتان من غير معيّن". وعلى هذا تكون علميتها شخصية.

### مسألة: أن المفتوحة الهمزة الساكنة:

تأتي "أن" على وجهين اسم وحرف<sup>(٣)</sup> والاسم على وجهين: ضمير المتكلم مثال ذلك "أن فعلت" سكون النون، والأكثر على فتحها وصلًا. وعلى الإتيان بالالف وقفًا وضمير المخاطب في قولك "أنت وأنت، وأنتما، وأنتم وأنتن" وتكون إن الضمير والتاء حرف خطاب.

والحرف على أربعة أوجه:

الوجه الأول: أن تكون حرفاً مصدرياً ناصباً للمضارع، وتقع في موضعين: أحدهما: في الابتداء فتكون في موضع رفع نحو "وأن تصوموا خير" لكم<sup>(٤)</sup>، "وأن تصبروا خير لكم"<sup>(٥)</sup>.

والثاني: بعد لفظ دال على معنى غير اليقين، فتكون في موضع رفع نحو:

"عسى أن تكرهوا شيئاً"<sup>(٦)</sup> ونصب نحو: "وما كان هذا القرآن أن

يفترى"<sup>(٧)</sup>، وخفض نحو: "من قبل أن يأتي أحدكم الموت"<sup>(٨)</sup>

ومحتملة النصب والخفض نحو: "والذي أطمع أن يغفر لي"<sup>(٩)</sup>.

(١) الكتاب ٢٩٤/٣.

(٢) المساعد على تسهيل الفوائد ٤٩٢/١، ارتشاف الضرب ٢٢٧/٢.

(٣) معني اللبيب ٤١/١.

(٤) البقرة ١٨٤.

(٥) النساء ٢٥.

(٦) البقرة ٢١٦.

(٧) يونس ٣٧.

وأن هذه موصول حرفي بالفعل المتصرف، مضارعاً كان  
كما مرّ أو ماضياً نحو: "لولا أن منّ الله علينا"<sup>(٣)</sup>، أو أمراً  
كحكاية سيبويه "كتبتُ إليه بأن قم".

وقد اختلف في ذلك في أمرين:

أحدهما: كون الموصولة بالماضي والأمر هي الموصولة بالمضارع. وقد  
خالف ابن طاهر<sup>(٤)</sup> في هذا وزعم أنها غيرها بدليلين:

أحدهما: أن الداخلة على المضارع تخلصه للاستقبال، فلا تدخل على غيره  
كالسين وسوف،

والثاني: أنها لو كانت الناصبة لحكم على موضعها بالنصب كما حكم على  
موضع الماضي بالجزم بعد إن الشرطية وأرى أنها ليست هي  
ذاتها الموصولة بالماضي والأمر.

فالجواب على الأول أنه منتقض بنون التوكيد، فإنها تخلصه  
(المضارع) للاستقبال وتدخل على الأمر باطراد واتفاق، وبأدوات  
الشرط فإنها أيضاً تخلصه مع دخولها على الماضي باتفاق.

وعن الثاني: أنه إنما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد  
أن الشرطية لأنها أثرت القلب إلى الاستقبال في معناه. فأثرت  
الجزم في محلّه، كما أنها لما أثرت التخليص إلى الاستقبال في  
معنى المضارع. أثرت التخليص إلى الاستقبال في معنى  
المضارع، أثرت النصب في لفظه.

الثاني: كونها توصل بالأمر.

الوجه الثاني: أن تكون مخففة من الثقيلة فنقع بعد فعل اليقين أو ما ينزل منزلته  
نحو: "عَلِمَ أن سيكون"<sup>(١)</sup>.

(١) المناقرون ١٠.

(٢) الشعراء ٨٢.

(٣) القصص ٨٢.

(٤) مني اللبيب ٤٣/١ والإعراب عن قواعد الإعراب ص ١٤.

والوجه الثالث: أن تكون بمنزلة أي: "وتودوا أن تلکم الجنة" (٢).

والوجه الرابع: أن تكون زائدة ولها موضع.

والذي يحدد معنى "أن" هو استعمالها داخل الجملة فهي لا تصلح للوجوه الأربعة في آن واحد ولكل جملة استعمال يختلف عن الاستعمالات الأخرى.

مسألة: زمان المضارع (٣):

في زمان المضارع (٤) خمسة أقوال:

أحدها: أنه لا يكون إلا للحال. لأن المستقبل غير محقق الوجود، فإذا قلت: زيد يقوم غداً فمعناها ينوي أن يقوم غداً.

الثاني: أنه لا يكون إلا للمستقبل، ولا يكون للحال صيغة لقصره، فلا يسع العبارة لأنك بقدر ما تنطق بحرف من حروف الفعل صار ماضياً (٥). وأرى أن مرادهم بالحال الماضي غير المنقطع لا الآن الفاصل بين الماضي والمستقبل.

الثالث: وهو رأي سيئوبه، ذلك بأن يكون صالحاً لهما حقيقة فيكون مشتركاً بينهما. لأن إطلاقه على كل منهما لا يتوقف على مسوِّغ. وإن كان بخلاف إطلاقه على الماضي فإنه مجاز لتوقفه على مسوِّغ. وذهب إلى أن السنين تخلصه للاستقبال.

الرابع: أنه حقيقة في الحال، مجاز في الاستقبال.

(١) المزمل ٢٠.

(٢) الأعراف: ٤٣.

(٣) معنى المضارع: المشابهة: يقال ضارعه وشاهته وشاكلته وحاكته: إذا صرت مثله وأصل المضارعة تقابل السخيلين على ضرع الشاة عند الرضاع، يقال: تضارع السخلان إذا أخذ كل واحد عمله من الضرع. ثم اتسع فقيل لكل متشابهين متضارعين. فاستقامة اذن من الضرع. والمراد أنه ضارع الأسماء: أي شابهها في أكلة من الزوائد الأربع. وهي الحمزة والنون والتاء والياء. فأعرب بذلك. انظر: معجم المصنف ١/١٨، شرح المفصل ٦/٧.

(٤) معجم المصنف ١/١٨.

(٥) معجم المصنف ١/١٨.

والخامس: عكسه. هو قول ابن طاهر<sup>(١)</sup>، إذ قال: أن أصل أحوال الفعل أن يكون منتظراً ثم حالاً. ثم ماضياً، فالمستقبل أسبق فهو أحق بالمثل.

وأرى أنه لا يلزم من سبق المعنى سبقية المثال. وأن زمن المضارع حقيقة في الحال. مجاز في الاستقبال بدليلين حملة على الحال عند التجرد من القرائن. وهذا شأن الحقيقة ودخول السين عليه لإفادة الاستقبال ولا تدخل العلامة إلا على الفروع كعلامات التثنية والجمع. والتأنيث وأشار إلى ذلك السيوطي ت (٩١١ هـ) في همع الهوامع والأشباه والنظائر<sup>(٢)</sup>.

#### مسألة: الفصل بين (إذن) ومعمولها.

اشتراط لـ (إذن) حتى تنصب الفعل المضارع تصديرها. واستقباله واتصالهما. واختلف في انفصالهما على أوجه:

الأول: لا يجوز الفصل بين (إذن) ومنصوبها إلا إذا كان الفاصل القسم المحذوف الجواب أو بـ (لا) النافية نحو قول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

إذن والله نرميهم بحرب لا تتركني منهم شطيراً

وقوله تعالى: " وإذا لا يؤتوا "<sup>(٤)</sup> - في قراءة من نصب.

الثاني: جواز الفصل بينهما بالظرف ولا أرجح ذلك لعدم وروده أو سماعه.

الثالث: جواز الفصل بينهما بمعمول الفعل نحو: (إذن زيداً أكرم) و(إذن فيك أرغب) ولا أستصيغ هذا الجواز لأن الأذن ترغّب عنه.

استصلح سيبويه المذهب الأول حيث قال: "ولا تفصل بين شيء مما ينصب الفعل وبين الفعل سوى إذن. لأن إذن أشبهت أرى. فهي في الأفعال بمنزلة أرى

<sup>(١)</sup> مع الهوامع ١٨/١. ارتشاف الضرب ٣/٣ و ٥/٣.

<sup>(٢)</sup> مع الهوامع ١٨/١. الأشباه والنظائر ٢٦٤/١ - ٢٦٥.

<sup>(٣)</sup> لرؤية انظر ارتشاف الضرب ٣٩٧/٢.

<sup>(٤)</sup> النساء ٥٣.

في الأسماء. وهي تلغي وتقدم وتؤخر. فلما تصرف هذا التصرف اجترعوا على أن يفصلوا بينها وبين الفعل باليمين<sup>(١)</sup>.

**الرابع:** وهو مذهب ابن طاهر<sup>(٢)</sup> حيث أجاز الفصل بينهما بالدعاء والنداء نحو: (إذن يا زيد أحسن إليك). و (إذن يغفر الله لك يدخلك الجنة). وأرى أن الفصل بين إذن ومعمولها غير جائز لضرورة الموقف لأنه يشرّد السامع ولا يفيد معنى جديداً.

#### مسألة: "إذن" أعمالها في الفعل المضارع المعرب:

إذن في معناها الجواب والجزاء<sup>(٣)</sup> وهي حرف بسيط. يرى الكوفيون أنها ظرف. وهو (إذن) ألحقه التنوين ونقل إلى الجزائية فبقي منه معنى الربط والسبب.

وأصلها (إذا جئتني أكرمك). حذف ما تضاف إليه إذا وعوض منها التنوين كما عوضوا في حينئذ. وحذفت الألف لالتقاء الساكنين. وذهب الخليل<sup>(٤)</sup> إلى أنها حرف مركب من (إذ وأن) وغلب عليها حكم الحرفية، ونقلت حركة الهمزة إلى الذال وحذفت، والتزم هذا النقل.

فإذا قال أزورك قلت: إذا أزورك فكأنك قلت حينئذ زيارتي واقعة.

ولعمل إذن أحوال:

**أولاً:** إن تأخرت في المضارع فلا عمل فيه نحو: أكرمك إذن.

**ثانياً:** وأن تقدمت والمضارع حال، فلا عمل لها فيه أيضاً.

**ثالثاً:** وأن توسطت ولم يفتقر ما قبلها إلى ما بعدها افتقاراً لا بد منه، وذلك

بأن تقدمها حرف عطف وكان ما بعدها معطوفاً على ما له محل من

الإعراب فلا عمل لها كذلك. نحو: (زيد يقوم وإذن يكرمك) إذا

(١) الكتاب ١٢/٣-١٣.

(٢) ارتشاف الضرب ٣٩٧/٢.

(٣) الكتاب ٢٣٤/٤.

(٤) ارتشاف الضرب ٣٩٦/٢.

جعلته معطوفاً على الخبر وإن تزرنى أزرِك وإذن أحسن إليك إذا جعلته معطوفاً على الجزاء، أو على ما ليس له محل من الإعراب.

**رابعاً:** وإذا وليها مستقبل فالنصب في المضارع المعرب. وحكى عيسى بن عمر أن بعض العرب يلغيها<sup>(١)</sup> ووافقه البعض<sup>(٢)</sup> على ندور هذه اللغة.

ويرى سيبويه<sup>(٣)</sup>: أن إذن تنصب الفعل بعدها في حال كان سيقع أي يدل على مستقبل كذلك إذا كان الفعل في حال لم ينقطع. كأن تقول (إذن يضربك) إذا أخبرت أنه في حال ضرب لم ينقطع. ويرى ابن طاهر<sup>(٤)</sup> جواز الرفع إذا وليها مستقبل. مبرراً ذلك أنه فعل حال لا مستقبل.

وعندي، أن الذي ذهب إليه ابن طاهر هو الصواب لأن ما ورد من نصب في هذه الحال لم يرد سماعه عند العرب إلا نادراً<sup>(٥)</sup>. ومع ذلك فتجوز الرفع أولى.

#### مسألة: إذا الفجائية:

اختلف النحويون في "إذا" الفجائية على أربعة أقوال: **الأول:** هي حرف<sup>(٦)</sup> ويدل له كسر همزة "إن" بعدها في نحو قولك: دخلت فإذا إن علياً خطيب، بكسر "إن" لأن "إن" لا يعمل ما بعدها فيما قبلها. وكذا في قول الشاعر<sup>(٧)</sup>

وكننت أرى زيداً كما قيل سيداً إذ إنَّه عبد القفا واللهازم

<sup>(١)</sup> ارتشاف الضرب ٣٩٦/٢.

<sup>(٢)</sup> ومنهم أحمد بن يحيى، انظر ارتشاف الضرب ٣٩٦/٢.

<sup>(٣)</sup> الكتاب ٢٣٤/٤.

<sup>(٤)</sup> ارتشاف الضرب ٢٩٦/٢.

<sup>(٥)</sup> ارتشاف الضرب ٣٩٦/٢، الكتاب ٢٣٤/٤.

<sup>(٦)</sup> هم الموامع ٢٧٠/١.

<sup>(٧)</sup> البيت من أبيات سيبويه التي لا يعرف قائلها ١٤٤/٣ وروي البيت في المختضب ٣٥١/٢، انظر معجم شواهد النحو الشعرية ٢٧٧٨

ص ٣٥١. والدرر ١١٥/١ بفتح آله مما يضعف الاحتجاج به والمجم ١٣٨/١ والخزانة ٣٠٣/٤.

والظروف لا تقع إن مكسورة بعدها، فلا تقول: عندي إن زيداً قائم، بالكسرة بل يجب الفتح<sup>(١)</sup> بذلك تكون إذا حرف لا محل له من الإعراب. وما بعدها جملة اسمية من مبتدأ وخبر.

**الثاني:** هي ظرف مكان. قال المبرد: "فأما إذا التي تقع للمفاجأة فهي التي تسد مسد الخبر. والاسم بعدها مبتدأ. وذلك قولك: جئت فإذا زيد. وكلمتك فإذا أخوك وتأويل هذا جئت ففاجأني زيد، وكلمتك ففاجأني أخوك"<sup>(٢)</sup>.

واستدل أصحاب هذا المذهب، بوقوعها خبراً عن الجثة، في نحو: خرجت فإذا زيد. فتتوب إذا مناب بالحضرة. فكان التقدير في " خرجت فإذا زيد: بالحضرة زيد.

ويختلف إعراب إذا باختلاف أحوال الكلام<sup>(٣)</sup>.

وهذا لا يطرد في جميع أحوال الكلام وأوضاع " إذا " الفجائية، إذ لا معنى لقولك: فبالمكان السبع بالباب. في تأويل قولهم: خرجت فإذا السبع بالباب<sup>(٤)</sup>.

وكذلك جعل إذا ظرفاً بمعنى الحضرة ؛ فاسد من حيث إنها كان يجوز تقديم "بالحضرة" وتأخيرها، ولزوم تقديم إذا في كل الكلام تكون فيه للمفاجأة دليل على الفساد<sup>(٥)</sup>. ومن حيث إنها لو كانت ظرفاً لم يكن لها موجب للبناء. كما كان هذا في غير المفاجأة. وهو إضافتها على الجملة ولا جملة هنا تتم بها<sup>(٦)</sup>.

**الثالث:** أنها ظرف زمان. وهذا ما اختاره ابن طاهر<sup>(٧)</sup>، وعليه أفلا يجوز أن تقع "إذا" خبراً عما بعدها، وردّ بأن ظروف الزمان لا تكون خبراً عن الجثة.

(١) المساعد على تسهيل الفوائد.

(٢) المتقضب ١٧٨/٣.

(٣) الجني الداني ٣٧٤ - ٣٧٥.

(٤) شرح كتاب الكافية ١٠٣/١.

(٥) معني اللبيب ٨٨/١.

(٦) معني اللبيب ٨٨/١.

(٧) ارتشاف الضرب ٢٤٠/٢. والجني الداني ٣٧٤.

وأجابوا عن ذلك بتقدير حذف مضاف. كأن تقول في نحو، خرجت فإذا الأسد على تقدير، فإذا حضور الأسد، وأجازوا أن يكون الخبر محذوفاً. وإذا ظرف لذلك الخبر غير ساد مسدود، أي ففي ذلك الوقت السبع بالباب<sup>(١)</sup>. فحذفت بالباب لدلالة قرينة دلت عليه، ويجوز أن يكون ظرف الزمان مضافاً إلى الجملة الاسمية. وعامله محذوف، أي ففاجأت وقت وجود السبع بالباب<sup>(٢)</sup>.

الرابع: أنها بمعنى الفعل "فاجأني" فيكون الأسد في قولك: خرجت فإذا الأسد قائم فاعلاً بها، لأنها في موضع فعل<sup>(٣)</sup>.

ورد ذلك من وجهين: الأول أن الجملة تأتي بعدها تامة، كقوله تعالى: "فإذا هو خصيم مبين"<sup>(٤)</sup> فلا يصح هنا تقدير فاجأني هو خصيم مبين وكذا في قام زيد قائم.

والثاني أن إذا حرف والمقدر في موضعه جملة من فعل ومفعول ولا يكون حرف في معنى فعل ومفعول<sup>(٥)</sup>.

وظاهر كلام سيبويه أنها ظرف زمان<sup>(٦)</sup> على مذهب ابن طاهر، رغم اعتقادي بضعفه لأنهم اضطروا إلى تأويل مضاف أو تقدير الخبر محذوفاً، و"إذا" ظرف له. وأرجح حرفيتها لعدم المغالاة في التأويل والتكلف.

#### مسألة: الجملة الاسمية بعد لو.

"لو" خاصة بالفعل، وقد يليها أولاً: اسم مرفوع معمول لمحذوف يفسره ما بعده، كقولهم "لو ذات سوارٍ لطمنتي"<sup>(٧)</sup>، وقول عمر رضي الله عنه "لو بغيرك قالها يا أبا عبيدة"<sup>(٨)</sup>، وقول الشاعر<sup>(٩)</sup>:

<sup>(١)</sup> معنى اللبيب ٨٨/١.

<sup>(٢)</sup> شرح كتاب الكافية ١٠٣/١ - ١٠٤.

<sup>(٣)</sup> رصف المباني ٦١.

<sup>(٤)</sup> سورة يس: ٧٧.

<sup>(٥)</sup> رصف المباني: ٦٢.

<sup>(٦)</sup> هم الموامع ٢٠٧/١. الجنى الداني ٣٧٤.

<sup>(٧)</sup> جمع الأمثال ١٢٢/٢ و ١٥٢. قاله حاتم الطائي حين لطمته جارية وهو مأسور، ومعناه كما في جمهرة الأمثال ١٧٤ "لو كانت

ذات غنى وهيبة بلبي أخف".

لو غيركم علق الزبير بحبله أدى الجوار إلى بني العوام

ثانياً: اسم منصوب كذلك، نحو: "لو زيدا رأيت أكرمتة".

ثالثاً: خبر لكان محذوفة نحو قوله<sup>(٣)</sup>:

لا يأمن الدهر ذو بغي ولو ملكاً جنوده ضاق عنها السهل الجبل

رابعاً: اسم هو في الظاهر مبتدأ وما بعده خبر نحو قوله<sup>(٤)</sup>:

لو بغير الماء حلقي شرق كنت كالغصن بالماء اعتصاري

ونحو قوله<sup>(٥)</sup>:

لو في طهية أحلام لما عرضوا دون الذي أنا أرميه ويرميني

واختلف منه. فقل: محمول على ظاهره وإن الجملة الاسمية وليتها شذوذاً.

وقال الفارسي<sup>(٦)</sup> هو من النوع الأول. والأصل لو شرق حلقي هو شرق فحذف

الفعل أولاً والمبتدأ آخرأ. وقل: لحن. لأنه لا يمكن التقدير كما في قوله<sup>(٧)</sup>:

ولو قلم ألقيت في شق رأسه من السقم ما غيرت خط كاتب

اتفق سيبويه مع ابن طاهر حين قال<sup>(٨)</sup>: "وتقول لو أنه ذاهب لكان خيراً له،

فإن مبنية على (لو) كما لو كانت مبنية على (لولا)، كأنك قلت: لو ذاك، ثم جعلت

أن وما بعدها في موضعه. فهذا تمثيل وإن كانوا لا يبنون على "لو" غير "أن"، كما

<sup>(١)</sup> صحيح البخاري (كتاب الطب باب الطاعون) وفي صحيح مسلم (كتاب السلام باب الطاعون) وفي الطبري سنة ١٧هـ. أنظر مغني اللبيب ص ٣٥٣.

<sup>(٢)</sup> الشاهد لجرير في السيوطي ٢٢٥ والكامل ١٦٤/١ والأصول ٢٠٦/١ والدرر ٨١/٢ وبلا نسبة في المقتضب واللامات ١٣٧ والممع ١٠٦٦/٢، انظر معجم شواهد النحر الشعرية الشاهد ٢٧٥٥ ص ٦٤١.

<sup>(٣)</sup> الشاهد بلا نسبة في السيوطي ٢٢٥ وشرح التصريح ١٩٣/١ والعيني ٢٥٠/٢ والمغني ٢١٢/١ انظر معجم شواهد النحر الشعرية ١٩١٥ ص ٥٢٢.

<sup>(٤)</sup> الشاهد لعدي بن زيد في ديوانه ٩٣ وسيبويه ٤٦٢/١ والأغاني ٥٣٢/٢ والحجوان ١٣٨/٥ وبلا نسبة في المعجم.

<sup>(٥)</sup> الشاهد لجرير في ديوانه ٥٥٨ والسيوطي، انظر مغني اللبيب ص ٣٥٦.

<sup>(٦)</sup> مغني اللبيب ٣٥٤ والخزانة ٨٩، ٥١١.

<sup>(٧)</sup> شرح ديوان المتنبي ١٠٧/١ وقد أهمل السيوطي على عادته في ترك شعر المولدين ٢٢٦، انظر مغني اللبيب ص ٣٥٥.

<sup>(٨)</sup> الكتاب ١٢١/٣.

كانت تسلم في قولك بذئ تسلم في موضع اسم، ولكنهم لا يستعملون الاسم لأنهم مما يستغنون بالشئ عن الشئ حتى يكون المستغنى عنه مسقطاً.

واستشهد سيبويه بقول الله تعالى: " قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي إذا لأمسكنم خشية الإنفاق "(١).  
وقول الشاعر (٢):

لو بغير الماء حلقي شرق كنت كالغصان بالماء اعتصاري

إذ قال ابن طاهر (٣) في هذا: " الجملة الاسمية بعد "لو" وضعت موضع الجملة الفعلية شذوذاً".

وأرى صحة ما رآه ابن هشام (٤) في المغني على رواية "قلم" في البيت:  
ولو قلم ألقيت في شق رأسه من السقم ما غيرت من خط كاتب (٥)

على نصب "قلم" ورفع، والنصب أوجه بتقدير ولو لابت قلم كما يقدر في نحو "زيداً" حسبت عليه " والرفع بتقدير فعل دل عليه المعنى، أي: ولو حصل قلم، أي: ولو لو بس قلم، كما قالوا في قول الشاعر (٦):

إذا ابن أبي موسى بلالاً بلغته فقام بنصل بين وصليك جازر

فيمر رفع ابناً، إن التقدير إذا بلغ، وعلى الرفع فيكون ألقيت صفة لقلم، ومن الأول تعليلية على كل حال متعلقة بألقيت، لا بـ (غيرت) لوقوعه في خبر ما النافية وقد تعلق بـ "غيرت"، ومثل ذلك يجوز.

(١) الإسرائ ١٠٠.

(٢) انظر الصفحة السابقة.

(٣) خزنة الأدب ٥١٠/٨.

(٤) المغني ٣٥٥.

(٥) انظر الصفحة السابقة.

(٦) البيت لذي الرمة، الديوان ٢٥٣ وسيبويه ٤٢/١ والرواية فيهما لبلال والخزانة ٤٥٠/١. والخطاب في البيت للناقة، انظر المغني ٣٥٦. وبلال هو بلال ابن أبي موسى الأشعري وهو أمير البصرة.

### مسألة: استعمال اسم الفاعل مع المركب من العدد:

إذا جاوزت العشرة من العدد فقد أجاز النحويون أن يستعمل اسم الفاعل مع المركب منه - العدد-. فنقول: رابع عشر ثلاثة عشر ببناهما وإضافة المركب الأول إلى الثاني، ونقول: رابع ثلاثة عشر بحذف العقد الأول وإعراب اسم الفاعل وإضافته إلى المركب الثاني وذلك قياس. ومنهم من يجيزه ويشقه من لفظ النيف فيقول: هذا ثمان أحد عشر، وثالث اثني عشر وينون ".  
وذهب بعضهم<sup>(١)</sup> إلى عدم جواز ذلك.

ومنهم من قال<sup>(٢)</sup>: العرب إنما تشق من العقد الأول فلا تركيب ومنه اشتقت ثالث عشر ثلاثة عشر، اشتقت ثالث من ثلاثة عشر ثم ركبته بعد مع عشر.  
أجاز سيبويه في الكتاب استعمال اسم الفاعل مع المركب من العدد قياساً حيث قال<sup>(٣)</sup>: " تقول ثالث عشر ثلاثة عشر ونحوه وهو القياس ولكنه حذف استخفاً". سيبويه حمل على ثاني اثنين. ثالث اثني عشر ففاس المركب كالمضاف.

وافق ابن طاهر<sup>(٤)</sup> سيبويه في إجازة ذلك سماعاً. حيث قال: " أجاز ثاني ثلاثة عشر على إجازة أبي الحسن ثاني واحد.  
أرتضي ما رآه سيبويه وابن طاهر في جواز استعمال اسم الفاعل مع مركب العدد، لأنّ لا قاعدة نحوية تمنع ذلك ولا خلاف في إعراب حال دونه.

<sup>(١)</sup> منهم الأخفش والمبرد والمازني انظر ارتشاف الضرب ٣٧٤/١.

<sup>(٢)</sup> وهو ابن الباذل انظر ارتشاف الضرب ٣٧٤/١.

<sup>(٣)</sup> الكتاب ٥٦١/٣.

<sup>(٤)</sup> ارتشاف الضرب ٣٧٥/١.

الفصل الثاني  
آراءه اللغوية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

## الفصل الثاني آراءه اللغوية

مسألة: تفسير "شر" في قوله تعالى: "أَنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الصَّمُّ الْبَكْمُ" (١):  
اختلف اللغويون في تفسير لفظ شر ومعناه في قوله تعالى: (إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الصَّمُّ الْبَكْمُ) على أقوال:

أحدها: أن تكون (شر) هنا بمنزلة: لي فلان شر وتكون لغير التفضيل ويكون المعنى: شر الدواب الصم. ويكون بمنزلة: "خُلِقَ الإنسان من عجل" (٢) على جهة الاتساع وهو كثير في كلام العرب. وهو هنا أقرب من جهة اللفظ (٣).

الثاني: أن تكون (أفعل) التي للتفضيل، وتكون بمنزلة ما حكاه سيبويه (٤): "إِنَّ خَيْرًا مِنْكَ زَيْدٌ"، فأخبر بالمعرفة عن النكرة، لأن في النكرة تخصيصاً وأفعل للتفضيل إضافتها تكون غير محضة. "ألا ترى أنك تقول: مررت بأفضل الناس" (٥) وهو أقرب من جهة المعنى. وقد تضاف على جهة التعريف.

الثالث: ذلك موضوع موضع صبره وغفرانه في الآية الكريمة: "وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُور" (٦)، فكان الأصل إن صبره وغفرانه فعله ثم وضعت (ذلك) موضع فعله فلا يحتاج إلى ضمير محذوف وهو رأي ابن طاهر (٧).

(١) الأنفال ٢٢.

(٢) الأنبياء ٣٧.

(٣) انظر البسيط في شرح جمل الزجاجي ٥٧٠/١.

(٤) الكتاب ٧/٢.

(٥) البسيط ٥٧٠/١.

(٦) الشورى ٤٣.

(٧) البسيط ٥٧٠/١.

وقد ارتضيت ردّ صاحب البسيط حين قال ردّاً على ابن طاهر:  
"هذا القول ليس بمحقق لأنّ ذلك إشارة فلا بدّ أن تكون الإشارة  
إلى الفعل إذا كان كذلك"<sup>(١)</sup> فلا بدّ من تقدير ضمير محذوف.

#### مسألة: "كذا" لمطلق العدد.

ذهب النحويون إلى أنّ هذه الأداة تدرج في باب الكنايات، فهي كناية عن عدد  
مبهم بمنزلة كم، يقال: لي عليه كذا وكذا درهمًا. إذا أراد إيهام العدد كنى عنه بـ  
"كذا" كما يكون عن الأعلام بفلان<sup>(٢)</sup>.

وفي معناها أقوالٌ عند النحويين<sup>(٣)</sup> من ذلك:

أولاً: أنها للتكثير، بمنزلة كم الخبرية<sup>(٤)</sup>.

كـم كائنٌ وكذا وينتصب تمييز ذين أو به صلٍ من تُصب

وتابعه ابنه، فقال: كائِن، وكذا، مثل (كم) الخبرية في الدلالة  
على تكثير العدد<sup>(٥)</sup> وإن الذي يظهر أنها لم توضع للتكثير ولا دلالة  
فيها على التكثير اتفاقاً<sup>(٦)</sup> والذي دعاه إلى ذلك أن سيبويه شبهها بـ  
(كم) الاستفهامية<sup>(٧)</sup> وهي بمنزلة الأحد عشر وأخواتها وليس هذا  
بشيء، لأنها إنما شبهت بها في نصب التمييز، لا في المعنى.

الثاني: أنها لمطلق العدد قليلاً كان أو كثيراً. فتقول له عندي كذا درهمًا  
وله عندي كذا وكذا درهمًا.

<sup>(١)</sup> البسيط ٥٧٠/١.

<sup>(٢)</sup> شرح المفصل ١٢٦/٤.

<sup>(٣)</sup> الأشباه والنظائر ٢٨٦/٧.

<sup>(٤)</sup> ألفية ابن مالك ٥٥.

<sup>(٥)</sup> ألفية ابن مالك لابن الناطم ٢٩٢.

<sup>(٦)</sup> شرح كتاب الكافية ١٠١/٢.

<sup>(٧)</sup> الكتاب ١٧٠/٢.

وظاهر كلام سيبويه أنها لمطلق العدد. فإنه قال: "هذا باب ما جرى مجرى كم في الاستفهام، وذلك قولك كذا وكذا درهماً. وهو مبهم في الأشياء بمنزلة كم وهو كناية العدد..."<sup>(١)</sup>.

كما يرى ابن طاهر -أيضاً- أنها لمطلق العدد. وهذا ما أراه لأننا نستطيع أن نكني بها عن واحد وعن اثنين<sup>(٢)</sup> والسياق هو الذي يحدد المعنى.

مسألة: (من) إذا اتصلت مع ما فهي مرادفة ربّما:

(من) حرف جر يأتي على خمسة عشر وجهاً.

ابتداء الغاية، والتبعية وبيان الجنس، والتقليل والبذل، ومرادفة عن، ومرادفة الباء، ومرادفة في، وموافقة عند، ومرادفة على، والتتصيص على العموم، وتوكيد العموم وهي في الأخيرين زائدة.

وتأتي مرادفة لـ"ربما" إذا اتصلت بما في قول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

وإنما لما نضرب الكبش ضربة على رأسه تلقى اللسان من الفم

وهذا رأي ابن طاهر<sup>(٤)</sup> وقد وافق فيه سيبويه حيث قال<sup>(٥)</sup>: "فتكون ما مع من بمنزلة كلمة واحدة نحو: "ربّما" ووضح النحويون هذا الرأي عندما قالوا ونقول إني مما أفعل، على معنى ربّما أفعل، مستشهدين بالبيت السابق.

وأرى أن (من) فيها ابتدائية وما مصدرية، لأنّ الغالب على من الابتداء في الغاية الزمانية أو المكانية بدليلين "من أول يوم"<sup>(٦)</sup> إلا إذا احتملت ربّ معنى التكرير فقط لدلالة البيت على التفاخر والتعظيم.

<sup>(١)</sup> الكتاب ١٧٠/٢.

<sup>(٢)</sup> ارتشاف الضرب ٣٨٩/١، الأشباه والنظائر ٢٨٦/٧. حاشية الصبان ٨٤/٤.

<sup>(٣)</sup> الشاهد لأي حية النعمري في الشنمري ٤٢٠/١ والدرر ٨/٢ والرد على النحاة ١٤٣ والسيوطي ٢٤٥ والخزانة ٢٨٢/٤ وأما ابن الشجري ٢٤٤/٢ وبلا نسبة في الجمع ١٣/٢ والمقتضب ١٧/٢ انظر معجم شواهد النحو الشعرية د. حنا حداد الشاهد

٢٧٥٩ ص ٦٤١.

<sup>(٤)</sup> مغني اللبيب ٤٢٤. خزانة الدب ٢٣٢/١، ارتشاف الضرب ٤٤٣/٣.

<sup>(٥)</sup> الكتاب ١٥٦/٣.

<sup>(٦)</sup> التوبة ١٠٨.

### مسألة: بين دلالة كم الاستفهامية وكم الخبرية.

اختلف النحويون في دلالة كم الاستفهامية وكم الخبرية. فرأوا أن الاستفهامية لا تدل على تكثير بينما تدل الخبرية عليه<sup>(١)</sup> وهي نظير ربّ في التقليل<sup>(٢)</sup>. وجاء عن سيبويه أن لـ "كم" موضعين: أحدهما للاستفهام. وهو حرفُ المستفهم به بمنزلة كيف وأين، والموضع الآخر: الخبر ومعناها معنى ربّ<sup>(٣)</sup>، فهو بذلك اختارها للتقليل وخالف بعض النحاة<sup>(٤)</sup>.

رأى ابن طاهر وتلميذه ابن خروف أن كم الاستفهامية تدل على كثير، كذلك الخبرية<sup>(٥)</sup> مخالفين سيبويه.

وأرى أن السياق هو الذي يحدد دلالة كل من كم الاستفهامية والخبرية، فقد يدل المبهم عند السؤال عليه على تكثير أو تقليل ويدل الخبر الذي جاءت به الخبرية على كمية ذلك الشيء المادية أو المعنوية.

(١) حاشية الصّبان ٨٤/٣.

(٢) الأصول في النحو ٣١٧/١.

(٣) الكتاب ١٥٦/٢.

(٤) منهم المبرد انظر ارتشاف الضرب ٣٧٩/١.

(٥) شرح الأشموني ٦٣٦/٣، ارتشاف الضرب ج ١/ ٣٧٩.

## الفصل الثالث

### آراءه الصرفية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

## الفصل الثالث

### آراءه الصرفية

#### مسألة: إبدال الواو المشددة همزة.

ورد عن العرب إبدال بعض الحروف من بعضها، فلهمزة أبدلت وجوبا وجوازا ومما اختلف فيه النحويون ابدالها من الواو العارضة نحو: أخشوا الله، أو الواو التي يمكن تخفيفها بالإسكان ك"تور وسور" جمع نوار وسوار أو الزائدة ك"هي" في الترهوك<sup>(١)</sup>.

أو الواو المشددة نحو: تعوذ.

فمنهم من يجيز الهمز ومنهم من يمنع إلا ما جاء منه قراءة شاذة. سيبويه<sup>(٢)</sup> لم يجره في كتابه بينما أجاز ذلك ابن طاهر<sup>(٣)</sup> فيقول تعوذ ولا أرى ضيراً من إبداله إذا كانت لغة مسموعة.

#### مسألة: أصل صيغة فعلا وفعلاء.

إذا كان في آخر الكلمة همزة أو نون بينها وبين الفاء حرف مشدد نحو: سلاء وقتاء وزمان. أو حرفان أحدهما لين نحو: زيزاء وشيطان، احتمل أن يكون الآخر من الهمزة والنون أصلاً وأحد المضعفين أو اللين زائداً واحتمل العكس<sup>(٤)</sup>.

وحسبي هنا أن زيادة النون بعد ألف لا يشترط في زيادتها إلا أن يكون قبل الألف حرفان وأن لا يكون من باب (جنحان)<sup>(٥)</sup> إلا إن دلّ دليل على الأصل فيعتبر

<sup>(١)</sup> الترهوك: مشية فيها نموج، انظر مادة ترهك في لسان العرب.

<sup>(٢)</sup> الكتاب ٣/٣٣١.

<sup>(٣)</sup> ارتشاف الضرب ١/١٢٦.

<sup>(٤)</sup> ارتشاف الضرب ١/١١٢.

<sup>(٥)</sup> المتع ١/٢٥٨.

ويتعين الحمل على قلة النظير في نحو غوغاء<sup>(١)</sup> غير مصروف وإن صار من باب سلس.

فلو جعلناه مثل غوغاء المصروف لرتبناه مع الصرف مع غير سبب فهما مادتان ثنائية ورباعية من باب المضعف كـ"مقام". فوزن الممنوع من الصرف فعلاء والمصروف فعلا حروفه كلها أصول.

قال سيبويه<sup>(٢)</sup>: "ولا نعلم في الكلام على مثال فعلا إلا المضاعف من بنات الأربعة الذي يكون الحرفان الآخران منه بمنزلة الأولين. وليس في حروفه زوائد، كما أنه ليس من مضاعف بنات الثلاثة - نحو: رددت، - زيادة، ويكون في الاسم والصفة؛ فالاسم نحو الزلزال والجرجار، والصفة نحو: الصلصال والقسقاس ولم يلحق به شيء."

وزعم ابن طاهر<sup>(٣)</sup> أنه ملحق بقلقال فهو عنده ثلاثي الأصل علماً بأنه قال: يلحق بالمضاعف شيء<sup>(٤)</sup>.

وأرى أن هذا من باب المضاعف، وحروفه أصلية وليست زوائد ولا ملحق بقلقال.

<sup>(١)</sup> المنصف ١٧٦/٢.

<sup>(٢)</sup> الكتاب ٢٩٤/٤ - ٢٩٥.

<sup>(٣)</sup> ارتشاف الضرب ١١٣/١.

<sup>(٤)</sup> ارتشاف الضرب ١١٣/١.

## الخاتمة

وبعد، فـ"محمد بن أحمد بن طاهر" المشهور بـ "الخدب" عالم من علماء الأندلس ومن جهازة علماء المشرق في عصره، درس النحو ودرّسه، فهو بذلك نحوي بارع أصيل، له من الكتب ما يشهد بذلك، أما أبناء عصره واستفاد من سابقه غار على العربية فاشتهر بها.

أشير في نهاية هذا البحث إلى الأمور التالية:

- لم يكن "الخدب" ظلاً لسالفه أو تابعاً يتقبل الرأي دون معالجة مستفيضة وتمحيص ونقد علمي دقيق. فهو يذكر المسألة النحوية أو الصرفية أو اللغوية ويقبلها على وجوها ويسوق آراء أئمة النحو وشيوخ اللغة في فكره لينفذ إلى رأي يرتضيه. فعّل العالم الأمين الحريص على ذكر الحقيقة غير مبال بعدها إن خالف فيما ذهب إليه غيره من اللغويين والنحاة أو وافقهم.

فلا نراه مقلداً لغيره من النحويين بل أراد أن تكون له هويته الخاصة وشخصيته النحوية الواضحة، وهذا يتضح من آرائه التي تفرد بها كراهيه في نون المثني وجمع المذكر السالم ، وعمله المانعة من الصرف وإجازة التنازع في السببي المرفوع وغيرها.

- اعتمد ابن طاهر على الأصول التي قام عليها نحونا العربي وأهمها السماع والقياس والعلة والعامل. لكننا نجد اهتمام ابن طاهر قد انصب على السماع أكثر من الأصول الأخرى نحو : مسألة مفاد (رب) وغيرها ، فهو يبرهن على رأيه من مكنوز العرب الشعري أو النثري ويعتمد عليه جلّ الاعتماد .

- يمثل ابن طاهر من خلال مؤلفاته- عصره في كثرة الشروح على كتب السلف في النحو ، فنجد مصنفاته اعتمدت على "الكتاب" لسيبويه و"الإيضاح" للفارسي و"معاني القرآن" للفراء فقد شرح ووضح الغامض ثم أضاف من فكره ونهجه ما ارتضاه .

- وافق ابن طاهر معلمه الأول سيبويه في كثير من الآراء والمسائل، بل كان يعدّ رأي سيبويه -أحياناً- قولاً مسلماً به يعيده ليذكر رأيه أو ليبهرن عليه، نجد ذلك في أهم المسائل التي ناقشناها مثل "البناء للمفعول من كان" و"فتح همزة إنّ وكسرها" و"حذف مفاعيل ظنّ لغير دليل" .
- أضاف علماء الأندلس للمكتبة العربية شروحات وتعليقات نادرة ظهر فيها صفاء الذهن والفتنة لكنهم لم يشكّلوا مدرسة نحوية لها أصولها وأسسها، لأن مكتبتهم اعتمدت على المزج بين الآراء والتأويل، وقد يكون ابن طاهر-على هذا- من مدرسة هي امتداد للمدرسة البغدادية .

## المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- الإتيقان في علوم القرآن:
- جلال الدين السيوطي (ت ٩١١) - شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط ٣، ١٩٥١م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب.
- أبو حيان الأندلسي ت (٥٧٤٥هـ)، تحقيق: د. مصطفى أحمد النحاس، ط ١.
- كتاب الأشباه والنظائر:
- جلال الدين السيوطي (ت ٩١١)، راجعه وقدم له: د. فايز ترحيني، دار الكتاب العربي، ط ١، ١٩٨٤م.
- الإعراب عن قواعد الإعراب:
- ابن هشام الانصاري (ت ٧٦١)، تحقيق: د. علي فودة نبيل، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، ط ١، ١٩٨١م.
- الأعلام:
- خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ت ط ٥، ١٩٨٠م.
- كتاب الاقتراح في علم أصول النحو:
- جلال الدين السيوطي (ت ٩١١)، الناشر: دار المعارف، سوريا، حلب.
- ألفية ابن مالك في النحو والصرف:
- محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٨٥م.
- إنباه الرواة على أنباء النحاة:
- الوزير جمال الدين القفطي (ت ٦٤٦)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٥٠م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف:
- أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧)، تحقيق: محمد محيي الدين، دار الفكر.

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:
- ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار - إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط ٦، ١٩٦٦م.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي:
- ابن ربيع عبيد الله بن أحمد القرشي، ت (٦٨٨هـ)، ت. د. عياد عبيد، دار الغرب الإسلامي.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة:
- جلال الدين السيوطي (ت ٩١١)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط ٢، ١٩٧٩م.
- البلغة في تاريخ أئمة اللغة:
- مجد الدين الفيروز آبادي (ت ٨١٧)، تحقيق: محمد المصري، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٧٢م.
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام:
- شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، (٧٤٨هـ) ت. د. عمر عبد السلام تدمري،
- التبصرة والتذكرة:
- أبو محمد، علي بن اسحاق الصيمري، تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى، دار الفكر بدمشق، ط ١، ١٩٨٢م.
- تلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد:
- ابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ) ت. د. عباس مصطفى الصالحي، جامعة بغداد، دار الكتاب العربي، ط ١.
- تذكرة الحفاظ:
- الإمام أبو عبد الله الذهبي (ت ٧٤٨)، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان.

- تذكرة النحاة:

أبو حيان محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي (٥٧٤٥هـ)، ت. د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت.

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد:

ابن مالك الأندلسي، تحقيق وتقديم: محمد كامل بركات، القاهرة، دار الكتاب العربي، ١٩٦٧م.

- تفسير كلمات يحتاج إليها المعرب من كتاب الإعراب عن قواعد الإعراب: د. سهير محمد خليفة، ط١، جامعة الأزهر، القاهرة.

- توضيح المقاصد والمسالك إلى ألفية ابن مالك:

المرادى المعروف بابن أم قاسم (ت ٧٤٩)، شرح وتحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، ط٢.

- الجنى الداني في حروف المعاني:

المرادى المعروف بابن أم قاسم، تحقيق: د. فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٩٨٣م.

- حاشية الصبان، على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك:

دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

- خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية:

عبد القادر البغدادي (ت ١٠٩٣)، دار صادر، بيروت، ط١.

- الخصائص:

أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢)، حققه: محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، لبنان، ط٢.

- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية:

أحمد أمين الشنقيطي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط٢،

١٩٧٣م.

- الدرس النحوي في بغداد:
- د. مهدي المخزومي، وزارة الإعلام، الجمهورية العراقية، سلسلة الكتب الحديثة ج ٧١، ١٩٧٤م.
- ديوان الأعشى الكبير: "ميمون بن قيس":  
شرح وتعليق: د. محمد حسين هيكل، مؤسسة الرسالة، ط ٧، ١٩٨٣م.
- ديوان امرئ القيس:  
حسن السندوسي، المكتبة الثقافية، بيروت، لبنان، ط ٧، ١٩٨٢م.
- ديوان أمية بن أبي الصلت:  
جمع وتحقيق ودراسة: د. عبد الحفيظ السطلي، ط ٢، ١٩٧٧م.
- ديوان أوس بن حجر:  
تحقيق وشرح: د. محمد يوسف نجم، الجامعة الأمريكية، بيروت، دار صادر، بيروت، ط ٣، ١٩٧٩م.
- ديوان جرير:  
شرح محمد بن حبيب، تحقيق: د. نعمان محمد أمين، دار المعارف بمصر.
- ديوان جميل:  
جمع وتحقيق وشرح: د. حسين نصار، مكتبة مصر، دار مصر للطباعة.
- ديوان حاتم الطائي:  
دار صادر، دار بيروت، بيروت، ١٩٦٣م.
- ديوان حسان بن ثابت:  
تحقيق: د. سيد حنفي حسنين، مراجعة: حسن الصيرفي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤م.
- ديوان الحطيئة:  
"شرح ابن السكيت والسكري والسجستاني":  
تحقيق: نعمان أمين أحمد، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي.

- ديوان ذي الرمة:
- شرح الإمام نصر أحمد بن حاتم الباهلي، حققه وقدم له وعلق عليه: د. عبد القدوس أبو صالح، دمشق، مطبعة طربين، ١٩٧٢م.
- ديوان رؤبة بن العجاج:
- اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الود البروسي. منشورات: دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٩٨٠م.
- ديوان زهير بن أبي سلمى:
- صنعه الأعلام الشنمري، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٣، ١٩٨٠م.
- ديوان سلامة بن جندل:
- تحقيق: د. فخر الدين قباوة، نشر وتوزيع المكتبة العربية، حلب، ط١، ١٩٦٨م.
- ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني:
- حققه وشرحه صلاح الدين الهادي، دار المعارف بمصر، ١٩٦٨م.
- ديوان طرفة بن العبد:
- شرح الأعلام الشنمري، تحقيق: دار الخطيب ولطفي الصقال، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمق، ١٩٧٥م.
- ديوان العباس بن مرداس السلمي:
- جمعة وحققه: د. يحيى الجبوري، المؤسسة العامة للصحافة والطباعة، دار الجمهورية، بغداد، ١٩٦٨م.
- ديوان عروة بن الورد والسموأل:
- دار صادر، بيروت.
- ديوان عنتر:
- المكتبة الثقافية، بيروت - لبنان.

- ديوان الفرزدق:
- دار صادر، بيروت، ١٩٦٦م.
- ديوان كثير عزة:
- جمعه وشرحه: د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت ١٩٧١م.
- ديوان ليبيد بن ربيعة العامري:
- دار صادر، بيروت، ١٩٦٦م.
- ديوان المثقّب العبدى:
- عني بتحقيقه وشرحه والتعليق عليه: حسن كامل الصيرفي، جامعة الدول العربية، معهد المخطوطات العربية، ١٩٧١م.
- ديوان النابغة الذبياني:
- تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر.
- الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة:
- أبو عبد الله محمد بن عبد الملك الأنصاري المراكشي، تحقيق: د. إحسان عباس، نشر وتوزيع دار الثقافة، بيروت - لبنان.
- سير أعلام النبلاء:
- الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨هـ)، مؤسسة الرسالة ١٩٨٥م. ت. د. بشار عواد معروف ود. محي هلال السرحان.
- شرح أبيات سيبويه:
- أبو محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي (ت ٣٨٥)، حققه وقدم له: د. محمد علي سلطاني، دار المأمون للتراث، ١٩٧٩م.
- شرح أبيات مغني اللبيب:
- صنفه عبد القادر بن عمر البغدادي، حققه عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، منشورات دار المأمون للتراث، دمشق، مطبعة زيد ابن ثابت، ط ١، ١٩٧٣م.

- كتاب شرح أشعار الهذليين:

صنعة السكرى، حققه عبد الستار أحمد فراج، راجعه: محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة، مطبعة المدني، القاهرة.

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (ت ٩٢٩):

تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، ط ١، ١٩٥٥ م.

- شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك: " وبهامشه حاشية العليمي " :  
خالد الأزهرى (ت ٩٠٥)، عيسى البابي الحلبي وشركاه، دار إحياء الكتب العربية.

- شرح جمل الزجاجي:

ابن عصفور الاشبيلي (ت ٦٦٩)، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، الجمهورية العراقية، وزارة الأوقاف، إحياء التراث الإسلامي، طبع ج ١  
١٩٨٠ م، وج ٢ سنة ١٩٨٢ م.

- شرح شواهد المغني:

جلال الدين السيوطي (ت ٩١١)، تصحيحات وتعليقات الشيخ محمد الشنتقيطي، لجنة التراث العربي.

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:

بهاء الدين عبد الله بن عقيل، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، ط ١٦ ، ١٩٧٩ م.

- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ:

جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٧٢)، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٧ م.

- شرح كتاب الكافية في النحو:

رضي الدين الاسترأبادي (ت ٦٨٦)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٣، ١٩٨٠ م.

- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية:  
ابن هشام الانصاري (ت ٧٦١)، دراسة وتحقيق: د. هادي نهر، طبع  
بمطبعة الجامعة، بغداد، ١٩٧٧م.
- شرح المفصل:  
ابن يعيش (ت ٦٤٣)، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبي، القاهرة.
- صحيح البخاري:  
محمد بن اسماعيل البخاري، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان.
- العيني على حاشية الصبان:  
" بهامش حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك " دار إحياء  
الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- الفرائد الجديدة:  
جلال الدين السيوطي (ت ٩١١)، تحقيق: الشيخ عبد الكريم المدرس،  
أشرف على طبعتها وعلق على شواهدا محمد الكزني، مطبعة الإرشاد،  
بغداد، ١٩٧٧م.
- الفعل زمانه وأبنيته:  
د. إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٩٨٠م.
- فوات الوفيات والذيل عليها:  
محمد بن شاكر الكتبي، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر.
- كتاب سيبويه:  
أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: تحقيق عبد السلام هارون، عالم الكتب،  
بيروت، ١٩٦٦م.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون:  
حاجي خليفة، منشورات مكتبة المثنى، بغداد.
- الكواكب الدرية على متممة الأجرومية:  
شرح الشيخ محمد الأهدل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

- الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية:  
جمال الدين الأسنوى (ت ٧٧٢)، تحقيق: د. محمد حسن عواد، دار عمار  
للنشر والتوزيع، ط ١، ١٩٨٥م.
- لسان العرب:  
ابن منظور الافريقي المصري، دار صادر، بيروت.
- كتاب اللع في العربية:  
ابن جني (ت ٣٩٢)، تحقيق: د. فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت،  
١٩٧٢م.
- مجالس ثعلب:  
أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١)، تحقيق: عبد السلام هارون،  
دار المعارف بمصر، ط ٢.
- مجمع الأمثال:  
أبو الفضل، أحمد بن محمد الميداني (ت ٥٨١)، حققه وعلق حواشيه محمد  
محيي الدين عبد الحميد، ١٩٥٥م، مطبعة السنة المحمدية.
- المدارس النحوية:  
د. شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، ط ٢.
- المساعد على تسهيل الفوائد:  
ابن عقيل، تحقيق وتعليق: د. محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٢م.
- معاني القرآن:  
أبو زكريا الفراء (ت ٢٠٧)، عالم الكتب، بيروت، ط ٢، ١٩٨٠م.
- معاني القرآن:  
الإمام أبو الحسن الأخفش الأوسط (ت ٢١٥)، تحقيق: د. فائز فارس،  
الكويت، ط ٢، ١٩٨١م.

- معجم الأدباء:
- ياقوت الحموي، راجعته وزارة المعارف العمومية، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، مطبوعات دار المأمون، الطبعة الأخيرة.
- معجم شواهد النحو الشعرية:
- د. حنا جذاد، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، ط ١، ١٩٨٤م.
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن:
- محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان.
- معجم المؤلفين:
- عمر رضا كحالة، مكتبة المثنى، بيروت، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٥٧م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:
- جمال الدين ابن الأنصاري، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط ٢.
- المقتضب:
- أبو العباس المبرد (ت ٢٨٥)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ١٩٦٣م.
- المقفى الكبير، تقي الدين المقرئ:
- ت. د. محمد البعلوي، دار الغرب الإسلامي.
- المنصف شرح كتاب التصريف:
- أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، وزارة المعارف، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط ١، ١٩٥٤م.
- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب:
- ابن المقرئ التلمساني، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٦٨م.

- هدية العارفين: " أسماء المؤلفين وآثار المصنفين " :  
إسماعيل باشا البغدادي، طبع بعناية وكالة المعارف الجلية في مطبعتها البهية،  
استانبول، ١٩٥١م، منشورات مكتبة المثنى، بغداد.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع:  
جلال الدين السيوطي (ت ٩١١)، تحقيق وشرح: د. عبد العال سالم مكرم،  
دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٧٧م.
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية:  
الإمام جلال الدين السيوطي، عني بتصحيحه محمد بدر الدين النعساني، دار  
المعرفة، بيروت، لبنان.

## فهرس الآيات القرآنية

| الآية                                   | رقم الآية | الصفحة |
|-----------------------------------------|-----------|--------|
| سورة البقرة                             |           |        |
| "هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً"    | ٤٩        | ٣٩     |
| "أن تصوموا خير لكم"                     | ١٨٤       | ٧٢     |
| "ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة"         | ١٩٥       | ٥٠     |
| عسى أن تكرهوا شيئاً                     | ٢١٦       | ٧٢     |
| يتربصن بأنفسهن                          | ٢٢٨       | ٥٠     |
| فشربوا منه إلا قليلاً                   | ٢٤٩       | ٦٤     |
| سورة النساء                             |           |        |
| واللذان يأتيانها منكم فآذوهما           | ١٦        | ٣٣     |
| وأن تصوموا خير لكم                      | ٢٥        | ٧٢     |
| فاذاً لا يؤتون                          | ٥٣        | ٧٥     |
| إن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به قبل موته | ١٥٨       | ٢٧     |
| سورة المائدة                            |           |        |
| فبما نقضهم ميثاقهم                      | ١٣        | ١٩     |
| السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما         | ٣٨        | ٣٣     |
| سورة الأنعام                            |           |        |
| مكناهم في الأرض ما لم نمكن لكم          | ٦         | ٢٧     |
| سورة الأعراف                            |           |        |
| ونودوا أن تلكم الجنة                    | ٤٣        | ٧٤     |
| سورة الأنفال                            |           |        |
| إن شرّ الدواب عند الله الصمّ البكم      | ٢٢        | ٨٤     |

الآية رقم الآية الصفحة

| سورة التوبة   |     |                                         |
|---------------|-----|-----------------------------------------|
| ٢٧            | ١٠٧ | إن أردنا إلا الحسنى                     |
| ٨٦            | ١٠٨ | من أول يوم                              |
| سورة يونس     |     |                                         |
| ٥٠            | ٢٧  | جزاء سيئة بمثلها                        |
| ٧٢            | ٣٧  | وما كان هذا القرآن أن يفترى،            |
| ٢٧            | ٦٨  | إن عندكم من سلطان بهذا                  |
| سورة الرعد    |     |                                         |
| ٥٠            | ١٣  | كفى بالله شهيداً                        |
| سورة الحجر    |     |                                         |
| ٦٥            | ١١  | ما يأتيهم من رسول إلا كانوا به يستهزئون |
| سورة الكهف    |     |                                         |
| ٢٧            | ٥   | إن يقولون إلا كذبا                      |
| ٥٦            | ١٨  | وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد              |
| ٦٢            | ٣٣  | كلتا الجنتين آتت أكلها                  |
| ٤٣            | ٤٤  | هنالك الولاية لله الحق                  |
| سورة الانشقاق |     |                                         |
| ٢٧            | ١٧  | إن كنا فاعلين                           |
| ٦٥            | ٢٢  | لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا       |
| ٨٤            | ٣٧  | خلق الإنسان من عجل                      |
| سورة المؤمنون |     |                                         |
| ١٩            | ٤٠  | عما قليل                                |
| سورة الشعراء  |     |                                         |
| ٧٣            | ٨٢  | والذي أطمع أن يغفر لي                   |

| سورة النمل     |        |                                            |
|----------------|--------|--------------------------------------------|
| ٥٦             | ٢٤     | فما كان جواب قومه إلا أن قالوا             |
| سورة القصص     |        |                                            |
| ٨٢             | ٧٣     | لولا أن من الله علينا                      |
| سورة الأحزاب   |        |                                            |
| ٣٧             | ٤٩     | أمسك عليك زوجك                             |
| سورة القصص     |        |                                            |
| ٤٣             | ٦٤     | ولمن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور        |
| سورة الزخرف    |        |                                            |
| ٥١-٥٢          | ٢٧     | أفلا تبصرون أم أنا خير من هذا الذي هو مهين |
| ٨١             | ٨٤     | قل إن كان الرحمن ولدًا                     |
| سورة الأحقاف   |        |                                            |
| ٢٦             | ٢٧     | ولقد مكناهم فيما أن مكناكم فيه             |
| سورة الفتح     |        |                                            |
| ١٢             | ٣١     | ظننتم ظنّ السوء                            |
| سورة النجم     |        |                                            |
| ٣٥             | ٣١     | أعنده علم الغيب فهو يرى                    |
| سورة المشافقون |        |                                            |
| ١٠             | ٧٣     | من قبل أن يأتي أحدكم الموت                 |
| سورة النمل     |        |                                            |
| ٢٠             | ٢٨، ٢٧ | إن الكافرون إلا في غرور                    |
| سورة النمل     |        |                                            |
| ٢٠             | ٧٤     | علم أن سيكون                               |

## سورة الطارق

٢٧ ٤

إن كل نفس لما عليها حافظ

٣٨ ١٧-١٥

"انهم يكيدون كيداً، وأكد كيدا فمهل الكافرين أمهلهم رويداً"

## سورة الأعلى

٢٨ ٩

فذكر إن نفع الذكرى

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

# فهرس الأبيات الشعرية

| بيت الشعر                                        | للشاعر                                              | الصفحة              |
|--------------------------------------------------|-----------------------------------------------------|---------------------|
| باب الهمزة                                       |                                                     |                     |
| فَتَجْمَعُ أَيْمَنُ مِنَّا وَمِنْكُمْ            | بقسمة تمور بها الدماء                               | زهير بن أبي سلمى ٤٥ |
| باب الياء                                        |                                                     |                     |
| بَكَيْتَ أَحْسَنَ لَأَوَاءٍ يُخْخَذُ يَوْمُهُ    | كسريم رؤوس الذارعين ضروباً                          | أبي طالب ٥٨         |
| كَلَاهُمَا حِينَ جَدَّ الْجَرِي بَيْنَهُمَا      | قَدْ أَقْلَعَا، وَكَلَا أَنْفِيهِمَا رَابِي         | الفرزدق ٦٢          |
| بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ           | تَرَى حَبِيْهَ عَارِئاً عَلَيَّ وَتَحْسَبُ          | الكميث ٣٠           |
| وَلَوْ قَلَمٌ أَقْبَيْتَ فِي شِقِّ رَأْسِهِ      | مِنَ السَّقَمِ مَا غَيَّرْتُ مِنْ خَطِّ كَاتِبٍ     | ٨٠                  |
| كَكَمْ كَسَائِنٍ وَكَسَذَا وَيَنْتَصِبُ          | تَمَيِّيزُ ذِينَ أَوْ بِهِ مِنْ تَصَبُّ             | ابن مالك ٨٥         |
| باب الجيم                                        |                                                     |                     |
| وَدَوِيَّةٌ قَفَسَرُ تَمْشِي نَعَاجُهَا          | كَمْشِي النَّصَارَى فِي خَفَافِ الْأَرَنْدَجِ       | الشماخ ٤٦           |
| باب الحاء                                        |                                                     |                     |
| فَإِنْ لَأَمَالٍ أَعْطِيَهُ فَإِنِّي             | صَدِيقٌ مِّنْ غَدْرِ أَوْ رَوَاحٍ                   | قيس بن الملوّح ١٩   |
| باب الدال                                        |                                                     |                     |
| قَالَتْ أَلَا لَيْتَنِي هَذَا الْحَمَامُ لَنَا   | إِلَى حِمَامَتِنَا أَوْ نَصَفَهُ فَقَدَ             | للنابغة ١٩          |
| وَخَسِرَ إِذَا مَا أَبَدُو فَكَاهَةً             | تَفَكَّرَ إِيَّاهُ يَعْنُونَ أَمْ قَرَدَا           | لجامع بن عمرو ٢٠    |
| باب الراء                                        |                                                     |                     |
| فَمَنْ يَكُ سَائِلًا عَنِّي فَإِنِّي             | وَجِسْرَةٌ لَا تُرَوِّدُ وَلَا تُعَارُ              | عنزة العبسي ٦٦      |
| حَرَّاجِيحٌ مَا تَنْفَكُ إِلَّا مُنَاخَةً        | عَلَى الْخَسْفِ أَوْ نَرْمِي بِهَا بِلْدَاً قَفْرَا | لذي الرمة ٦٥        |
| إِذَنْ وَاللهِ نَرْمِيهِمْ بِحَرْبٍ              | لَا تَتْرُكُنِي مِنْهُمْ شَطِيرَا                   | لرؤبة ٧٥            |
| لَوْ بَغِيرَ الْمَاءِ حَلَقِي شَرْقٍ             | كَثْتُ كَالْغَصَانِ بِالْمَاءِ اعْتَصَارِي          | لعدي بن زيد ٨١      |
| فَقَالَ فَرِيقُ الْقَوْمِ لِمَا نَشَدْتَهُمْ     | نَعَمْ وَفَرِيقٌ لَيْمَنْ اللهُ مَا نَدْرِي         | لنصيب ٤٤            |
| إِذَا ابْنُ أَبِي مُوسَى بِلَاً بَلْغَتُهُ       | فَقَامَ بِفَأْسٍ بَيْسَنَ وَصَلِيكَ جَازِرُ         | لذي الرمة ٨١        |
| باب اللام                                        |                                                     |                     |
| لَا يَأْمَنُ الدَّهْرُ ذُو بَغْيٍ وَلَوْ مَلَكاً | جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ       | بلا نسبة ٨٠         |
| أَنَا وَرَجَالُكَ قَتْلُ امْرِئٍ                 | مِنَ الْعِزِّ فِي حَبِّكَ اعْتَاضُ ذَلَا            | بلا نسبة ٥٥         |
| طَرَنَ انْقِطَاعَةً أَوْ تَسَارٍ مُحْظَرَةً      | فِي أَقْسُوسٍ نَازَعَتْهَا أَيْمُنُ شَمَلَا         | الأزرق العنبري ٤٥   |
| إِنْ مُحَلَّلاً وَإِنْ مُرْتَحَلًا               | وَإِنْ فِي السُّفْرِ مَا مَعْنَى مَهَلَا            | الأعشى ٦٠           |
| وَمَا الْمَجْدُ إِلَّا قَدْ تَبَيَّنَ أَنَّهُ    | بِبَذْلِ وَحَلْمٍ لَا يَزَالُ مَوْثَلَا             | بلا نسبة ٦٥         |
| فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ     | كَفَائِي وَلَمْ أَطْلُبْ مِنَ الْمَالِ              | لامرئ القيس ٣٩      |

| بيت الشعر                     | للشاعر                           | الصفحة              |
|-------------------------------|----------------------------------|---------------------|
| غدت من عليه بعد ما تمّ خمسها  | تصلّ وعن قيضٍ ببذاء مجهل         | لمزاحم ٤٩           |
|                               | باب الميم                        |                     |
| لو غيركم علق الزبير بحبله     | أذى الجوار إلى بني العوام        | لجريد ٨٠            |
| وإنما لما نضرب الكباش ضربة    | على رأسه تلقي اللسان من الفم     | لأبي حية النميري ٨٦ |
| وكنت أرى زيدا كما قيل سيداً   | إذ أنه عبد القفا والهازم         | بلا نسبة ٧٧         |
| يا ليت شعري ولا منجا من الهرم | أم هل على العيش بعد الشيب من ندم | لساعدة بن جوءية ٦٤  |
| ووطننا وطأ على خنق            | وطء المقيّد نابت الهرم           | للحارث بن وطة ٣٦    |
|                               | باب النون                        |                     |
| ليت شعري مقيم العذر قومي      | أم هم لي في حُسبها عاذلوننا      | بلا نسبة ٥٦         |
| لو في طهّيه أحلام لما عرّضوا  | دون الذي أنا أرميه ويرميني       | لجريد ٨٠            |
|                               | باب الهاء                        |                     |
| قضى كل ذي دين فوفى غريمه      | وعزّة مطول معنى غريمها           | لكثير ٣٤            |
| ونبت ليلى أرسلت بشفاعة        | إليّ فهلا نفس ليلى شفيها         | لقيس بن الملوّح ١٩  |
| فما رجعت بخائبة ركائب         | حكيم بن المسيب منسهاها           | للحيف العقيلي ٥٠    |
| ذاك خليلي وذو يواصلني         | يرمي ورائي بأمسهم وأمسلة         | بجير بن غنمة ٦٣     |

## ABSTRACT

To sum up, Mohammad Bin Ahmad Bin Taher, who is also known as "Al. Khadab", is one of the most distinguished scientists in Al-Andalus. He studied structure and thought it. He wrote many books concerning structure and grammar. He was a valuable reference to all his generation.

At the end of this research, I'd like to mention that:

- "Al-Khadab" was not a shadow of his ancestors nor was he a follower who simply accepted the opinions of others. He mentions the structural or grammatical or linguistic issue and goes through it deeply until he becomes convinced with that issue and the relevant opinions. He is an honest scientist who is keen on telling the truth and nothing but the truth. He doesn't imitate others; he is fully independent.
- In his studies, Ibin Taher depended on the origins of the Arabic language and its structure. He proves his opinion depending on the treasures of the Arabic poetry and prose.
- Ibn Taher –through his writings– represents his age in that he gets benefits from the writings of the ancestress.
- Ibn Taher and his first teacher "Sebaweih" had many ideas and opinions in common and it is said that "Sebaweih's opinion was considered to be always a true quotation.
- The scientists of Al-Andalus added unique explanations and comments to the Arabic Library in which they showed the purity of mind and intelligence but they didn't construct a structural school which had its own origins and principles. Therefore, we could say that Ibin Taher belonged to a school which extended from the (Baghdad school).